2003TH 05

رقم الترتيب : .....

الرقم التسلسلي : .....

جامعة ورقـــلة
كليـــــة الحقوق والعلوم الاقتصاديـــة
قســـم العلوم الإقتصادية

الوحدة 7
0352

مذكـــــرة

مقدمة لنيـــل شهـــادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

فـــرع : إدارة الأعمال

من إعداد الطالب : محمد حسان بن مالك

الموضوع :

تصفية المؤسسات : دراسة إقتصادية ومحاسبية
دراسة حالة مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة
E D I M M A. SPA

نوقشت علنا بتاريخ :22 جـــانفي 2003

أمام اللجنة المكونة من :

الدكتور : رحال علي	أستاذ التعليم العالـــي(جامعة باتنـــة)	رئيسا
الدكتور : الشيـــخ الداوي	أستاذ محـــاضـــر(جـــامـــعة الجـــزائـــر)	مقررا
الدكتور : عبد المجيد قدي	أستاذ التـــعـــلـــيم العـــالـــي(جامعة الجزائر)	مناقشا
الدكتور : أحمـــد لعمـــى	أستاذ مساعد مكلف بالدروس(جامعة ورقلة)	مناقشا
السيـــد : يوسف قريشي	أستاذ مساعد مكلف بالدروس(جامعة ورقلة)	خبيرا

السنة الجامعية : 2003/2002

وفي تعريف لـ P.Filho حيث يؤكد على أن [28] " المحيط الذي تعمل فيه أي مؤسسة ينطوي على ثلاث مجموعات من المتغيرات، المجوعة الأولى تضم متغيرات على المستوى الوطني مثل العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمجموعة الثانية فهي متغيرات تشغيلية خاصة بكل مؤسسة ترتبط بمجموعة المتعاملين معها مثل الهيئات والتنظيمات الحكومية والإدارية، أما المجموعة الثالثة فتضم المتغيرات المتعلقة بمحيط المؤسسة الداخلي من عمال، ومديرين و غيرهم.

2)- خصائص محيط المؤسسة.

2-1) التعقيد. يتميز المحيط بأنه مركب ومتداخل بحيث يصعب الفصل بين أجزائه فمنها ماهو مؤثر مباشرة كالبيئة التنافسية ، أو غير مباشرة كالمؤشرات المتعلقة بالمتغيرات الوطنية والدولية، وقد تكون مرتبطة بالقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة (موردون، زبائن).

إن ظاهرة التعقيد ترجع بالأساس إلى كون المحيط يتفاعل مع المؤسسة بواسطة حلقات تراجعية موجبة مما يجعل من عملية المواجهة تكون على مستوى المجموع وليس الجزء [29].

2-2)- الحركية و الغموض.

إن مظاهر المحيط اليوم ليست كما كانت عليه في السابق فهي تتميز بالتطور والتسارع نحو التعقيد أكثر فمما لاشك فيه أن علاقة الموردين والزبائن بالمؤسسة قد تغيرت كثيرا، فمن مجرد تعامل بيع وشراء أصبح هناك مفهوم جديد للشراكة، بالإضافة إلى ظهور بدائل جديدة للمنتج، مما يؤدي بالمؤسسة إلى متابعة مكثفة لما يحدث حولها لأن تسارع الحركية يشكل في بعض الأحيان تهديدا حقيقيا في حال عدم التأقلم.

3)- أهمية المحيط بالنسبة للمؤسسة الجزائرية.

إن المؤسسة الجزائرية تعيش وسط محيط تؤثر فيه و تتأثر منه فهو المصدر الذي يمدها بالموارد، والإمكانيات المختلفة، ومن جهة فهو يتفاعل معها من خلال قبول أو رفض منتجه، وبالتالي فهو يحدد للمؤسسة مايلي:

1- أنواع الأهداف التي يجب تحقيقها ؛

2- أنواع وكميات المواد التي يمكن الحصول عليها ؛

3- القيود التي يجب الإلتزام بها.

28- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة،1998 ص 83.

29)- J.Apter, Maitrises la flexibilite de l'entreprise, economic 1988 PP 10. 25.

الشكـــــــــر

- الشكر لله رب العالمين " لئن شكرتم لأزيدنكم "
- الأستاذ المشرف الدكتور " الداوي الشيخ " على توجيهاته القيمة
- مصفي مؤسسة التوزيع و صيانة العتاد الفلاحي بورقلة
- عمال مؤسسة التوزيع و صيانة العتاد الفلاحي بورقلة

بلخير ، مرداسي ، الطاهر ، خضرة ، بهيجة ، جودي ، مكي .

- أصدقائي : محمد ، جلول ، عبد الصمد ، عبد الوهاب ، الشيخ ، بشير ، نوح ، إبراهيم .
- أي شخص سقط أسمه سهواً من ذاكرتنا و يستحق الشكر والثناء .

بن مالك محمد حسان

الملخـــص:

يعالج البحث موضوع التصفية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات الإقتصادية الجزائرية وأثرها على شركات الأجراء المنبثقة عن الشركة الأم ، وكانت هذه الإصلاحات تطبق على مراحل سابقة فكلما كانت الطريق مسدودة لإنقاذ الإقتصاد من الأزمات إلا وأدى إلى إنتهاج سياسة إصلاح جديدة ، وكانت هذه الإفرازات الناتجة عن هذه السياسات تؤثر مباشرة على المؤسسة الإقتصادية العمومية الجزائرية . بإعتبار أن الجزائر دولة نامية تفتقر إلى مقومات إقتصاد السوق كالمؤسسات المستقرة وأسواق رأس المال .

وتناول البحث تأثير المحيط على تطور المؤسسة ، من خلال التعرض لتعريف المؤسسة والمنظم عبر مختلف المدارس الإقتصادية ، كما تم التعرض لمحيط المؤسسة ومدى تأثيره والتأثر به ، لننتقل إلى دراسة أول مرحلة من المراحل المنظمة للإصلاحات المطبقة في الجزائر وهي مرحلة إعادة الهيكلة العضوية للشركات الوطنية من أجل تسهيل تسييرها وتحسين ظروف سير الإقتصاد الوطني ، ولن تكون هذه العملية ناجحة مالم تصاحبها إعادة هيكلة مالية تخفف من الأعباء والإختلالات المالية للشركات الإقتصادية الوطنية ، كما تم التطرق إلى إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية التي طبقت من أجل التخفيف من التدخل الكبير للدولة في الحياة الإقتصادية للمؤسسة العمومية الإقتصادية وذلك من خلال إستقلالية تسيير هذه الأخيرة وضمان نجاعتها داخل الإقتصاد الوطني كمتعامل فعال .

وأمام الأوضاع التي آل إليها الإقتصاد الوطني كان لزاما على أصحاب القرار التفكير في إنتهاج النمط الأكثر ملاءمة في إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني من خلال إعتماد طريق الخوصصة للمرور نحو إقتصاد السوق .

ومن أجل الوقوف على الميدان العملي ولمعرفة تأثير التصفية في ظل الإصلاحات الإقتصادية على المؤسسة الجزائرية طبقت الدراسة على إحدى الشركات التي مسها الحل وهي شركة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة .

LE RESUME

L'objet de la recherche traite de la liquidation causée par l'application des reformes économiques algérienne et ses effets sur les sociétés née de la société - mère , ces même réformes qui s'appliquaient sans cesse dans un temps passé comme issue des multiples crises qui sévissait le pays; d'ou une répercussion directe sur les entreprises économiques algériennes étant donné que l'Algérie est un pays qui souffre du sous-développement et ou l'économie du marché n'a encore sa place .

Dans mes recherches j'ai abordé les effets de l'environnement sur le développement de l'entreprise à travers les notions de l'entreprise et l'organisateur chez les différentes écoles économiques ; ainsi que l'environnement qui régit la vie de l'entreprise puis j'ai entamer l'étude de la première étape des réformes en Algérie qui est celle de la restructuration des sociétés nationales afin de faciliter leurs gestion et d'améliorer l'état de l'économie algérienne . Cette opération serait bien sur impossible si on n'envisager pas une restructuration financière qui allégerai considérable-
ment leurs dettes et procurerai une atmosphère adéquat au développement de ces entreprises nationale . D'ou ici la nécessité d'aborder l'autonomie des entreprises économiques publiques qui a été appliquée pour diminuer l'intervention de l'état dans la vie économique ; chose qui transformera cette entreprise en un opérateur économiques active .

Mais devant les faits économiques qui ont entourés l'économie algérienne la solution d'adopter le processus le plus adéquat dans la restructuration à travers la privatisation qui débouchera sur l'économie de marché.

Dans cette perspective et afin de connaître les causes et les effets de la liquidation dans le cadre des réformes économiques nécessaires à la survie de l'entreprise algérienne ; cette études à été appliquée sur l'une de ses société touchée par ces réformes qui est la société de distribution et entretien de matériel agricole à Ouargla .

الخطـــــة

الإهـداء

الشكـر

الخطـة

قائمـة الجـداول

قـائمـة الأشكـال

مقـدمـة : أ

طـرح الإشكاليـة ب

أهميـة البحـث د

مبـررات إختيـار الموضـوع هـ

أهـــداف البحـــث هـ

حـــدود البحـــث هـ

الدراســات السابقــة و

منهـــج البحـــث ز

هيكـــل االبحـــث ز

الفصـــل الأول : تأثير المحيط على تطور المؤسسة 09

مدخـل : 10

المبحث الأول : المؤسسة في الفكر الإقتصادي المدرسي 10

1)- تطور المؤسسة في الفكر الإقتصادي 10

2)- المؤسسة و المنظم في الفكر المدرسي 12

المبحث الثاني : المؤسسة و تصنيفاتها 16

1)- تعريف المؤسسة 16

2)- معايير تصنيف المؤسسة 18

3)- خصائص المؤسسة 20

4)- نمـــو المؤسســة 21

5)- أسبـاب النمـــو 21

6)- مؤشـرات النمـو 22

7)- أشكـال النمـو 22

المبحث الثالث : محيط المؤسسة 22

1)- تعريف المحيط 22

2)- خصائص محيط المؤسسة 23

3)- أهمية المحيط بالنسبة للمؤسسة الجزائرية 23
4)- عناصر المحيط 24
المبحث الرابع : إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسة 25
1)- أسباب اعادة الهيكلة العضوية 26
2)- استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية 27
3)- دوافع و شروط الذهاب إلى الإستقلالية 28
خلاصة الفصل الأول 30

الفصل الثاني : خوصصة المؤسسة كإنعكاس لعملية التصفية 31
مدخل 32
المبحث الأول : تعريف عملية الخوصصة 34
المبحث الثاني : أهداف الخوصصة 36
المبحث الثالث : الخوصصة بين المؤيدين و المعارضين 37
1)- حجج المؤيدين للخوصصة 38
2)- حجج المعارضين للخوصصة 43
المبحث الرابع : تقنيات الخوصصة 47
1)- العرض العام للبيع 47
2)- الإيداع الخاص 49
3)- التنازل لصالح الأجراء 50
4)- زيادة أسهم جديدة 51
5)- التوزيع المجاني للأسهم 52
6)- خوصصة التسيير 53
دور البورصة في إنجاح الخوصصة 54
خلاصة الفصل الثاني 55

الفصل الثالث : الإجراءات القانونية والمحاسبية لعملية تصفية المؤسسة 56
مدخل 57
المبحث الأول : معلومات عملية التصفية 57
1)- الوثائق اللازمة للمصفي 57
2)- الوثائق والمعلومات المحاسبية 58
3)- الوثائق الأخرى 59

المبحث الثاني: الشركة و أهميتها 61
1)- معنى الشركة 61
2)- الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للشركات 61
3)- التطور التاريخي للشركات التجارية 61
المبحث الثالث : الشركات التجارية في التشريع الجزائري والفقه 62
1)- الشركات التجارية في التشريع الجزائري 62
2)- الشركات التجارية في الفقه 64
المبحث الرابع : إنقضاء الشركة 64
1)- أسباب الإنقضاء 64
المبحث الخامس : تصفية الشركات 67
1)- إحتفاظ المؤسسة بشخصيتها القانونية 67
2)- المصفي 68
3)- تعيين المصفي 70
4)- إجراءات التصفية 70
المبحث السادس : الإجراءات المحاسبية للتصفية 71
1)- الإجراءات المحاسبية للتصفية الخاصة بالمؤسسات الفردية 71
2)- الإجراءات المحاسبية للتصفية الخاصة بالمؤسسات 77
خلاصة الفصل الثالث 80

الفصل الرابع : دراسة حالة 81
المبحث الأول : تقديم المؤسسة 82
المبحث الثاني : تشخيص وضعية المؤسسة 85
1)- تحليل الوضعية المالية 85
2)-تحليل الوضعية المالية للشركات الجديدة 90
المبحث الثالث : قرار الحل 95
1)- المعلومات الإدارية عند الحل 95
2)- دراسة الميزانية 97
المبحث الرابع : الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتصفية 102
الخاتمة 109
قائمة المراجع 113
الملاحق 118

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	توزيع العمال	84
2	مؤشر مصاريف العمال/ العمال	85
3	" القيمة المضافة / العمال	86
4	" رقم الأعمال / العمل	86
5	" مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال	87
6	" " / القيمة المضافة	87
7	" المصاريف المالية / القيمة المضافة	88
8	" القيمة المضافة / رقم الأعمال	88
9	" النتيجة الصافية / رقم الأعمال	89
10	" الضرائب / القيمة المضافة	89
11	" الإهتلاك / القيمة المضافة	90
12	" مصاريف العمال / العمال	90
13	" القيمة المضافة / العمال	91
14	" رقم الأعمال / العمال	91
15	" مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال	92
16	" " / القيمة المضافة	92
17	" القيمة المضافة / رقم الأعمال	93
18	" النتيجة الصافية / رقم الأعمال	94
19	" الإهتلاك / القيمة المضافة	94
20	ميزانية إفتتاحية للمصفي	98
21	ميزانية ختامية للمصفي	108

قائمة الأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
أ	التنظيم الهيكلي للمؤسسة	83

مقدمة

مقـــدمة عامـــــة :

أولاً: طـرح الإشكالية.

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة و/أو النمو هدفاً تسعى له كل الدول سواء كانت متقدمة أو في طـريق الـنمو ، وهذا باستغلال الموارد المتاحة لديها ، وتعد الجزائر من بين الدول المعنية بهذه المسألة خاصة في ظل المستجدات العالمية التي أفرزها المحيط الخارجي بفعل ظهور وتنامي ظاهرة ما يصطلح عليه بـــ (العولمـة) وعلـيه يمكن القول بأن الاقتصاد العالمي قد دخل منذ بضع سنوات في نظـام يتسم بـتداخلات شـاملة وساعده في ذلك الأصوات المنادية برفض التعريفات والحواجز الجمركية وتراجع تدخـل الـدول، الأمر الذي يبشر بهيمنة القطاع الخاص وإقامة الأسواق الكبرى ،فمقتضيات حركة رؤوس الأمـوال تقلـص تدريجياً دور الدول وتؤدي إلى إنشاء مناطق التبادل الحر الموجهة إلى توسيع حركة رؤوس الأموال وإلى إنشاء مناطق توسع اقتصادي.

في ظـل هـذه الظروف العالمية الجديدة تبنت الحكومة الجزائرية إصلاحات اقتصادية بغية بعث المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من جديد وتكييفها مع التحولات الاقتصادية العالمية باعتبار أن المؤسسة هي ركيزة الاقتصاد الوطني لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية والأداة الرئيسية لأحداث النمو والتنمية

وفي ظـل هـذا السياق تبرز تصفية المؤسسات العمومية كإحدى الاهتمامات نظراً للأموال الكبيرة التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية من أجل إعادة تطهير هذه المؤسسات غير أن المشكل بقيت تعاني منه المؤسسات.

في هـذا المجال اعتمدت السلطات الجزائرية الخوصصة كسياسة إصلاحية تهدف إلى معالجة التشوهات الهيكلية وتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه السياسة في الـدول المتقدمة واقتصاديات أوربا الشرقية والنامية، فإن مدى نجاح و فعاليـة تنفيذها قد تتفاوت من دولـة إلى أخـرى تبعاً للسمات الاقتصاديـة والسياسية والاجتماعيـة لهذه الدول ، كما أثرت هذه السمات في اختيار أسلوب التنفيـذ ، وسرعة الإنجاز ، والتسلسل في المراحل المختلفة ، وعليه فإن مثل هذه السمات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل الشروع في تطبيق برامج الخوصصة ، وعـن تقييم مدى نجاح أو فشل هذه البرامج.

ومـــن المـــتوقع أن يكون تنفيذ هذه البرامج أكثر يسراً وسلامة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية حيـــث تمـــتلك الأولى مقومات اقتصاد السوق كالمؤسسات المستقرة ، وأسواق رأس المال ، والجهاز المصـــرفي المـــتطور، والنظام القضائي المستقل ، والبيئة التشريعية المناسبة ، أما وضع الدول النامية فهو مختلف تماماً فبعضها يفتقد لآليات اقتصاد السوق وتعاني من ضعف وضحالة أسواق رأس المال وبعضها يفـــتقر إلى المؤسســـات الدســـتورية ، بالإضافة إلى الافتقار إلى ثقافة المنظمين ومكونات البنية التحتية الملائمة، وعليه فإن الدول النامية مطالبة بأحداث تحولات في هياكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

والمتـــبع لواقع التحولات المنتهجة مع بداية الثمانينات من القرن الماضي في الجزائر يلاحظ أن هـــذه الأخـــيرة تجسدت أكثر من خلال إصدار العديد من النصوص التنظيمية الرامية إلى خلق شروط وظـــروف إرســـاء اقتصاد السوق ، إلا أن هذه النصوص - وأن كانت أهدافها جد واضحة - فإنها واجهت مشاكل جمة ، سواء على مستوى الواقع حين وضعها حيز التنفيذ أو أمام التيارات أو التكتلات الهادفة إلى الحفاظ على أنماط التسيير القديمة بشكل مقصود أو عفوي من جهة ثانية.

فـــإذا كانـــت المؤسسات العمومية الاقتصادية قد دخلت مرحلة الاستقلالية ابتداء من سنة 1988 ، فـــأن تفحـــص طرق سيرها الداخلية وعلاقاتها مع صناديق المساهمة باعتبارها المسير لحافظة أمـــوال الدولة آنذاك ، تذكرنا بنماذج التسيير الوصائي لسنوات الستينات والسبعينات ، الشيء الذي يدعـــم فرضـــية عدم تحضير الواقع الجزائري للمرور من الاقتصاد المسير إلى الاقتصاد الحر الذي تبقى دعائمه الأساسية هي الحرية الاقتصادية أي حرية خلق أي مشروع وحرية الدخول والخروج من السوق وحرية المبادلات.

وإذا كان الهدف من إعطاء المؤسسة العمومية كامل استقلالها في مجال التسيير هو ضمان نجاعـــتها داخل الاقتصاد الوطني كمتعامل فعال ، فإن المؤسسات العمومية الأخرى بفعل عدم توفرها عـــلى شـــروط النجاعة الاقتصادية - التي لم يسمح لها بالمرور عبر استقلالية المؤسسة - كانت محل برنامج حل وتصفية وفق ما أملته أحكام المرسوم التنفيذي رقم 294/94 المؤرخ في 1994/09/25 المتعلق بكيفيات حل وتصفية المؤسسات العمومية غير المستقلة ذات الطابع الصناعي والتجاري.

لقـــد كشفت التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات العمومية الاقتصادية المستقلة ، بصرف النظر عن اختلاف الهيئة المسيرة لحافظة رؤوس الأموال (صناديق المساهمة، الشركات القابضة، شركات تسيير المساهمات) والتي بقيت الدولة فيها هي المالك الوحيد.

وأمـــام الأوضـــاع التي آل إليها الاقتصاد الجزائري والمتميزة بالعجز المتزايد للمؤسسات العمومية الاقتصادية مثقلة بذلك كاهل ميزانية الدولة وعدم نجاعة نظم مراقبة تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية والذي يعود إلى تعدد الإجراءات وتعقدها وتنوع مجالات التدخل الشيء الذي نمي الشعور باللامســؤولية وانعــدام التحفيز لدى المسيرين وأجهزة الرقابة على حد سواء ، بالإضافة إلى ركود في عمليــة التســيير والإدارة نــاجم أساســاً عن طريقة اختيار المسيرين والرقابة المبالغ فيها للدولة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، وما أنجر عنه من هروب المستثمرين من عملية تسيير هذه المؤسسات.

في ظل تفعيل هذه المستجدات كان لزاماً على أصحاب القرار التفكير في انتهاج النمط الأكثر ملاءمة في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد طريق خوصصة المؤسسات العمومية كخطوة أساسية للمرور نحو اقتصاد السوق .

مما سبق يمكننا طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

" إلى أي مــدى يمكــن اعتبار تصفية المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية مكسباً وطنياً في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والدولية " ؟

ويمكن تفريع هذه الإشكالية الرئيسية إلى الإشكاليات الفرعية التالية :

- مــا هــي التحولات الاقتصادية المحلية والدولية وما مدى تأثيرها على مؤسسة العتاد الفلاحي بورقلة ؟
- ما هي الفائدة المتوخاة من عملية تصفية المؤسسة محل الدراسة ؟
- ما هي الطريقة الأنجع لعملية تصفية المؤسسة محل الدراسة ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة سوف نتبنى الفرضيات التالية :

1) المؤسسة ليست بمعزل عن التأثيرات الاقتصادية المحلية والدولية .

2)تعتبر عمليــة تصفية المؤسســة محل الدراســة عملية ذات مرد ودية على الكفاءة و التسيير.

3) إن عملية التصفية ليست نموذجاً موحداً بل لكل نوع من أنواع المؤسسات طريقة تلائم ذلك.

ثانياً : أهمية البحث.

تتمثل أهمية هذا البحث في الجوانب التالية :

- إضـــافة بحـــث جديـــد للمكتبة الوطنية الجزائرية في موضوع تصفية المؤسسات العمومية الاقتصادية ؛
- سد النقص الموجود في مكتبة جامعة ورقلة في هذا المجال ؛
- توفير مرجع باللغة العربية في ميدان محاسبة تصفية المؤسسات.

ثالثاً :مبررات اختيار الموضوع.

إن اختيار أي موضوع للبحث أو الدراسة يجب أن يكون نابعاً من عدة اعتبارات موضوعية وذاتية.

فالموضوعية تتمثل في الأتي :

1/ وجود المؤسسات المصفاة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة ؛

2/ الترابط الوثيق ما بين الجانب المحاسبي والقانوني للتصفية ؛

3/ محاولة التفكير بجدية في فرع جديد يكون حلقة الوصل ما بين المحاسبة والقانون .

أما الذاتية فتتمثل في الأتي :

1/ الميل الشخصي للمواضيع المحاسبية والقانونية ؛

2/ محاولة المعرفة والبحث أكثر ؛

3/ قابلية وإمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع .

رابعا :أهداف البحث.

نتطلع من خلال هذا البحث الوصول إلى النتائج التالية :

- معرفة المفهوم القانوني للتصفية ؛
- الوقوف على المعالجة المحاسبية للتصفية ؛
- التصفية وأثرها على المؤسسة .

خامساً : حدود البحث.

تتبلور أهداف حدود هذا البحث فيما يلي البحث :

1) الحدود الموضوعية : ونقصد بها البعد المفاهيمي حيث يرتكز البحث على استخدام مجموعة من المفاهيم من أهمها مصطلحات : التصفية ، الخوصصة ، مؤشرات التحليل المالي ، الميزانية ، هذه المصطلحات قمنا بتوظيفها في عدة وظائف مختلفة تخص المؤسسة محل الدراسة.

2) الحدود المكانية : وتتمثل في دراسة المؤسسات العمومية الاقتصادية المصفاة ، وتتلخص مبررات اختيار هذه المؤسسات في كون أننا نرغب في دراسة تصفية هذه المؤسسات ، وإسقاطها على مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي.

3) الحـــدود الزمانية : اعتمدنا في إنجاز هذا البحث في فترات زمنية مختلفة ، ففي دراسة المؤسسة محـــل الدراســـة استخدمنا في التحليل فترة 10 سنوات الأخيرة من عمر المؤسسة والتي تغطي سنوات (1987-1997).

سادسا :الدراسات السابقة.

لقد تم تناول التجربة الجزائرية في العديد من الدراسات والتي كانت مرتبطة بتطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر فمن بين الدراسات التي تناولت الخوصصة و المؤسســـات العمومية الإقتصادية:

1-رسائل دكتوراه دولة.

1-1- نحو تسيير إستراتيجي فعال بالكفاءة لمؤسسات الأسمنت في الجزائر:

(الداوي الشيخ) أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص : علوم تسيير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر جوان 1999.

حيـــــث تناول الباحث تحليل المؤسسة ودورها في التنمية إلى دور المؤسسة من وجهة نظر علوم التسيير ، كما قام بتشخيص وتحليل قطاع الأسمنت في الجزائر .

2- رسائل ماجستير .

2-1- أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية فـــي المؤسســـة : (عـــبد القادر دبون) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2001

حيث تناول الباحث محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وأهمية دراسته وكذا اتجاه العلاقة بين المؤسسة ومحيطها بالإضافة إلى مرحلة إعادة الهيكلة العضوية.

2-2-إشكالية تقييم المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : (سويسي الهواري) رسالة ماجستير غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1993.

تناول الباحث في رسالته الخوصصة والسوق المالية في سياق التحولات الاقتصادية كإعادة الهيكلة جديدة كما تطرق إلى مصادر معلومات عملية التقييم و الوثائق اللازمة لها.

2-3- دراسة دور المحيط في صياغة وتوجيه المضامين الإستراتيجية والتنظيمية والعملية للمؤسسة : (بيرش أحمد) رسالة ماجستير غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001/2000.

تناول الباحث في هذه الرسالة دور المحيط و آثاره في تحديد طبيعة ونمط التسيير الاستراتيجي داخل المؤسسة ، كما تطرق إلى مفهوم الاستراتيجية وكيفية إعدادها.

سابعاً : منهج البحث.

نظراً لطبيعة هذا العمل استعملنا المنهج التحليلي الموافق للدراسة النظرية، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للوقوف على عملية التصفية .

ثامناً : هيكل البحث.

لقد قمنا بتقسيم البحث لأربعة فصول ، ثلاث منها خاصة بالجانب النظري ، والفصل الرابع خاص بدراسة الحالة.

حيث تم التطرق في الفصل الأول والمعنون بتأثير المحيط على تطور المؤسسة ، وهذا من خلال التعرض لتعريف المؤسسة والمنظم عبر مختلف المدارس الاقتصادية ، وإسهامات المفكرين الاقتصاديين في هذا المجال ، كما تم التعرض لمحيط المؤسسة وأهميته ونمو المؤسسة وأشكال هذا النمو.

الفصـــل الـــثاني بعنوان خوصصة المؤسسة كانعكاس لعملية التصفية وفيه تم التطـــرق إلى تعـــريف الخوصصة ، وأهدافها ، والتقنيات الخاصة بها ، وأهم الطرق المستعملة ، لنبرز في الأخير دور السوق المالية في إنجاح الخوصصة باعتبارها أفضل مكان لتداول اسهم المؤسسات وضمان الشفافية .

وفي الفصـــل الثالث والمعنون بـــ : الإجراءات القانونية والمحاسبية لعملية تصفية المؤسسة فقد تناولـــنا فـــيه أهمية الوثائق والمعلومات اللازمة للمصفي، ثم بينا الأهمية الاقتصادية للشركات وتطورها الـــتاريخي، كمـــا تناولنا الشركات التجارية في التشريع الجزائري والفقه، وتعيين وعزل المصفي، كما أوضحنا الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتصفية.

أما الفصل الأخير والمتعلق بدراسة حالة شركة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة شركة في حالة تصفية فقد حاولنا إسقاط الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتصفية على هذه الشركة المصفاة والتي تعتبر من الشركات المحلية.

وفي الخاتمـــة قدمـــنا ملخصـــا عامـــا للموضوع واهم النتائج المتوصل إليها فضلا عن بعض التوصيات.

و أملنا أن نكون قد وفقنا ، والله من وراء القصد .

الفصل الأول

تأثير المحيط على تطور المؤسسة

مدخـل .

تعتبر المؤسسة ظاهـرة معقـدة ومركبة في آن واحـد، فهي تعـد خلية إنتـاج يتـم فيهـا تجميـع بعـض العناصر الإقتصادية، لهـذا فقـد نالـت إهتمـامـا كبيرا علـى مـدى الزمـن، وكـانـت محـور دراسـات العـديـد مـن المفكريـن، بإعتبـار أنهـــا تقـوم بوظيفتيـن إحداهما على مستوى الأفـراد فهـي تتولـى إنتـاج الخـدمـات والخيـــرات لإشبـــاع الحاجـات، والثانيـة علـى مستـوى المجتمـع وتتمثـل فـي خلـق الثروة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يرتبط بالمؤسسة مفهـــوم آخرهوالمنظم وهوذلك الشخص الذي يعمل مـن أجل التجميع بين عناصرالإنتاج وتوجيهها وفق معايير ومعطيات موضوعية. وعليـــــه نحاول الإحاطة بمفهـوم المؤسسة ومحـاولـة ربطه بمفهـوم المنظـم مـن خـلال تتبـع مسيـرة تطـور الفكـر الإقتصـــادي وعبـــــر النظريـــة الإقتصـــاديـة.

المبحث الأول : المؤسسة في الفكر الإقتصادي والمدرسي.

في هذا المبحث سوف نعالج تطور المؤسسة والمنظـــم في الفكر الإقتصادي وعبر مساهمـــات المدارس الإقتصـاديـة المختلفـة.

1)- تطور المؤسسة في الفكر الإقتصادي.

تصب جـــل إعتـرافـات وشهـــادات المفكريـن بأن فرنسـا هـي أول بلـد ظهـر فيـه مصطلـــح المؤسســة والمنظـم فـي القــرن 15 ميلادي [1].

وتجـــدر الإشـــارة إلـى أن مصطلـح المؤسسة إشتـق مـن كلمـة "Entreprendre " ومعنـاهـا (التعهـد، والإلتـزام) أي التكفـل بمهمـة يتضمن بعض المخـاطر[2]

وعليـه نستشـف أن مصطلـح المؤسسـة إرتبـط بفكـرة المخاطـرة. ويزاولهـا شخـص إصطلـح عليـه إسـم المنظـم واللذيـن بـدآ فـي التطـور إبتـداءا مـن القـرن 16.

---

1)- J.Fericelli et C. Jessua, l'entreprise dans l'evolution, revue de la connaissance politique, 1983, P.34

2)- Ibid P. 36

حيث إبتداء من القرن 16 أصبح ينظر إلى المنظم على أنه (متعهد أو ملتزم مع شخص آخر ذو سلطة عليا بموجب عقد لإنجازمشروع ما)[3] ويكمن عنصرالمخاطرة في هذا التعهدأي أن الشخص يملك نظرة سطحية عن تكاليف المشروع وهل سيحقق ربحا أم خسارة ؟ وبعد ظهور تقسيم العمل أصبح المنظم يهتم بالجانب التجاري والمالي تاركا باقي الوظائف إلى المختصين.

وبداية من القرن 18 ظهر مصطلح المنظم لأول مرة في الإقتصاد على يد المفكر لبريطاني R.Cantillon [4] (1697 - 1735). ففي عام 1730 كتب كتابا حول الإقتصاد السياسي أخرج من خلاله مفهومي المنظم والمؤسسة من مجالهما الضيق إلى مجال أوسع. حيث أوجد العلاقة بين المنظم والمخاطرة، فهذه الثنائية تمثل الفكرة الأساسية لأية نظرة إقتصادية للمنظم.

فالمنظم عنده هو المزارع الذي يتعهد لمالك الأرض بدفع مبلغ معين مقابل إستغلال أرضه، وهذه مخاطرة لأنه لا يعلم (المنظم) مسبقا ما سيجنيه من إستغلال هذه الأرض، ونفس الشيء ينطبق على التاجر والصانع لأن الإيراد من العملية التي يباشرها المنظم تتوقف على الكمية وسعر البيع.

وعليه يمكن القول أن هذا المعنى للمنظم مرتبط بالأول ويعاكسه في النظرة، أي أن:
- المنظم متأكد مما سيحصل عليه من المشروع وغير متأكد من التكاليف.
- المنظم متأكد من التكاليف وغير متأكد مما سيجنيه.
وعليه فالمنظم يواجه أخطار عندما يتعهد للغير.

ومنه نستنتج أن المنظم عند " Cantillon " هوالعون الإقتصادي الذي يتحمل المخاطر في ظل أسعار عائمة ويتخذ قرارات في وسط تسوده حالة عدم التأكد.

---

3)- الداوي الشيخ، محاضرات في إقتصاد المؤسسة جامعة الجزائر ص. 3

4)- الداوي الشيخ ، مرجع سابق ص 4 .

2)- المؤسسة و المنظم في الفكر المدرسي.

كان لكل مدرسة من مدارس الفكر الإقتصادي وجهة نظرها حول المؤسسة والمنظم لذلك سنحاول التطرق إليها عبر المدارس التالية:

2-1)- منظور المدرسة الفيزيوقراطية .

إن الأرض والزراعة هما المصدر الوحيد للثروة عند الفيزيوقراط وعداهما فهي أنشطة عقيمة ويمكن تناول دراسة مفهومي المؤسسة والمنظم حسب نظرتهم من خلال تحليل أفكار روادهم وعلى رأسهم " F.Quesnay " الذي كان يتمنى تجميع أراضي الحبوب في شكل مزارع كبيرة من طرف فلاحين كبار من أجل تقليل مصاريف الصيانة.

وعليه نرى أن " Quesnay " يسقط مفهوم المؤسسة على الزراعة فقط دون التجارة والصناعة وفي ذلك يقول (المؤسسة المزدهرة والنشيطة هي المؤسسة الكبيرة في الزراعة) [5].

أما المفكر " Turgot " فقد وسع التحليل إلى مجال الصناعة ورأى أن وظيفة المنظم تتمثل في تنمية رأس المال المستثمر وذلك عن طريق الأرباح التي تنتج من المؤسسة وأجره يتقاضاه بعد عملية بيع المنتجات.

وتطور هذه المؤسسة يؤدي حتما إلى نمو رأس المال وفي هذا الصدد فقد ميز Turgot بين الرأسمالي والمنظم ، فالرأسمالي يكافأ بالفائدة بينما المنظم يتقاضى أجرا.

2-2)- منظور المدرسة الكلاسيكية .

إن المتتبع لوجهات نظر مفكري المدرسة الكلاسيكية يرى نظريتين مختلفتين تجاه مفهومي المؤسسة والمنظم [6] إحداهما إنجليزية والثانية فرنسية.

---

5)- الداوي الشيخ، مرجع سابق ص. 05.

6)- J. Fericelli et C. Jussua, 1983 P. 38

2-2-1- النظـرة الإنجليزيـة .

ويتزعمها " Smith "و"Ricardo " الذيـن لم يعيرا إهتمـامـا لمفهومي المؤسسة والمنظـــم، فالأول إهتم بتقسيم العمل و لم يتطرق لربح المؤسسة بل تناول ربح رأس المال، ويرجـع السبب في ذلك إلى الإهتمام بدراسة المشاكل التي تـواجـه المصلحة الفردية وإستنباط الآليات التي تسمح بتحقيق المبادرة الخاصة.

أما الثاني فكان متجها نحو الشؤون المالية، وعليه فلم يعتبران المؤسسة سوى وسيلة لتحقيق تنمية ثروة الأمم.

2- 2-2- النظـرة الفرنسيـة.

تكلـم " J.B.Say " (1767-1832) عن منظـم الصناعـة ويـرى أن المؤسسـة تتلخـص في شخـص واحـد الـــذي يعتبر المحـرك الأساسـي لهـا وهـو المنظم ، هـذا المنظـم الذي ينبغي عليـه أن يقـدر كمية بيع المنتجـــات ورأس المال الـذي يحولـــه إلى آلات، وهو الذي يقوم بتجميع كل العناصر في إطار مشروع إقتصادي هو المؤسسة.

فالمنظم في نظره يتولى إستقطـاب عـوامـل الإنتـاج ويقـوم بإنتـاج السلـع والخدمـات وهـو الوحيد الذي يتولى أخطار العملية الإنتاجية وإحتمالات الخسارة.

وهكـذا فرق " Say " بين المنظـم (الربح) والرأسمالي (الفائدة)[7]

إضافة إلى ذلك فإنه يصف مهنة المنظم أنه يعمل لحسابه الخاص وهدفه الإستقلاليـة الإقتصادية كمـا أنـه يحتل مكـانـا خـاصـا في التقسيم الإجتماعـي للعمل بين العمل التنفيذي والعمل الفكري [8]

2-3- منظـور المدرسـة الماركسيـة .

لـم يتطـرق " K.MARX " (1818-1883) لمفهوم المنظـم لكنه تحـدث عن الرأسمالي الذي يطابق بينـه و بين المنظـم.

---

7)- الداوي الشيخ، نحو تسيير إستراتيجي فعال بالكفاءة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص. 16.

8)- S. Boutillier, l'entreprise dans la theorie economique, paris 1997, P3.

ويذكر" Marx " في كتابه " رأس المال " أن المنظم لا يولد منظما بل رأسماليا لكنه ليس حرا بل هو أسير الهياكل الإقتصادية والصناعية الموجود داخلها .

وبالتالي لاسبيل أمامه إلا التراكم، فالمنظم لا يعتبرعون إقتصادي ذو سلوك خارجي بالنسبة للنظام الإقتصادي الرأسمالي بل كأسير له، مما يعني أنه مضطر لإنتاج سلوك محدد، وأن خياراته محدودة ضمن حدود النظام الإقتصادي والإجتماعي الذي يوجد ضمن حدوده.

2- 4- منظور المدرسة النيوكلاسيكية.

نتناول هذه الدراسة من الاتي:

2-4-1- منظور المدرسة الحدية.

أ - المؤسسة كتجمع لوظائف مجردة. تواصل التفكير حول مفهوم المؤسسة والمنظم مع " L.Walras " (1848-1923) حيث يقول أن المنظم لا يتميز عن باقي الأعوان الإقتصاديين فهو يقوم بتوليف عناصر الإنتاج (رأس المال - العمل) سواء في الصناعة أو التجارة أو الزراعة فإذا كانت المبيعات أكبر من تكلفة المواد الأولية إضافة إلى الربح والفائدة والأجور فمعنى ذلك تحقيق ربح أو العكس، كما أطلق " Walras " تسمية الخدمات المنتجة على عناصر: الأرض - العمل ورأس المال وفي هذا الإطار فرق بين سوق الخدمات المنتجة، وسوق السلع. ففي الأولى عارضو الخدمات هم أصحابها وطالبوها هم المنظمون، أما الثانية فالبائعون هم المنظمون والمشترون هم أصحاب الخدمات [9]. وعليه فالسوقين مرتبطين ببعضهما البعض بواسطة المنظم فأصحاب الخدمات يدفعون ثمن السلع التي ينتجها المنظم، والمنظم يدفع من أجل طلب الخدمات الإنتاجية وبالتالي يحقق التوازن، ومما يؤخذ على Walras أنه أهمل العوامل النفسية والبنية الإجتماعية للعلاقات الإقتصادية للمؤسسة ونظر إليهما على أنهما تجمع لوظائف مجردة.

---

9)- الداري الشيخ، مرجع سابق ص. 18

ب – المؤسسة كـ " منظمة ": صاحب هذه النظرة هو الإقتصادي " A.Marshall " الذي يعرف المؤسسة على أنها (إدارة في خدمة الغير) ومهمتها هي الإنتاج لإشباع حاجات الناس يسيرها المنظم الذي يتحمل مخاطر الإنتاج ، ويجب أن يكون على دراية تامة بتغيرات الإنتاج والإستهلاك لكي يتمكن من معرفة وقت تجديد السلعة وإدخال نموذج جديد للسوق.

2- 4-2- منظور المدرسة الكلاسيكية.

نتعرض في هذا الجانب إلى إسهامات الإقتصادي " J.Schumpeter " الذي يعتبر المنظم كمبدع والمؤسسة كوحدة إبداع ، ويعتبر أول من ركز على موضوع الإبداع في الميدان الإقتصادي من خلال كتابه " نظرية التطور الإقتصادي المنشور عام (1912) فقد بين أهمية الإبداع في زيادة أرباح المؤسسة الصناعية ولخص نظريته بـ (بدون التطور- نتيجة الإبداع - لايحصل الربح، وبدون ربح لايحصل التطور) [10]

فالمنظم في تصوره هو الذي يقوم بإبداعات تقنية مستمرة و التي يجمعها في خمسة أصناف [11]

1- إدخال طرق جديدة في الإنتاج لم تكن معروفة من قبل في الفرع المعني ؛

2- إنتاج سلع جديدة ؛

3- إيجاد منفذ جديد ؛

4- إكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، سواء كان موجود من قبل ، أوكان صعب المنال ؛

5- خلق تنظيم جديد.

فالمنظم عنده يقوم بتحقيق التوليفات الجديدة من وسائل الإنتاج والتي تمثل إمكانات إستثمارجديدة، تصنيع خيرات جديدة ،إدخال طرق جديدة في الإنتاج، أي يقوم بوظيفة الإبداع.

---

10)- محمد بشير عليه، القاموس الإقتصادي، بيروت-المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، 1985، ص. 05

11)- J.Fericelli et C. Jussua, OP. cit, P. 42.

وبين هذا المفكر أن الدافع الأساسي للمنظم هو الرغبة في الإبداع من أجل الإبداع، ليخلص إلى أنه ليس هناك مجال للشك في أنه بدون منظمين ليست هناك منافسة، عندئذ تتحكم الاحتكارات في النشاط الاقتصادي ، وتنعدم المبادرات الفردية، وبذلك فان خطوة حاسمة - حسب المفكر - تجاه الاشتراكية يكون قد تم قطعها وبالتالي يستحيل المطابقة بين المنظم والمسير، فالاول هو المالك، والمنظم، والمسَير، بينما الثاني هو اجير مسير، ومنظم المؤسسة فقط، وبالتالي لا يتحمل شخصيا الاخطار [12].

اذا يعتبر" Schumpeter " المنظم كمبدع فهو يقوم بالخيارات الافضل قبل الاخرين بحكم امتلاكه للمعلومات، واصدار احكام جيدة، وإستباقه بنجاح لاي تطور في السوق، ووظيفة الابداع كاحدى الوظائف الرئيسية داخل المؤسسة [13].

واخيرا نتوصل الى ان الظروف المحيطة بهذا المفكر او ذلك هي التي اثرت في تقديمه لصياغة معينة لمفهومي المنظم والمؤسسة وبالتالي تختلف عن اسهامات سابقيه او لاحقيه من المفكرين والكتاب بقدر اختلاف تلك الظروف المعاشة.

المبحث الثاني: المؤسسة و تصنيفاتها.

بعد تعرضنا لمختلف الآراء حول المنظم والمؤسسة عبر الفكر الإقتصادي والمدرسي سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء عن المؤسسة وتصنيفاتها.

1)- تعريف المؤسسة.

رغم ما تم إستعراضه من صعوبات وتعقيدات عند التعرض لمفهوم المؤسسة فإنه لغرض التبسيط والتوضيح يعتمد عدد كبير من الكتاب على ثلاث محاورهي المؤسسة كعون إقتصادي وكتنظيم إجتماعي وكنظام[14].

---

12)- S. Boutillier, OP. cit, P. 07

13)- P. A. Julien, les PME, bilan et perspectives, economica 1994, P 55.

14) M. Reuzeau, economie d'entreprise, edition ESKA, paris 1993, P 25.

أ- المؤسسة كعون إقتصادي.

من هذه الناحية يمكن تعريف المؤسسة كمايلي: (المؤسسة هي التي تقوم بتوليف عوامل الإنتاج بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للسوق فهي بذلك تلبي الطلب).

ب- المؤسسة كتنظيم إجتماعي.

يمكن تعريفها من هذه الناحية على أنها (مجموعة أفراد تشارك، وتساهم جماعيا داخل تنظيم مهيكل في إنتاج سلع و خدمات).

إذ يتضح من هذا التعريف أنه ينطلق من تعبير " تنظيم مهيكل " فهي بذلك لا تظهر من زواية ميكانيكية فقط بل تنظيم إجتماعي ومن ثم يتم تحليلها إعتماداً على العناصر التالية: [15]

1- تنظيم السلطة ؛

2- توزيع المهام ؛

3- كيفية إتخاد القرار ؛

4- سلوكات و تصرفات الأفراد .

ج- المؤسسة كنظام.

يمكن تعريف النظام بأنه: هو مجموعة العناصر المرتبطة فيما بينها بالعديد من العلاقات على أن يبقى المجموع منتظما, و متساندا بغية تحقيق هدف مشترك[16]

بعد هذا يمكن لنا أن نعرف المؤسسة كالتالي:

المؤسسة عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية أوالجزئية التي يعتمد كل جزء منها على الآخر وتتداخل العلاقات فيما بينها وبين البيئة الخارجية لتحقيق الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها[17] .

---

15)- الداوي الشيخ، مرجع سابق. ص 19.

16)- M. Reuzeau, 1993 P26.

17)-عايدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات,مصر. دارالفكرالعربي 1985 ص7.

2)- معايير تصنيف المؤسسة. تصنف المؤسسة إلى عدة أنواع بناء على المعايير الثلاثة الآتية: [18]

2-1)-المعيار القانوني. يتم تصنيف المؤسسات وفق هذا المعيار إلىعمومية وخاصة[19].

أ)- المؤسسات العمومية

وهي المؤسسات التي يكون رأسمالها مملوكا لمجموعة عمومية متمثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما يمكن أن تمتلك الدولة كل رأسمالها 100 % أو تشارك بعض المساهمين الخواص. بالنسبة للإقتصاد الجزائري يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات العمومية هي:

أ-1) -المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

وهي تتمتع بالشخصية القانونية وتنشط في ميدان لاتسوده المنافسة , كما أنها تستفيد من إعانات مالية من الدولة تساعدها في تسييرها نظرآ للدورالذي تقوم به خدمة للوطن.

أ-2) -المؤسسات العمومية الإقتصادية.

وهي مؤسسات تتمتع بإستقلالية تسيير بواسطة مجلس إدارة وتتميز بالمنافسة فيما بينها.

أ-3) -المؤسسات العمومية المحلية.

تمثل كل المؤسسات التي تنشط على مستوى محلي, أغلب هاته المؤسسات حلت أو في طريق التصفية.

ب)- المؤسسات الخاصة.

وهي تلك المؤسسات المملوكة للخواص.

2-2)- المعيار الإقتصادي.

ويتم على أساسه تصنيف المؤسسات حسب طبيعة نشاطها وعليه نجد القطاع الفرع, الشعبة.

---

18)- الداوي الشيخ، مرجع سابق، ص 83.

19)- M. Rog, Decouvert de l'entrprise, Matier, Paris, 1985. P15.

2)- تستعمل الهيئات الدولية الأخرى مقاييس نوعية وكمية للتعريف، فالمؤسسات الصغيرة والكبيرة حسبها هي: تلك التي يتحمل فيها المنظم شخصيا وبصفة مباشرة كل المسؤوليات المالية والتقنية والإجتماعية مهما كان الإطار القانوني الذي تعمل فيه المؤسسة.

ج)- المؤسسات الكبيرة.

وهي التي تشتغل أكثر من 500 عامل، وتحت المؤسسات الكبيرة نجد أيضا الشركات القابضة وهي مجموعةمن المؤسسات تكون من بينها شركة أم تراقب المؤسسات الأخرى إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

3)-خصائص المؤسسة.

تمتاز المؤسسة عادة بعدة خصائص منها:

1- تحقيق الربح ؛

2- وحدة إنتاجيه تلبي الطلب ؛

3- تنشط في إطار السوق ؛

4- وحدة إجتماعية.

كما تلعب المؤسسة دورين أحدهما إقتصادي والثاني إجتماعي، فالإقتصادي يكون تجاه المستهلكين، والعمال، والملاك، أما الثاني فيكون على الصعيد الإجتماعي ونذكر منه على الخصوص أنها مصدر للإبداع الذي يعتبر شرطا لتطور الحضارة وفي هذا المجال أسهم الإقتصادي " Schumpeter " بما فيه الكفاية , فقد أوضح أن المنظم مرغم على الإبداع دون توقف إلى الوصول إلى تحقيق تكاليف أدنى من مستوى تكاليف المؤسسات المنافسة.

كما تلعب المؤسسة من جهة أخرى دورآ هاما في التربية عن طريق تكوين العمال، وتجديد معلوماتهم، وتنمية خبراتهم وتحسيس المستهلكين بأهمية بعض العادات عن طريق الإشهار وبذلك فهي مسؤولة نسبيا عن القيم الإنسانية لأغلبية أفراد المجتمع[21]

21)- Ibid, P 89

أما بالنسبة لأهداف المؤسسة فقد تباينت الأراء حول هذا الموضوع فمنهم من يرى أن هناك هدف واحداً يتمثل في تعظيم الربح[22] بينما يتجه الغالبية إلى الإتفاق على أن الهدف الرئيسي هو" البقاء في السوق " ففي بعض الحالات تتخلى المؤسسة عن عدة أشياء منها تعظيم الربح من أجل الإ ستمرار في نشاطها غير أنه يجب توفر عنصرين لضمان البقاء هما الربح والنمو.

4)- نمو المؤسسة.

إن نمو المؤسسة لايتم بصورة خطية محددة، فبعض المؤسسات تحافظ على نفس حجمها الصغير طول حياتها ومؤسسات أخرى تنمو وتكبر بسرعة لكن لانستطيع أن نقرر ما إذا نمت المؤسسة أولا إلا إذا توفرت وتحققت مجموعة من المؤشرات التي تمثل مقياساً للنمو.

5)- أسباب النمو. يوجد نوعان من الأسباب خارجي وداخلي [23]

أ)- الأسباب الخارجية.

أ-1)- إرتفاع الطلب.

فكلما زاد الطلب كما فتح المجال لزيادة سعة الأسواق وزيادة الأرباح هذه الزيادة تتحكم فيها بعض المحددات مثل: النمو الديمغرافي، إرتفاع القدرة الشرائية.

أ-2)- التطور التكنولوجي.

أي دخول تقنيات جديدة مما يتطب تغييرا في القاعدة االتقنية الحالية.

ب)- الأسباب الداخلية.

ب-1)- أهداف المسيرين.

عندما يكون دخل المسير مرتبط بتحقيق أهداف ملاك المؤسسة، فكما كان الإنتاج أكبر كلما زاد دخل المسيرين مما يساعد على نمو المؤسسة وتطورها.

ب-2)- ضغوطات العمال.

عند مطالبة العمال الإدارة برفع أجورهم فقد لانستطيع فعل ذلك فإنها تلجأ إلى رفع الإنتاجية مما يؤدي إلى نمو المؤسسة.

22)- I. ANSOFF, stratigie du PME, 2 eme edition, 1971, P. P 32, 41.
23)- J. RARENT, les firmes industrielles, PUF, 1978, P.P 90-96.

6)- مؤشرات النمو: توجد عدة مؤشرات تستعمل كمقياس للنمو هي:[24]

- زيادة عدد العمال ؛
- زيادة حجم الإنتاج ؛
- الربح .

7)- أشكال النمو. يأخذ نمو المؤسسة شكلين هما: [25]

أ)- النمو الداخلي. وهو أن المؤسسة تحقق متطلبات نمو بنفسها.

ب)- النمو الخارجي. ويتم بمشاركة عدة مؤسسات , وقد يأخذ شكل إندماج لتكوين مؤسسة واحدة كبيرة الحجم.

المبحث الثالث : محيط المؤسسة.

إن المؤسسة تجد نفسها دوما في علاقة مستمرة مع محيطها وبالتالي يعتبر دراسة المحيط أمرا ضروريا لأنها تتعامل وتتفاعل مع عناصره المختلفة بشكل تبادلي تؤثر فيه وتتأثر منه فهي تحصل على وسائل نشاطها كما أنها تزوده بمنتجاتها.

1)- تعريف المحيط.

إنه مجموعة من العناصر مع خصوصياتها بحيث هذه العناصر لاتنتمي إلى النظام ولكن أي تغيير في حالتها يؤدي إلى تغيير في النظام [26]

كما يعطي القاموس الإقتصادي الأمريكي Webster التعريف التالي للمحيط " هو مجموع الظروف والمؤثرات التي تمس حياة وتطور نظام المؤسسة "[27]

---

24)- X. Richat, economie de l'entreprise, 1 ere edition, paris, PP 61-82

25)- Isabelle et P. morin, politique general, 1994. P 149 .

26)- محمد سعيد أوكيل مجموعة من الباحثين، إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية ص. 107

27)- الشيخ الداوي، محيط إستراتيجيات و هياكل المؤسسة، محاضرات في مقياس : إستراتيجيات التسيير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 1998، ص 02

2-الشركات التجارية في الفقه .

لقد قدم الفقه تقسيما للشركات التجارية من حيث مسؤولية الشركاء وعلاقة الشركاء فيما بينهم إلى :

- شركات الأشخاص ؛
- شركات الأموال ؛
- الشركات ذات الطبيعة المختلفة ؛
- الشركات العامة .

2-1-شركات الأشخاص : وهي الشركات التي يكون فيها الشخص محل اعتبار وأهمية في تكوينها مثل شركة التضامن التي يكتسب فيها كل شريك صفة التاجر ويعتبر مسؤولا في كل أمواله عن ديون الشركة وقد أخذ بهذا النوع المشرع الجزائري .

2-2-شركات الأموال : وهي الشركات التي يكون فيها المال هو الأساس وكل شريك مسؤول عن حصته فلا اعتبار للشخص في هذا النوع من الشركات مثل شركة المساهمة وقد أخذ بهذا النوع المشرع الجزائري .

2-3-الشركات ذات الطبيعة المختلطة : وهي الشركات التي يجمع فيها ما بين الاعتبار المالي والشخصي مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، ومظاهر الاعتبار الشخصي انه لا يزيد عدد الشركاء عن 20 شخصاً ، ومظاهر الاعتبار المالي فهي تحديد مسؤولية الشريك بمقدار حصته .

وقد اختلف الفقه حول ترجيحه لهذين المعيارين في هذا النوع من الشركات.

2-4-الشركات العامة : وهي تلك الشركات المملوكة للدولة أو إحدى أجهزتهـــا.

المبحث الرابع : انقضاء الشركـــة .

الشركة كائن قانوني له بداية وله نهاية وأسباب انقضاء الشركة متعددة منها أسباب عامة، ومنها ما يختص بأنواع معينة من الشركات تناولها المشرع في القانون التجاري الجزائري، فإذا إنقضت الشركة وجب تسوية علاقة الشركاء فيما بينهم وكذلك اتجاه الغير ويقتضي ذلك أن تصفى أموالها وتقسم .

1-أســباب انقضـــاء الشركة : يتضح من نصوص المواد القانونية أن انقضاء الشركة يتم بقوة القانون أو بإرادة الشركاء أو بحكم من القضاء .

كما تم حل صناديق المساهمة واستبدالها بالشركات القابضة الجهوية Holding ثم حلت كذلك هذه الشركات لتحل محلها.شركات تسيير مساهمات الدولة ابتداء من 2001/09/13 وقد عبدت الشركات القابضة الطريق لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية وتمثل ذلك في الخوصصة .

المبحث الأول : - تعريف عملية الخوصصة.

لقد دخلت الخوصصة القاموس الاقتصادي وتطورت بشكل ملحوظ من خلال التجربة البريطانية في مجال الاتصالات وأصبحت ظاهرة اقتصادية كبرى فألفت حولها البحوث وانعقدت الندوات حتى بلغت الكتابات حولها ما يزيد عن الألف سنة 1986 حسب ما أحصته La Reason Fondation (48)

لكن رغم البحوث والنـــدوات إلا أنها بقيت مفهوماً غير واضح فلم يتفق لغاية ألان على اختيار مصطلح عربي بعينه ليقابل كلمة (privatization) الإنجليزية حيث استخدمت العديد من المصطلحات للتعبير عن هذا المفهوم مثل :

تخصيصية، خصخصة، خوصصة، أهلنة، تخصيص، التخاص، التخاصية، الخاصية، الخاصخية، المخاصة، البرفتة .(49)

ونتيجة لما سبق فقد حظيت بعدة تعاريف :

1)-تعريف قاموس : grand larousse سنة 1987 الذي اعتبرها " الفعل الذي من شأنه تحويل نشاط أو مؤسسة مملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص " .(50)

2)-كما عرفها الأستاذ معتوق بلعطاف في كتابه بأنها : " تغييراً في بنية الملكية بمعنى زيادة حصة القطاع الخاص بما يسمح بتسيير رشيد، حيث تظهر أساساً في نقل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص ، تحرير المبادرة و إنشاء مؤسسات جديدة تابعة للقطاع الخاص (51).

---

48 - Bounin et Michelet C.A les reequilibrage entre secteur public et privee l experience des pays en develepement , OCDE, paris , 1991, page 121, 122

(49) تيسير الصمادي : التخاصية مفهومها , مقدم لقاء تدريبي بالتعاون ما بين المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة . عمان 18-2002/05/28 ، ص 2.

(50) Cohen Myriem et sueur slaim ,les privatisation francaise, revue francaises analyse . financiere N 110, paris, 1997, page 62 .

(51) Belattaf Matouk , modalite et difficultes de mis en œuvre de la privatisation de EPE en Algerie , les cahiers de CREAD , N 39, 1997 , alger, ,page 02.

3)-تعريف المشرع الجزائري : ورد لها معنيين و هما : (52)

3-1)-المعنى الأول .

الخوصصة هي كل معاملة تجارية تؤدي إلى تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية سواء جزء أو كل رأسمالها لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص.

3-2)-المعنى الثاني.

الخوصصة هي كل معاملة تؤدي إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص.

من التعاريف السابقة : يتضح أن المشرع الجزائري أشار إلى خوصصة التسيير في حين أغفلت في التعريفين السابقين ، ورغم ذلك يبقى التعريف ضيق باعتبار أنه حدد نقل الملكية أو تسيير المشاريع بين الدولة أو الخواص فقط.

4)-أما اتحاد المصارف العربية فقد عرفها بأنها : " قيام الفعاليات الاقتصادية بدور فعال في تحريك النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرصة لها كي تساعد على التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد المشاريع الجديـــدة ، وأن لا يقتصر دورها على تملك أو إدارة المشاريع القائمة " (53).

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أن الخوصصة يجب أن تشمل الآتي :
- نقل ملكية رأسمال المؤسسات العامة جزئياً أو كلياً إلى أعوان اقتصاديين ؛
- نقل تسيير المؤسسات العامة ؛
- كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقوية القطاع الخاص.

---

(52) الأمر رقم 95/22 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 95/08/26 والصادر بالجريدة الرسمية العدد 48 سنة 1995.
(53) اتحاد المصارف العربية, دور المصارف العربية في التخصيصية وتطوير الاسواق المالية, تركيا,1993,ص 102

المبحث الثاني : أهداف الخوصصة.

أن الخوصصة سياسة اقتصادية ظهرت في الدول المتقدمة وفرضت على الدول النامية لاعتبارها مثقلة بالديون ولا خيار لها سوى إعادة جدولة ديونها وبالتالي الحصول على تمويل خارجي من خلال تنفيذ برامج التعديل الهيكلي الذي يشرف عليه صندوق النقد الدولي .

وفي هذا السياق نتطرق إلى أهم الأهداف المتوخاة من عملية الخوصصة.

1)- تحسين الوضع المالي : يعتبر عجز الميزانية العامة من أبرز الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية ومن المتوقع أن تسهم عملية تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص في تحسين مالية الدولة سواء عن طريق زيادة الإيرادات المحلية أو ضبط النفقات العامة ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

أ) ستستفيد الخزينة من الإيرادات التي ستجنيها الدولة من هذه العملية وهي إما أن تكون إيرادات رأسمالية إذا تمت عملية التحويل عن طريق البيع أو أن تكون إيرادات متكررة إذا تم أتباع أسلوب عقود التأجير أو الإدارة.

ب) ستتمكن الحكومة بعد عملية التحويل من توقيف الدعم الحكومي السنوي للمؤسسات العامة ، و توقيف ضخ المبالغ الطائلة لإقالة عثرة كل مؤسسة آيلة للسقوط.

2)- تحسين وضع ميزان المدفوعات : تعتبر سياسة الخوصصة وسيلة يمكن للدولة استخدامها لتحقيق هذا الغرض ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

أ) ستؤدي الخوصصة إلى تخصيص إيراد للخزينة يساهم في دعم الموازنة العمومية مما سيخفض حاجة الدولة للاقتراض كما يساعدها في سداد جزء من ديونها.

ب) قد تؤدي الخوصصة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة مما يؤدي إلـــى زيادة الإنتاج ويحد من الاستيراد ويحسن فرص التصدير ويعدل وضع ميزان المدفوعات.

ج) إذا سمحت الحكومة للمستثمرين الأجانب بالمساهمة في عملية الخوصصة فإن هذا يمثل استقطاباً لمدخرات أجنبية بعملات صعبة مما يحسن من وضع ميزان المدفوعات.

3)- تشجيع الاستثمار و دفع وتيرة النمو الاقتصادي.

تستطيع الحكومة استخدام الخوصصة كوسيلة لاستقطاب المدخرات المحلية والأجنبية عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة مما سيساهم في إدارة عجلة الإنتاج وتفعيل حركة الاقتصاد وتحقيق زخم أكبر من النمو الاقتصادي ، سواء تم ذلك عن طريق طرح بعض المؤسسات العمومية للاكتتاب العام، أو عن طريق فتح المجال أمام القطاع الخاص لإقامـــــــة المزيد من الاستثمارات بكسر احتكار القطاع العمومي وتغيير الأنظمة والقوانين التي قد تحد من هذا التوجه.

4)- تحسين الأداء و المنافسة.

بعض المؤشرات الإحصائية تدل على أن التفوق في الأداء تمتلكه الشركات الخاصة (54) عن الشركات العمومية فعندما تنتقل الملكية العمومية للخواص سوف يكونون أكثر حرصاً لتحقيق الأرباح فالخواص أكثر قدرة و أشد تحكماً للتسيير الأمثل للموارد مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي (55) فالأساس عند الخواص هو المخاطرة والعائـــد الأمر الذي يفجر الطاقـــات الإبداعية الكامنة والبحث عن أنجع السبل وتحسين ما هو قائم فبذلك تزيد معدلات النمو والأداء (56) ؛ مما يجعل المؤسسات أكثر منافسة وبذلك يكون المنتوج ذا جودة عالية وبأسعار مدروسة ، وحمايته من المنافسة الدولية الشديدة في ظل العولمة ، و لعلها كانت الدافع القوي للخوصصة في الدول الغربية مثل : **فرنسا و بريطانيا ، وكندا** .

المبحث الثالث :الخوصصة بين المؤيدين و المعارضين .

أصبحت سياسة الخوصصة موضوع الساعة ، وشغلت حيزاً كبيراً من اهتمام الاقتصاديين وواضعي السياسات ومتخذي القرار في الدول النامية والدول الصناعية على حد سواء، وبالرغم من الانتشار الكبير لهذه السياسة التي طبقت في أكثر من 100 دولة بأسلـــــــوب أو بأخر فلازال الجدل محتدماً بين المؤيدين لهذه السياسة والمعارضين لها، وكل يلقي بالحجج التي تؤيد وجهة نظره ، حتى وصل الأمر بالمعارضين إلى القول بأن الهدف من هذه السياسة هو تصفية الدول ككل، في حين يرى المؤيدين بأنها العلاج الناجع للعديد من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مختلف دول العالم .

---

(54) جون تيلليس:مقتبس عن سويسي الهواري اشكالية تقييم المؤسسات رسالة ماجستير غير منشورة ص 16

(55) الموسوي ضياء مجيد : الخوصصة و التصحيحات الهيكلية "أراء و اتجاهات " ديوان المطبوعات الجامعية 1999 الجزائر ص 20 .

(56) مدحت حسين : السياسة العربية نشأتها دواعيها و الأهداف المرجوة منها في مؤتمر إتحاد المصارف العربية أسطمبول 1993 ص 33 .

وفي مايلي إستعراض لأبرز الحجج التي عادة ما ترد على ألسنة الفريقين .

1) – حجج المؤيدين للخوصصة .

يرى هذا الفريق أن الخوصصة هي السبيل الوحيد والإنجع للقضاء على المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة ويرجعون ذلك للأسباب التالية :

1-1)-الكفاءة الاقتصادية :

أن من أهم الحجج التي ترد في معرض الدعوة إلى الخوصصة هي ضعف الكفاءة الاقتصادية لدى القطاع العمومي مقارنة مع القطاع الخاص، حيث يؤكد دعاة الخوصصة على أن القطاع العمومي يعاني من تدني الكفاءة الإنتاجية وكفاءة تخصيص الموارد ، ويؤكدون أن هذه النتيجة يمكن إثباتها بمختلف المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة الكفاءة ، سواء من حيث مقدار الأرباح والخسائر أو نسبة العائد إلى رأس المال، أو القـــدرة التنافسية في الأسواق العالمية أو جودة السلع المنتجة ، بل أن بعض الدراسات التي أجريت على عدد من المؤسسات العمومية تبين أن القيمة المضافة على أساس الأسعار الاقتصادية كانت سالبة ، أي أن الاقتصاد القومي سيكون في وضع أفضل لو أن تلك المؤسسات توقفت عن الإنتاج تماماً، وتعزى هذه المشكلة إلى العديد من الأسباب منها ، عدم التفريق بين الأهداف الاقتصادية للمؤسسات العمومية وبين الأهداف السياسية والاجتماعية للدولة ، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط سياسية واجتماعية قد تجبر المؤسسات على تشغيل خطوط إنتاج غير اقتصادية أو استخدام عمالة زائدة لضمان مستوى معين من التوظيف ، بالإضافة إلى إلزام المؤسسات ببيع إنتاجها بأسعـــار تقـــل عن تكاليـــف الإنتـــاج ، ضـــف إلـــى ذلك أن المـــؤسسات العموميـــة محميـــة من القواعد و القوانيـــن الاقتصاديـــة التـــي تعمـــل في سوق رأس المال وسوق السلع والخدمات ، فهي ليست مضطرة للتنافس في أسواق رأس المال ولا إلى تلبية احتياجات المستهلكين بالشكل الأمثل لضمان بقائها في السوق.

كما أن أفراد الشعب ، وهو المالك الحقيقي للمؤسسة ، لا يوجد لديهم الحوافز وفي كثير من الأحيان الوسائل التي تمكنهم من مراقبة أعمال المؤسسات العمومية وتقييم أدائها ولا شك أن ضعف الرقابة و المحاسبة يؤدي إلى سوء الإدارة والفساد والتسيب.

لذلك فإن مؤسسات القطاع العمومي تعمل في غياب أهداف واضحة وتعاني من عيوب في هياكلها الاستثمارية وتستخدم أساليب إنتاج بالية ، وتنعدم الحوافز لدى المسؤولين عنها والعاملين فيها ، مما يجعلها تفتقر للمرونة اللازمة للاستجابة للمستجدات الاقتصادية والتغيرات التقنية ، وتكون النتيجة الحتمية التدني الشديد في الكفاءة الاقتصادية لوحدات القطاع العام ، ولذلك فإن الحل يكمن في التحول إلى القطاع الخاص لأن هذا يعني منح المؤسسات استقلالية أكبر في اتخاذ القرار ويحد من التدخل السياسي في عمليات المؤسسات العامة، كما أن الخوصصة ستضع المدراء في موضع المسؤولية المباشرة أمام المالكين الجدد الذين يسعون لتحقيق الربح ، وبالتالي سيراقبون أداء المؤسسة ويتابعون إنجازاتها وينتقدون فشلها وتعثرها ، كما أن المؤسسات المحولة إلى القطاع الخاص ستواجه قيوداً مالية صعبة ، وستخضع للقوانين والقواعد الاقتصادية التي تحكم أسواق رأس المال وأسواق السلع والخدمات ، كما ستصبح المؤسسات في وضع تنافسي مما يدفعها إلى تحسين أدائها لإرضاء جمهـــور المستهلكين وألا خسرت وخرجت من السوق.

كل هذه العوامل ستشكل حافزاً و دافعاً للمؤسسات المحولة للقطاع الخاص لاتخاذ القرارات السليمة التي يفرضها الواقع الاقتصادي وستحفزها لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تضمـــن أعلـــى إنتاج بأقـــل تكلفة ، و تجعلها أكثر قدرة على الاستجابة للمستجدات والتطورات على صعيد الطلب والعرض وعلى صعيد التقدم التكنولوجي، وكما إن المشاريع التي تتم خوصصتها ستزداد كفاءة ، فإن هذه العملية ستعطي الحكومة فرصة للتركيز على بعض المؤسسات التي قد تبقى في حوزتها مما يساهم في تحسين أدائها بحيث تكون النتيجة النهائية زيادة الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الوطني العام .

1-2)-تخفيف العبء المالي عن الموازنة العمومية.

يرى بعض دعاة الخوصصة أن هذه السياسة ستعطي مردوداً اقتصادياً على مستوى الموازنة العمومية فنتيجة الخوصصة سيتحسن مستوى الكفاءة الاقتصادية ، كما سيتوقف الدعم المالي الموجه للعديد من المشاريع المتعثرة التي تشكل جرحاً نازفاً لخزينة الدولة ، و سينخفض حجم المديونية وما تجره من تبعـــات ممثـــلة بأعبائهـــا من أقساط وفوائد، هذا بالإضافة إلى أن الخوصصة ستزيد من الإيرادات الرأسمالية للدولة إذا تمت العملية عن طريق البيع، أو الإيرادات الجارية إذا تمت العملية عن طريق التأجير أو التعاقد ، والنتيجة النهائية هي انخفاض عجز الموازنة العمومية[57] .

---

(57) الموسوي ضياء مجيد ، مرجع سبق ذكره ص 15

إلا أن بعض مؤيدي الخوصصة لا يأخذ هذه النتيجة كأمر مسلم به ، حيث يأخذون في اعتبارهم كيفية عملية التحويل و الوضع المالي للمؤسسة وكيفية الاستفادة من حصيلة الخوصصة والقيمة الحالية للإيرادات المستقبلية للمؤسسة التي يتم تحويلها للقطاع الخاص .

1-3)-اجتذاب رؤوس الأموال و تعبئة المدخرات الوطنية.

من الحجج الأخرى التي يطرحها مؤيدو الخوصصة أن هذه السياسة تمثل عملية استقطاب للرساميل الوطنية [58]، فمن خلال هذه السياسة التي تتضمن تحرير الاقتصاد من القيود التي تنتقص من حق الملكية الفردية، وتخفيف ضوابط الأسعار و تبسيط اللوائح والإجراءات المفروضة على النشاط الاقتصادي يمكن تشجيع القطاع الخاص على أخذ روح المبادرة و القيام بالاستثمارات التي يتطلبها الاقتصاد، كما أن طرح المؤسسات المحولة إلى القطاع الخاص على شكل أسهم في السوق المالي سيعمل على جذب المدخرات من المواطنين ، ضف إلى ذلك أن توافر الفرص الاستثمارية الناجمة عن الخوصصة بشكل عام لجذب للرساميل الوطنية الهاربة، حيث يعزى هروبها أحياناً إلى الافتقار لفرص الاستثمار المحلية المتاحة، ناهيك عن أن فتح باب الاستثمار أمام الرساميل الأجنبية ، خصوصاً في المشاريع التي قد لا تستطيع المدخرات المحلية تمويلها بالكامل بالإضافة إلى مقايضة الديون الخارجية بأسهم بعض المؤسسات المحولة، يساهم في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية .

ومن جهة أخرى ، يرى أنصار الخوصصة أن القطاع العمومي ، ونتيجة لتدني كفاءته الاقتصادية والخسائر المالية التي تتكبدها العديد من وحداته بسبب الأسعار الاجتماعية أو سوء التخطيط والإدارة وضعف الرقابة ، يساهم في تبديد المدخرات القومية ، إما بشكل خسائر مالية أي مدخرات سالبة تعصف بالمدخرات المتوالدة في قطاعات أخرى ، أو عن طريق تبديد كم لا يستهان به من موارد المجتمع المتاحة بسبب الاستيلاء على قدر من الموارد يفوق القيمة الاقتصادية للمنتجات ، مما يؤدى بالتالي إلى إضعاف قدرة القطاعات الأخرى على الادخار .

---

(58) النشاشيبي كريم و أخرون ، الجزائر بين الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق دراسة خاصة ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن 1998 ،ص 28.

1-4)- التخلص من مزاحمة القطاع العمومي للقطاع الخاص.

ومن المبررات الأخرى التي ترد على ألسنة المؤيدين للخوصصة ، ضرورة إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في العملية التنموية عن طريق تقليل مزاحمة القطاع العمومي له ، حيث يرى هؤلاء أنه و أن كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مقبولاً لتقديم الخدمات والسلع الأساسية كالتعليم والصحة والدفاع والقضاء إلا أن تدخل الدولة المفرط أتسع بشكـــل لا يمكن تبريره على أساس هذه الاعتبارات ، حيث يستند في كثير من الأحيان إلى اعتبارات إيديولوجية بالية .

ومن الفرضيات التي يمكن الاحتجاج بها في هذا المجال فرضية التزاحم أو الاحتشاد التي ترى أن توسع استثمارات القطاع العام بشكل مفرط يقلل بالنتيجة من قدرة القطاع الخاص على الاستثمار، لأن القطاع العام سيستخدم الموارد المتاحة النادرة التي يمكن استخدامها من قبل القطاع الخاص ، ضف إلى ذلك أن الاستثمارات العامة يتم تمويلها عادة عن طريق جباية الضرائب أو عن طريق الدين العمومي الأمر الذي يؤثر على الفائض في القطاع الخاص ، و يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة بشكل يزيد من تكاليف الاستثمارات الخاصة .

وإذا كان القطاعان ينتجان سلعاً متماثلة فان القطاع العمومي لديه القدرة على إخراج القطاع الخاص من السوق لأنه سيكون في وضع إنتاجي أفضل بسبب الدعم المالي الذي يتلقاه من الحكومة من جهة، و قدرته على الحصول على المواد الأولية و عناصر الإنتاج المختلفة بأسعار أقل من القطاع الخاص ، من جهة أخرى .

1-5)-توسيع قاعدة الملكية و المشاركة .

يرى المناصرون لسياسة الخوصصة ، أن من النتائج الإيجابية التي يمكن أن يؤديها تطبيق هذه السياسة هي توسيع قاعدة ملكية رؤوس الأموال في المجتمع و دفع الناس إلى مشاركة أكثر فاعلية في العملية الإنتاجية وهو ما يطلق عليه البعض تشجيع رأسمالية الشعب [59]، و يتأتى ذلك عن طريق طرح أسهم الوحدات المزمع تحويلها إلى القطاع الخاص للاكتتاب العام ، و تمكين جمهور عريض من صغار المستثمرين و العمال من شراء الأسهم ، و خاصة تلك التي تعود للمؤسسات التي يعملون فيها .

---

(59) تيسير الصمادي مرجع سبق ذكره ص 8

ويرى دعاة الخوصصة أن هذا الأمر سوف يشكل حافزاً لتوجيه الموارد المتاحة لدى مختلف فئات المجتمع نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية ، كما أنه يدفع العمال الذين يساهمون في الشركات التي يعملون فيها إلى بـــذل المزيـــد من الجهـــد و العطاء، وذلك بدافع الحرص على استمرار هذه الوحدات الاقتصاديـــة و تحقيق أقصى المنافع الممكنة ، و لسنا بحاجة إلى التأكيد و الكلام للمؤيدين ، على أن هذه المحصلة تعتبر مساهمة فاعلة في إعادة توزيع الدخل و الثروة بين مختلف فئات المجتمع.

1-6)-تخفيف عبء المديونية الخارجية

لقد عصفت أزمة المديونية الخارجية بالعديد من اقتصاديات الدول النامية حيث اعتبر تضخم حجم القطاع العمومي و سوء إدارته و تدني كفاءته من الأسباب الرئيسية وراء هذه المشكلة ، و تبعاً لذلك نادى مؤيدو الخوصصة ، باستخدامها كوسيلة هادفة إلى مواجهة هذه المشكلة و الحد من خطر استفحالها و استمرارها ، حيث يرى بعضهم أن تحويل وحدات القطاع العمومي يمكن أن يساهم في حل أزمة المديونية عن طريق تخفيض حاجة الدولة للاقتراض من جهة [60] وتمكينها من سداد جزء من مديونيتها من جهة أخرى و من بين الوسائل المقترحة في هذا المجال مقايضة الديون الخارجية بأسهم المؤسسات العامة التي سيجرى تحويلها ، بحيث يتم تحويل الدين الخارجي المقوم بعملة أجنبية إلى اسهم داخلية مقومة بعملة الدولة المحلية كما يمكن للدولة تحفيز أبناءها على استخدام رؤوس أموالهـــم المودعة في المصاريف الخارجية في شراء بعض وحدات القطاع العمومي و استخدام الحصيلة في تسديد جزء من القروض الخارجية.

1-7)-التخلص من صور المحسوبية والفساد الإداري .

يرى المؤيدون للخوصصة أن عنصـــر الإدارة يعد من أبرز العوامل التي تساهم في نجاح الوحدات الاقتصادية أو إخفاقها ، ويعزون ضعف القطاع العمومي وأداءه الهزيل إلى مثالب الإدارة السقيمة القائمة على الروتين والتمسك بحرفية القوانين وعدم تطويرها بما ينسجم والمستجدات، بالإضافة إلى البطء في اتخاذ القرارات وتنفيذها .

---

(60) موسوي ضياء مجيد مرجع سبق ذكره ص 29 ، 30 (مقتبس عن) : ماردي شاردي تطور القطاع الخاص في مجلة التمويل و التنمية مارس 1998 .

ناهيك عن الفساد المستشري إلى أبعد الحدود داخـــل وحدات القطاع العمومي، والمتمثل في انتشار المحسوبية و عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، بالإضافة إلى تهافت المدراء على نيل رضا المسؤولين السياسيين واندفاعهم إلى اتخاذ قرارات قد تخدم مصالح وأهداف ذاتية ، كما يشير البعض إلى التنازع في الاختصاصات والتضارب في الأهداف بين الوحدات العامة ، حتى أصبحت وحدات القطاع العمومي عاجزة ليس فقط عن تحقيق التقدم وإدارة العملية التنموية ، بل أصبحت عاجزة عن الحفاظ على المستوى القائم ووقف التراجع الذي تعاني منه ، وأضحى هدفها هو البقاء بغض النظر عن الكيفية والنتائج .

ويرى أنصار الخوصصة أن حل هذه المعضلة الخطيرة يكـــمن في الدخول إلى القطاع الخاص القادر على اجتذاب الطاقات الكفؤة وتوظيفها في المكان المناسب ، إضافة إلى سعيه الدؤوب لمجاراة المستجدات الاقتصادية والتقنية ، إلى جانب قدرته على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة القائمة على الأسس والدراسات الموضوعية ، وليس على أساس المحسوبية والوساطة والروتين القاتل .

2)-حجج المعارضين للخوصصة .

يرى هذا الفريق المعارض للخوصصة أن الهدف منها هو تحجيم دور الدولة ويرجعون ذلك للأسباب التالية :

2-1)-لا ارتباط بين طبيعة الملكية والكفاءة الاقتصادية .

في ردهم على دعاة الخوصصة يؤكد أنصار القطاع العمومي عدم وجود متلازمة (دائمة) مسلم بها تمثل علاقة إيجابية بين طبيعة الملكية و الكفاءة الاقتصادية ، فكما أن هناك وحدات ناجحة و كفـــؤة في كلا القطاعين ، فإن هناك وحدات اقتصادية فاشلة ومتدنية الأداء في كلا القطاعين أيضا، فحالات التعثر والخسارة أو الإفلاس ليست أقل شأناً من القطاع الخاص عنها في القطاع العمومي ، ألا أن ما يعزز دعوى أن الكفاءة مرتبطة بالملكية الخاصة هو أن المؤسسات الفاشلة في القطاع الخاص تخرج من السوق ، ومؤسسات القطاع العمومي باقية مهما كانت مشاكلها .

كما يرى بعض المعارضين للخوصصة أنه حتى لو وجدت فوارق ملموسة في الكفاءة الاقتصادية بين وحدات القطاع الخاص ووحدات القطاع العمومي ، فإن هذه الفوارق تعود إلى الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل وحدات القطاع العمومي باعتبارها أداة في يد الدولة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ، الأمر الذي

قد يضطرها لاتباع سياسة تسعير معينة لا تتوافق والتكلفة الحقيقية لمنتجاتها من السلع و الخـــدمات، كما قد تتعرض لضغوط حكومية لاتباع سياسة توظيف معينة لا تنسجم و حاجتها الفعلية للأيدي العاملة ، فإذا كان المطلوب من المشـــروع العـــام أن يدار بنفس إدارة المشروع الخاص ويقوم بنفس دوره لتحقيق نفس أهدافه في ظل توجهات تحكمها آليات السوق ، فإن المشروع العام يفقد دوره الاجتماعي ويفرغ من محتواه .

ومن هنا فإن المقارنة بين أداء وحدات القطاع العمومي والقطاع الخاص اعتماداً على دراسة المتغيرات المتطورة القابلة للقياس كمياً كمعدل الربحية أو الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج ، هي مقارنة غير مناسبة وذلك لأنها تقوم على الأسعار السوقية .

كما يرى أنصار القطاع العمومي أن المسألة ليست ملكية وإنما هي مسألة إدارية بالدرجة الأولى وتكمن في تنظيم جهاز الدولة الإداري من ناحية ، وفي ممارسة الإدارة اليومية من ناحية أخرى ولا يمكن إنكار الحقيقة القائلة بأن هناك غياب ملحوظ للمدراء الأكفاء في القطاع العمومي لانخفاض الأجور وانعدام الحوافز وسيطرة الروتين والبيروقراطية، ضف إلى كل ما سبق ، والعهدة على رافضي الخوصصة ، أن المناخ الاقتصادي العام الذي يعمل في ظلاله المؤسسات العمومية ، و الذي قد يتميز بانعدام المنافسة نتيجة لقرارات حكومية ، يلعب دوراً مؤثراً في مستوى كفاءة هذه المؤسسات .

والنتيجة التي نستطيع الخروج بها من كل هذه المبررات التي ترد على ألسنة المعارضين للخوصصة أن مسالة الكفاءة والأداء الاقتصادي لا ترتبط بالضرورة بطبيعة الملكية ، خاصة كانت أو عامة ، و إنما لا بد أن نأخذ باعتبارنا أموراً أخرى ذات أهمية كبيرة ، كأهداف المؤسسات الاجتماعية و كيفية إدارتها و البيئة الاقتصادية التنافسية التي تعمل تحت ظلالها وحدات القطاعين العمومي و الخاص .

2-2)-المقصود بالخوصصة هو تصفية الدولة.

يرى بعض الرافضين لسياسة الخوصصة والمفضلين لبقاء سيطرة القطاع العمومي ، الذين تؤثر فيهم اعتبارات إيديولوجية على الأغلب ، أن الخوصصة سياسة اقتصادية استعمارية مطروحة من قبل دوائـــر ومؤسســـات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

بل أن البعض يذهب بعيداً ليؤكد بأن وكالة المخابرات الأمريكية(CIA) تلعب دوراً نشطاً في الدعوة إلى الخوصصة و تساهم في عقد المؤتمرات الداعية لها [61] يرى هؤلاء أن الهدف الأساسي لهذه السياسة

---

(61)تيسير الصمادي مرجع سبق ذكره ص 11 .

هو تحجيم الدولة و إضعاف دور الحكومات في شؤون الاقتصاد في دول العالم الثالث، وتصفية كل ما يمكن تصفيته من مشروعات ترمز لإدارة مستقلة في التنمية، فالقضية إذن هي ليست تصفية القطاع العمومي فحسب بل تصفية الدولة ذاتها من خلال تقليص أدوارها الاجتماعية .

2-3)-تركز الدخل و الثروة بأيدي القلة .

من الحجج التي يطرحها المعارضون للخوصصة والمؤيدون للقطاع العمومي إن هذا القطاع هو المحرك الوحيد لإعادة توزيع الدخل و الثروة في المجتمع ، في حين أن الخوصصة ستؤدي إلى تركز الدخل والثروة في أيدي قلة من أفراد المجتمع ، لأن غالبية الناس هم في العادة من ذوي الدخول المحدودة التي لا تكاد تكفيهم لتغطية احتياجاتهم اليومية الأساسية، وبالتالي فإن القول بتحقيق رأسمالية الشعب (People s Capitalism) هو قول بعيد عن الواقع ولا يقصد به سوى القلة الغنية ولذا فإن الخوصصة ستؤدي إلى ما يمكن تسميته برأسمالية القلة أو النخبة التي تربطها صلات ومصالح معينة .

ويرى هؤلاء أن القلة القادرة على شراء وحدات القطاع العمومي تهتم بالدرجة الأولى بمصالحها الضيقة والقصيرة الأجل ، وحافزها ومرشدها هو تعظيم الأرباح دون أخذ كثير من الأهداف الاجتماعية والسياسية بعين الاعتبار، ولذا فإن هذه الفئة ستبذل قصارى جهدها وتستغل نفوذها لدفع أبخس الأثمان والحصول على أقصى المنافع، ولا يجوز ترك قضايا هامة تتعلق بمستقبل المجتمع بأسره في يد القطاع الخاص.

2-4)-مخاطر التدخل الأجنبي في الاقتصاد الوطني والشؤون الداخلية.

من التحذيرات الأخرى التي يطلقها رافضو الخوصصة ، أن من شأن هذه السياسة الاقتصادية إلحاق الضرر بالأمن القومي للدولة التي تتبناها ، وذلك أن من الأساليب التي درجت بعض الدول على استخدامها في هذا الإطار هو مقايضة الديون الخارجية بأصول القطاع العمومي عن طريق السماح لجهات أجنبية بالمساهمة في رأس مال المؤسسات و الشركات العامة المراد تحويلها للقطاع الخاص مقابل جزء من الديون الخارجية .

ويرى هؤلاء أن مقايضة الديون الخارجية بحصة يمتلكها الأجانب في المؤسسات العمومية يعني قبول شكل من أشكال الاستعمار، لأن هذه العملية هي حصان طروادة الذي يمكن الأجانب من الولوج إلى الاقتصاد و إخضاع الموارد الوطنية للمصالح الأجنبية ، فانتشار ملكية الأجانب في قطاعات مختلفة يشكل تغلغلا في منتهى الخطورة يؤدي للسيطرة على حلقات الاتصال بين القطاعات الاقتصادية ، مما يمكن الأجانب

من توجيه الاقتصاد لخدمة مصالحهم و مصالح بلدانهم التي تتناقض في أغلب الأحيان مع المصلحة الوطنية للدولة الضعيفة .

وبالإضافة إلى البعد الاقتصادي فإن لهذه العملية بعداً سياسياً خطيراً ، لأن من يمتلك زمام الاقتصاد يملك الثقل الذي يستطيع من خـــلاله التدخل فـــي الشؤون الداخلية و المواقف السياسية للدولة، ولذا فإن النتيجة النهائية هي أن يعيش المواطنون غرباء في وطنهم لا يملكون من أسباب الكرامة أو حرية الإدارة أو الاستقلال شيئاً .

2-5)-مخاطر الاحتكار الخاص.

يقول المعارضون للخوصصة أن قلة من الأفراد أو الشركات الاستعمارية سيكونون قادرين على شراء المؤسسات العمومية ، وذلك بسبب المتطلبات المالية اللازمة لتحقيق ذلك .وستكون النتيجة تركز النشاط الاقتصادي في أيدي وحدات اقتصادية لها من القدرة ما يمكنها من فرض السعر الذي تريد ، بالإضافة إلى أن التوجهات الاحتكارية قد تؤدي إلى انخفاض في الكميات المنتجة ، لأن هذه المؤسسات ستضع السياسات التي تخدم مصالحها حتى ولو تعارضت مع مصلحة غالبية أفراد المجتمع، كما أن مثل هذه الاحتكارات لن تأخذ فـــي اعتبارها أي أبعاد اجتماعية خلال ممارستها لنشاطاتها الاقتصادية، ضف إلى ذلك القوة الاحتكارية لهذه الوحدات ستمكنها من وضع القيود والحوافز الكفيلة بإعاقة دخـــول أي مستثمـــر جديـــد إلى المجال الذي تمارس فيه إنتاجها أو تقديمها لخدماتها ، وخلاصة القول أن مثل هذه الاحتكارات الخاصة ستترك أثاراً سلبية على رفاهية المستهلكين وعلى مستوى الكفاءة الإنتاجيـــة .و التوزيعيـــة وعلى نوعية السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة .

2-6)-تعبئة المدخرات الوطنية .

كما استخدم دعاة الخوصصة حجة تعبئة المدخرات الوطنية لتبرير دعوتهم لانتهاج هذه السياسة، فإن دعاة القطاع العام الرافضين للخوصصة استخدموا نفس الحجة لتدعيم موقفهم ولكن من جانب أخر، فهؤلاء يرون أن غالبية أبناء المجتمع هم من ذوي الدخول المحدودة و بالتالي تكون قدرتهم الادخارية متدنية، أما الفئة القليلة من أصحاب الدخول فأنهـــــم في مجال الاستثمار يوجهون مدخراتهم نحو التوظيفات التي تحقق عوائد سريعة، سواء في مجال العقارات أو المضاربة أو التجارة في السلع السريعة الدوران، أو يقومـــون بتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن أسواق آمنة وفوائد عالية، وفي مجال الاستهلاك يتركز طلبهم على السلع الكمالية المستوردة من الخارج مما يساهم في تدفـــق رؤوس الأمـــوال إلى الخارج .

ولذا يجب على الدولة أن تلعب دورا رئيسيا في توجيه المدخرات الوطنية نحو الاستثمارات المنتجة وتكوين رأس المال لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية .

2-7)-ضرورة أخذ الأبعاد الاجتماعية بعين الاعتبار .

يرى معارضو الخوصصة أن دور القطاع العمومي لا يقتصر فقط على القيام بنشطات ذات طبيعة اقتصادية أو تجارية بحتة ، فهذا القطاع يجب عليه أن يضطلع بالعديد من الوظائف الاجتماعية كمحاربة مشكلة البطالة من خلال ضمان مستوى معين من التوظيف ، أو محاربة الفقر من خلال ضمان حد أدنى من الأجور ، أو تسعير السلع والخدمات التي ينتجها ويقدمها القطاع العمومي بأسعار تقل عن التكلفة الحقيقية للإنتاج والتوزيع . كما آن القطاع العام يقوم ببناء بعض المشاريع الكبيرة ذات المردود المتدني والبطيء والتكاليف العالية كالسدود والجسور . وبالتالي فإن وجود القطاع العمومي ودوره المباشر والمحسوس في النشاطات الاقتصادية يعتبر أمرا ضروريا ، خصوصا وان القطاع الخاص الساعي للربحية يحجم دائما من القيام بمثل هذه النشاطات .

المبحث الرابع : تقنيات الخوصصة.

للخوصصة طرق و تقنيات مختلفة وعديدة يظهر هذا الاختلاف نتيجة تعدد التجارب و تباين الأهداف المتوخاة منها سواء في الدول الكبرى أو الدول النامية باعتبار أن لكل دولة خصوصيات تختلف عن الدولة الآخرى ، بل هذا الاختلاف موجود حتى في الدولة الواحدة لاختلاف وضعيات المؤسسات الاقتصادية فكل طريقة تتلاءم مع ظروف مؤسسة دون أخرى ، و نتيجة لهذا التباين سوف نتطرق لأهمها (62) :

1)-العرض العام للبيع : و تتمثل هذه الطريقة في طرح جزء أو كل رأسمال المؤسسة المخوصصة للجمهور للشراء و في ظل شفافية كبيرة بوجود سوق مالية لذا فهذه التقنية كثيراً ما تستعمل في خوصصة المؤسسات الكبرى (63) بعد جعلها مربحة لجذب أكبر عدد من المستثمرين .

وتعتبر هـــذه الطريقـــة مفضلة في الدول المتطورة التي تملك سوقاً مالية متطورة (64) وغير مجدية في الدول النامية نظراً لنقص الكفاءة في السوق المالية .

---

(62) Gliz ABDELKADER , les techniques de privatisation , revue Algerienne de comptabilite et d'audit N°15,3eme trimestre 1997 , Editee par SNC Alger , page 19.
(63) Ibidem , page ,23
(64) Bounin o et Michalet C.A,OP . Cit , page 135

2-الإيداع الخاص (بيع تفاوضي للأسهم و الأصول) .

تعد هذه الطريقة سهلة و غير معقدة في مراحل التحضيـــر لها و تتميز بالمرونة و سرعة التنفيذ في الإجراءات و تعتبر الطريقة المفضلة و الأكثر استعمالاً في أغلب الدول النامية حيث يتم بيع أسهم أو أصول المؤسسات إلى مستثمرين خواص (69) .

و تشمل هذه الطريقة نوعين من البيع

2-1-البيع الخاص للأسهم .

بعـــد تقييم المؤسسات المراد خوصصتها تقوم اللجنة المكلفة بذلك بتحديد سعر أدنى للسهم و عن طريقه يتم بيع الأسهم في المزاد العلني أو من خلال التفاوض ، مع أعوان اقتصاديين محليين أو أجانب .

و حتى تبلغ هذه الطريقة أهدافها يجب المرور بإجراءات تحضيرية تتمثل في :

- احتواء العمال المسرحين و التكفل بهم ؛
- التطهير المالي للمؤسسات المراد خوصصتها ؛
- عدم تدخل الإدارة في شؤون المؤسسة التي تمت خوصصتها (70) .

غـــير أن هـــذه الطـــريقة يشـــوبها نقص في الشفافية وعدم توفر الدول النامية على منظومة قانونية صارمة (71) .

2-2-بيع الأصول.

تختـــلف هـــذه الطريقة عن سابقته في بيع أصول المؤسسة المخوصصة بعد تجزئتها إلى ممتلكات مادية و معنوية ، أو إلى وحدات عن طريق الإعلان بالمزايدة (72) .

و تســـتعمل هـــذه الطـــريقة في المؤسسات المفلسة بحيث يكون أي تدخل من طرف الدولة لإعادة تأهيـــــلها بـــاهض الـــثمن بمعنى أن التكاليف أكثر من الإجراءات المتوقعة عند خوصصتها ؛ كما يمكن أن تستعمل هذه الطريقة و تقتصر على حل وبيع أصول الوحدات المفلسة فقط.

---

(69) Ibidem , page , 140
(70) Behahar Rabah , la privatisation , ED presses semaghaphic , Alger, 1994 ;page 23 et 24
(71) GLIZ Abdelkader, OP.Cit, page 30 .
(72)Bounin o et Michalet C.A, loc . Cit p 141

وأجمالاً يمكن استعمال هذه التقنية (الإيداع الخاص) في عملية التركيب المالي المتعلق بتحويل الديون إلى رأسمال والتي طبقت بشكل واسع في (الشيلي والمكسيك) حيث يتقدم المستثمرين محلين أو أجانب إلى السوق الثانوية للحقوق (الديون الخارجية) لشراء سندات حقوق من طرف البنوك ليقدموها بعد ذلك إلى البنك المركزي للدولة المعنية ليتولى تحويلها إلى عملة أو مباشرة إلى أسهم وأصول المؤسسات المخوصصة[73] .

من خلال هذه الطريقة نلاحظ أن الدولة تحقق هدفين متمثلين في تسديد الديون الخارجية و خوصصة المؤسسات .

كما سينتج للدول المثقلة بالديون تحقيق الأهداف التالية : [74]

- تخفيض الديون الخارجية وبذلك يتم تخفيض خدمة الديون ؛
- تخفيض الإعانات المقدمة للمؤسسات وبذلك يتم الحد من العجز الموازناتي للدولة ؛
- تحسين كفاءة المؤسسات العمومية الاقتصادية المخوصصة واستفادتها من الخبرة .

مما سبق ذكره يمكن ملاحظة أن هذه الطريقة تمتاز بالتعقيد لتطلبها تدخل عدة وسطاء (مستثمرين ، بنوك ، هيئة مكلفة بالخوصصة) .

ورغم الإيجابيات التي تتمتع بها وإقبال عدة دول نامية على تطبيقها في برامج الخوصصة إلا أنها تكتنفها بعض السلبيات .[75]

- تسمح هذه الطريقة بخوصصة المؤسسات الجذابة وتبقي المؤسسات العاجزة تحت ملكية الدولة ؛
- تتحمل الدولة كل أو بعض ديون المؤسسة المخوصصة مما يزيد تكاليف إضافية .

3-التنازل لصالح الإجراء .

يطرح في الدول النامية مشكل زيادة العمالة[76] وللحد من هذه الظاهرة يتم التنازل لفائدة الإجراء عن أصول المؤسسة المخوصصة ، وقد تكون مساهمة الإجراء بالأغلبية أو ثانوية في اسهم المؤسسة ، يبقى أن نشير إلى أن قلة المدخرات المالية للإجراء ومحدودية اللجوء إلى الأسواق المالية [77] يبقيان عائقا أمام هذه الطريقة ولقد أوضحت التعليمة رقم 03 المؤرخة في 1998/05/02 كيفية التنازل لصالح الإجراء

---

(73) :Ibidem , page 141

(74) : Goumiri lies , conversions de detts en capital pept Equitgswap dans le cahe du programme de privatisation en Algerie , in le jeune independant du 13/04/99 , page 08 (بتصرف)

(75) : Ibidem , page 143

(76) bettahar rabah : document sur la privatisation , revue algerienne de comptabilité et audit N°2,Edition SNC ,Alger,2eme TRM 1994,p34

(77) Bounin o et Michalet C.A,OP,cit ,page 144

بعد حل المؤسسة وتعيين المصفي يباشر هذا الأخير في حساب المساهمات المخولة للحقوق وكذا تعويضات التسريح للأجراء للذين يرغبون في الشراء ، ويعتبر هذا المبلغ هو مساهمة العامل في رأسمال الشركة المنشاة .

ويجدر بالذكر أنه في إطار التملك لأصول المؤسسات ستمنح مزايا للأجراء الراغبين في التملك وهي :

- تخفيض 15% من القيمة التجارية بعد التقييم .
- يوزع الموثق المبلغ الإجمالي لمساهمات الشراء والمحول إلى حسابه على النحو التالي :

80% لحساب تصفية المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلة .

20% لحساب الشركة التي أسسها الأجراء .

- تسدد قيمة التنازل بعد خصم 15% من القيمة التجارية بالإضافة إلى زيادة 80% المحولة إلى حساب التصفية ، الباقي يوزع في شكل **20** حصة سنوية قابلة للدفع في : 12/31 من كل سنة مع فترة تأجيل بسنة .

كما تمنح فترة إعفاء لمدة 05 سنوات من الفائدة و التي تطبق ابتداء من السنة السادسة بنسبة 6% .

يبقى أن نشير إلى أن هذه الطريقة تتطلب شروطاً لنجاحها حسب الأستاذ بطاهر وهي :

- مجموعة من العمال متجانسة ؛
- فرقة تملك المعرفة الكافية في التسيير ؛
- توفر مصادر الأموال .

4- زيادة أسهم جديدة : تتمثل هذه الطريقة في إنشاء مؤسسة مختلطة ما بين القطاع العام و الخاص (78) وذلك في رفع رأس مال المؤسسة العمومية بواسطة رؤوس أموال خاصة فهي لا تقوم بتعويض الحصص القائمة للدولة بل تؤدي إلى إضافة حصص أخرى و بالتالي فإن الأموال ستستفيد منها المؤسسة و ليست الخزينة العمومية فبذلك تساعد المؤسسة المخوصصة على توسيع نشاطها .

- لكن يمكن ملاحظة بعض السلبيات أهمها : (79)
- تعاني الدول النامية من قصور في رسملة المؤسسات العامة مما يؤدي حتماً إلى خطر إمكانية التقييم غير الحقيقي للمؤسسة ؛
- العوائد المالية تحول مباشرة إلى المؤسسة المخوصصة وبالتالي حرمان الخزينة العامة من العوائد المالية .

---

(78) GLIZ Abdelkader ,OP,cit,page 34
(79) : Bounin o et Michalet AC, OP . Cit , page 146

وعليه يجب على القائمين على الخوصصة إجراء تقييم لأصول المؤسسات للوقوف على قيمتها الحقيقية.

5-التوزيع المجاني للأسهم :عرف هذا النوع من الخوصصة سنة 1991 بتشيكوسلوفاكيا سابقاً ليمتد إلى غيرها ممن دول أوروبا الشرقية .

وتتمثل هذه التقنية في التوزيع المجاني أو بالسعر الرمزي لكبونات الاستثمار لمجموع المواطنين أو إلى العمال فقط ، حيث يصبح لحاملها الحق باستبدالها بعد فترة معينة بأسهم المؤسسات المخوصصة (80) والكوبون يساوي قسمة القيمة الإجمالية الدفترية للمؤسسات على عدد المواطنين المؤهلين .

كما تسمح هذه التقنية بخوصصة عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية دفعة واحدة كما حدث في بولونيا (81).

وظهور هذه التقنية في أوروبا الشرقية جاء نتيجة لطبيعة النظام الاشتراكي المحض بالإضافة إلى صعوبة تحويل عدد كبير من مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص في ظل تلك الخصوصيات، وقد نجحت هذه التقنية إلى حد ما خاصة فيما يتعلق بمشكل تقييم المؤسسات (82) ، وما يترتب عنه من إضاعة للوقت و تكاليف إضافية عند اللجوء إلى مكاتب الخبرة .

بالإضافة إلى تحقيق الشفافية اللازمة التي تحميها من التلاعبات من جهة و تحقيق العدالة الاجتماعية عند توزيعها المجاني لأسهم المؤسسات على المواطنين .

يبقى أن نشير إلى أن المشرع الجزائري أشار إلى هذه التقنية لفائدة العمال وحددها بـــ: 10% من رأسمالها (83) وبالتالي نلاحظ أن القانون الجزائري حدد العملية من جانبين :

- خوصصة جزء ضئيل من رأس مال المؤسسة ؛
- الاستفادة للعمال فقط دون غيرهم من المواطنين .

---

(80) : GLIZ Abdelkader, OP.Cit, page 26

(81) : Belattaf Matouk , OP.Cit, page 08

(82) : نعمـــت شفيق ، الخصخصة على نطاق واسع في جمهوريتي التشيك و السلوفاك ، في مجلة التحويل و التنمة ، المجلد 31، العدد 04 ، واشنطن ، ديسمبر 1994 ، ص 28 .

(83):الفقرة 36 من الأمر رقم 95/22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

فهذا الإجراء من شأنه أن يحيد عن الأهداف المرجوة منها (84).

- عدم شموله لجميع المواطنين يعتبر من عدم المساواة الاجتماعية حيث أقتصر على العمال فقط ؛
- تخصيص نسبة ضئيلة من رأسمال المؤسسات لتوزع مجاناً يجعل المؤسسات في متناول الأغنياء .

ومما يعاب على هذه التقنية :

- عدم توفير الأموال الضرورية للمؤسسات المخوصصة نظراً لعدم توفر المساهمين على المدخرات .

6-خوصصة التسيير:

تعتبـــر هذه التقنية كمرحلة تمهيدية بعدها يتسنى للدولة نقل ملكية المؤسسة(85) ففي ظل هذه التقنية تبقي المؤسسة تحت ملكية الدولة الأمر الذي يحسن من أداء المؤسسة و يجعلها أكثر جاذبية .

و تنقسم خوصصة التسيير إلى نوعين :

- عقد الإدارة .
- عقد الإيجار .

6-1- عقد الإدارة : هو عقد بين الدولة و أحد المتعاملين الخواص يقوم بموجبه هذا الأخير بتسيير المؤسسة العمومية (86) وتقوم الدولة بدفع أتعاب التسيير للمسير والذي بدوره يحرص على تحسين النتائج المالية للمؤسسة ، و تضمن الدولة تمويل دورة الاستغلال و الاستثمارات (87) و تحمل المخاطرة التجارية فالمسير ليس ملزماً بتحقيق الأرباح (88) .

ومما يعاب على هذا العقد هو :

ثبات الأتعاب وعدم ارتباطها بالأداء الاقتصادي مما لا يبعث على التحفيز لذا يجب ربط الأتعاب بالأداء الاقتصادي المحقق ولكي نصل إلى الأهداف المرجوة يجب التعاقد مع أعوان يملكون الخبرة الكافية بالإضافة إلى توفرهم على الشروط التالية حسب الاستاذ بطاهر وهي (89) :

- الجدية والثقة ؛
- المعرفة الكافية والتكنولوجيا ؛
- نجاعة تقنيات التسيير المستعملة .

---

(84) : GLIZ A ,OP .cit page 27
(85) : Ibidem page 35.
(86) : Ibidem page 34.
(87) :Bounin o et Michalet C.A, op . Cit page 149
(88) : Bettahar Rabah Document sur la privatisation , OP , cit .page 36 .
(89) : Ibidem , page 37.

6-2-عقد الإيجار: هو عقد يتم بمقتضاه تأجير المؤسسة أو جزء منها ولفترة محددة لأحد المتعاملين الاقتصاديين الخواص مقابل دفع إيجار دوري مهما كانت النتيجة المالية التي حققتها المؤسسة (90) والناتجة عن التسيير، وبالتالي فالمتعاقد له كافة الصلاحيات بما فيها الخطر التجاري (91) و من مميزات هذا العقد :

- إعفاء الدولة من تحمل مصاريف إضافية ؛
- خلق عوائد ثابتة ؛
- تحسين التسيير والنتائج المالية ؛
- تأجير جزء أو كل المؤسسة ؛
- تجنب المشاكل المتعلقة بإجراءات التنازل مثل :
- عدم كفاية المتاحات المالية ؛
- مشكل التقييم .

- دور البورصة في إنجاح الخوصصة .

تعتبر البورصة أفضل مكان لتداول أسهم المؤسسات وضمان الشفافية اللازمة لهذه العملية مما يبعد كل الشبهات حول عملية خوصصة المؤسسات وخلق منافسة كبيرة على الأسهم مما يبيح للدولة الحصول على موارد مالية جاهزة تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة .

وعليه فهناك علاقة تبادلية بين البورصة والخوصصة ويظهر ذلك جلياً في :

- البعد عن الغموض الذي قد يكتنف عملية الخوصصة مما يساعد على إنجاح برنامج الخوصصة ؛
- تطوير السوق المالية وجعلها أكثر فائدة وذلك بإدخال مجموعة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية الناجحة .

ومن هذا المنطلق يعتبر تحضير المؤسسات الاقتصادية من أهم الخطوات وذلك من أجل إعادة هيكلتها لجعلها شركات ذات أسهم وتطهيرها مالياً مما يسمح بالوقوف على قيمتها الحقيقية لمعرفة السعر الأدنى وحصول الدولة على موارد مالية كافية تقابل القيمة الأصلية لأصول المؤسسات الاقتصادية .

---

(90) : BOUNIN ,O et Michalet .AC,OP cit , page 147.
(91) : Bettahar Rabah , op.cit , page 35.

خلاصة الفصل الثاني .

تعد الجزائر بلداً كثيراً ما عانى من مشكل المديونية الخارجية الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية تفكـــر ملياً قبل التوجه إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 بطلب إعادة الجدولة و إتباع برنامج التعديل الهيكلي الذي من بينه انسحاب الدولة من القطاع العام لصالح القطاع الخاص .

و نتيجة لهذا الوضع قامت السلطات الجزائرية في بداية التسعينات بالدخول في مرحلة جديدة و ذلك من خلال تبنيها لنظام اقتصاد السوق من خلال ارتكازه على عملية الخوصصة وما ينتج عنها من اجتهاد في تبني آليات التسيير الحديثة كي تمكنها من البقاء في وجه المنافسة من طرف كبريات الشركات و لقد ظهر ذلك جلياً حيث ترجمته تشريعات جديدة أكثر تفتحاً و تحرراً و يتميز هذا الواقع بتراجع نظام الاحتكار الذي كانت تمارسه الدولة في السابق ، و تحرير الأسعار و التجارة الخارجية ، وعلى اعتبار أن الهدف المنشود يكمن في جعل القطاع الخاص محرك الاقتصاد الوطني ، فإن هذا الهدف أصبح واقعاً بعد أن أصبح هذا القطاع يساهم بنسبة 70% من إنتاج الثروات الوطنية ، خارج قطاع المحروقات ، فيما أخذت الدولة تنسحب تدريجياً من النشاط الاقتصادي و تعتزم الاكتفاء بدور التشريع و التوجيه .

وفي ظل هذه الظروف يظهر دور السوق المالية كإطار لتفعيل عملية الخوصصة من خلال عرض أسهم المؤسسات و تحديد السعر الأدنى للتنازل المنبثق عن عملية التقييم الصحيحة والضرورية .

الفصل الثالث

الإجراءات القانونية والمحاسبية لعملية تصفية المؤسسة

مدخـــــل .

أن أي عملية تصفية هادفة تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية و الرامية إلى تحسين أدائها الاقتصادي يجب أن تمر عبر قنوات و إجراءات من شأنها مساعدة المصفي في أداء مهامه على أكمل وجه و بطريقة جيدة وموضوعية، مما يساعد على تدنية التكاليف الناتجة عن التأخر في العملية ، وتتمثل هذه الإجراءات في جمع الوثائق و المعلومات عن المؤسسة سواء داخلياً أو خارجياً ، لهذا سنتعرض في هذا الفصل إلى :

المبحـــث الأول : معلومات عملية التصفية

1-الوثائق اللازمة للمصفي .

أن الوصـــــول إلـــى أي هـــدف يستلـــزم بالضرورة معرفة حقيقية هذا الشيء والإحاطة بكل جوانبه بغية الوصول إلى نتائج منطقية وموضوعية، فالمعلومة المحاسبية هي جزء من نظام المعلومات المحاسبي الـــذي هو بدوره جزء من نظام المعلومات المتواجد بالمؤسسة حيث يقوم بتزويد المعلومات المفيدة لكافة مواقـــع اتخاذ القرارات في المؤسسة من المستويات الدنيا إلى مستوى الإدارة العليا[92] ففي هذا المجال تعد الميزانـــية الختامية – والتي تحول إلى ميزانية افتتاحية للمصفي – وجدول حسابات النتائج إحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التي يحتاج لهما المصفي في عملية التصفية بالإضافة إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية عنهما .

كما تعتبر سهولة جمع هذه الوثائق و المعلومات خطوة إيجابية ومسهلة لعملة التصفية وتقلـــل من إضاعة الوقت في البحث والتقصي وتتمثل هذه الوثائق في الآتي عند تاريخ الحل :

1- الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج ؛

2- مخططات الأراضي و المباني بالتفصيل ؛

3- الجرد المادي للاستثمارات و المخزونات ؛

4- قائمة العملاء و الموردين حسب الفواتير؛

5- قائمة تفصيلية للعمال بتاريخ التوظيف ؛

6- رصيد البنك و الصندوق عند تاريخ الحل ؛

7- قائمة الصكوك في انتظار تحصيلها ؛

---

(92) : أحمد حسين علي حسين : نظام المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التصفية 1997 ص 47

8- قائمة فروع المؤسسة ؛

9- فتح حساب جاري خاص بالتصفية ؛

10- كل الوثائق التي يراها المصفي ضرورية .

كما يجب القيام بالأعمال التالية :

أ) قائمة العمال المحتفظ بهم في خلية التصفية : تتكون خلية التصفية من مجموعة من العمال يحتفظ بهم المصفي لمساعدته في أداء مهامه [93]، كما يقع على عاتق المصفي تسديد أجورهم حتى نهاية مهمة التصفية.

ب) إجـراءات متعلقة بالهيئات المالية والإدارية : أن التصفية إجراء قانوني تتعرض له المؤسسة وعليه فالمصفي مجبر على إعلام كل الهيئات المالية و الإدارية التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسة قبل الحل.

- المحكمة المختصة إقليميا ؛
- إدارة الضرائب ؛
- صندوق الضمان الإجتماعي ؛
- الهيئات المالية (بنوك ، بريد وغيرها) .

2-الوثائق و المعلومات المحاسبية .

يحتاج المصفي إلى مجموعة من الوثائق و المعلومات تتمثل أساساً في :

2-1-الميزانية .

وهي عبارة عن جدول يشتمل على جهة الأصول وجهة الخصوم محددة بسنة عادة ما تكون إلى 31 /12ويشتمل على خمس مجموعات حسب المخطط الوطني للمحاسبة فالأصول يحتـوي على المجموعة 2-3-4 والخصوم يحتوي على المجموعة 1-5 .

وتتكون الميزانية من العناصر التالية [94].

---

(93) Guide Methodologique de Liquidation

(94) PCN SNC Alger 1975 page 17.19.21.23.25.24

أ) **جهة الأصول** : وتضم المجموعات التالية :

المجموعة الثانية (الاستثمارات): التي تمثل القيم الدائمة المحصل عليها من طرف المؤسسة .

المجموعة الثالثة (المخزونات): وتشمل البضائع والمواد واللوازم التي اشترتها المؤسسة بغرض البيع أو التحويل .

المجموعة الرابعة (الحقوق) : وتضم مجموع الحقوق المحصلة من طرف المؤسسة نتيجة تعاملها مع الغير .

ب) الخصوم : وتضم المجموعتين التاليتين :

المجموعة الأولى (الأموال الجماعية) : وتمثل الأموال المملوكة والتي هي تحت التصرف الدائم للمؤسسة .

المجموعة الخامسة (الديون) : وتمثل مجموع الالتزامات التي على عاتق المؤسسة نتيجة تعاملها مع الغير .

2-2-جدول حسابات النتائج :

ويضم حسابات التسيير التي تنقسم إلى ثلاث مجموعات .

أ) **المجموعة السابعة (حساب النواتج)** : وتشمل جميع الإيرادات التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة القيام بأنشطتها .

ب) **المجموعة السادسة (التكاليف)** : وهي مجموع النفقات والأعباء التي تتحملها المؤسسة نتيجة القيام بأنشطتها .

ج)**المجموعة الثامنة (النتائج):** و هي الفرق بين النواتج و التكاليف حيث بلغة الإعداد تشمل ما يلي

80 = 70 - 60

81 = (75+74+73+72+71+80) - (62+61)

83 = (78+77+81) - (68+66+65+64+63)

84 = 79 - 69

880 = $^{+}$- 83 $^{+}$- 84

3-الوثائق الأخرى :

بالإضافة إلى الوثائق والمعلومات المحاسبية والتي قد تعتبر غير كافية يمكن تدعيمها بالأتي :

3-1-الجرد المادي للاستثمارات و المخزونات :

فالميزانية لا تعطي الصورة الحقيقية للاستثمارات و المخزونات بل تعطي بعض المعلومات المحاسبية عنها كثمن الشراء أو الإهتلاك بينما الجرد المادي يعكس حقيقة هذه الاستثمارات و المخزونات مثل الوجود الفعلي لها ، حالتها ، موقعها ولهذا فالمشرع الجزائري فرض جرد مادي سنوي على كل تاجر بكافة عناصر الأصول و الخصوم و يسجل في دفتر الجرد (95) .

3-2-مخططات الأراضي و المباني بالتفصيل :

وذلك لمعرفة مساحة هذه الأملاك و معرفة كذلك طبيعتها القانونية (ملك – تأجير) . وتبقى عقود ملكية الأراضي من المشاكل التي تتخبط فيها معظم المؤسسات .

3-3-قائمة العملاء والموردين :

يقدم هذه القائمة المصفي والتي تكون مضبوطة حسب الفواتير لأن المصفي في الأخير هو الذي يقوم بعملية التحصيل أو التسديد ومتابعة العملية.

3-4-قائمة تفصيلية للعمال :

تحتوي هذه القائمة على اسم ولقب العامل ورقم ضمانه الاجتماعي وتاريخ توظيفه وكل معلومة يراها المصفي لازمة لإثبات حق العامل في التسريح.

3-5-رصيد البنك والصندوق :

حتى يتسنى للمصفي معرفة الأموال المتاحة لديه .

3-6- الصكوك في إنتظار التحصيل :

قـــد يقـــوم العميل بتسديد ديونه عن طريق البنك وعادة ما يتطلب ذلك أياما حتى يتم تحصيل المبلغ ونفس الشيء بالنسبة للصكوك الخاصة بتسديد ديون الشركة .فالقائمة الاسميـــة للعمـــلاء والموردين وأرقام الصكوك تجعل المصفي على بينة من حقيقة الحقوق والديون والرصيد الفعلي للبنك .

---

(95) : المادة 10 من القانون التجاري الجزائري

3-7-قائمة فروع المؤسسة :

قد يكون للمؤسسة المحالة على التصفية فروعاً منتشرة عبر التراب الوطني ، فقائمة الفروع عملية مفيدة قانونياً ومحاسبيا للمصفي من أجل إتمام عملية التصفية ، لأنها تحتوي على استثمارات و حقوق و ديون يجب تصفيتها .

المبحـــث الثاني : الشركة وأهميتها

1-معنى الشركة .

يقصد به اشتراك شخصين أو أكثر في القيام بعمل معين ، ولما كان تضافر الجهود التي يبذلها مجموعة من الأفراد في العمل أو التجارة أو الزراعة تعطي نتائج مبهرة أكثر من تلك التي يبذلها الفرد بمفرده ، فقد أتجه الأفراد منذ القدم إلى المشاركة في القيام بالأعمال المختلفة للحصول على النتائج المرجوة فشاع أمر الشركات وتعددت أنواعها ، مما حدا بالمشروع في كل دولة وعلـــى مختلف الأنظمة الاقتصادية أن ينظمها ويراقب مجال نشاطها .

2-الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للشركات .

لقد أثرت الشركات التجارية في نواحي عدة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدول ، ومرد ذلك يرجع إلى أن أساس تكويـــن الشركـــة يقـــوم على جمع الأموال والإمكانيات المادية والفنية الهائلة واستثمارها في مجال الاقتصاد القومي للدولة .

وكثيراً ما تشجع الدول الشركات على توجيه استثماراتها في اوجه معينة لتحقيق جوانب اجتماعية تعود بالنفع على سائر أفراد الوطن ، كالتعمير واستصلاح الأراضي، ونقل الركاب، الأمر الذي تتنافس من اجله الشركات بسبب التسهيلات والحوافز التي تقدمها الدولة كالإعفاء من الضرائب لفترة معينة .

3-التطور التاريخي للشركات التجارية .

عرف نظام الشركات منذ العصور القديمة غير أن فكرة الشركة بمعناها الحديث لم تظهر إلا منذ عهد الرومان وكان عقد الشركة رضائياً كعقد البيع والإيجار ينظم العلاقة بين أطراف عقد الشركة أنفسهم حتى

وأن كانت فكرة الشخصية المعنوية لم تظهر بمعناها الحديث في ذلك العصر إلا أن نواة الفكرة ظهرت في ذلك العصر حيث كانت الأعمال الكبيرة تتطلب إمكانيات مادية وبشرية تسند إلى شركات يتوافر لديها الإمكانيات كتلك التي تقوم بتعبيد الطرق ،ومشروعات الري وكان لها نائب يعمل لأسمها وعرفت مبدأ التضامن بين الشركاء (96) .

ولقد كانت فكرة شركة الأشخاص أسبق إلى الظهور من شركات الأموال وظهرت كذلك شركات التوصية البسيطة (97) أما بالنسبة لشركات المساهمة ، فقد نشأت بسبب الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة وذلك خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر لاستثمار المستعمرات الغنية بموادها الخام و مواردها الاقتصادية، فتكونت شركات المساهمة الكبيرة مثل شركة الهند الشرقية واعتمدت في تجميع رؤوس أموالها على إصدار صكوك قابلة للتداول (98) وحققت أرباحاً طائلة أدت إلى ثقة صغار المدخرين مما أدى إلى إقبالهم على شراء هذه الصكوك والتي أصبحت تعرف بالسهم .

المبحـــث الثالث : الشركات التجارية في التشريع الجزائري والفقه.

1-الشركات التجارية في التشريع الجزائري .

لقـــد حدد المشرع الجزائري الطابع التجاري للشركة أما بشكلها أو بموضوعها وتعد شركات بسبب شكلها ومهما كان موضوعها شركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة و التضامن ، و التوصية (99) وهكذا فإنه في ظل هذا القانون تكون شركة تجارية كل شركة تتخذ أحد الأشكال السابقة ولو كان موضوعها من طبيعة مدنية .

والشركات التجارية بحسب الشكل في القانون الجزائري هي :

1-1-شركة التضامن : وهي الشركة التي يكون فيها جميع الشركاء مسؤولون عن ديون الشركة بصفة

---

(96): مصطفى كمال طه الوجيز في القانون التجاري مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1982 ص 166

(97) : احمد محرز القانون التجاري مقتبس عن :

E.SALULLES Etude sur l histoire des societe en commandite paris p 10

(98) : احمد محرز القانون التجاري مقتبس عن :

J.MAILLET Histoire des faits economique , PARIS , p 221

(99) :المادة 544 ق.ت.ج (المرسوم التشريعي رقم 93 – 08 المؤرخ في : 93/04/25) .

شخصـــية و تضامنية ، فلا تتحدد مسؤولية الشريك بقدر حصته بل تتعداها إلى أمواله الخاصة وكل شريك فيها يكتسب صفة التاجر [100].

1-2-الشركة ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد : تؤسس هذه الشركة من شخص واحد أو عدة أشخاص ، لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص .

وعليه فإذا كانت هذه الشركة لا تضم إلا شخص واحداً تسمى مؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة [101]، ولا يجوز أن يقل رأسمالها عن 100.000 دج مقسمة إلى حصص متساوية قيمتها 1.000 دج على الأقل [102]، و لا يزيد فيها عدد الشركاء عن 20 شريكاً [103]

1-3-شركة المساهمة : وهي الشركة التي تقوم أساساً على تجزئة رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يسأل الشريك إلا بمقدار أسهمه ، ولا يقل عـــدد الشركاء عن 07 [104] ولا ينطبق هذا الشرط على الشركات ذات رؤوس أموال عمومية ، ولا يقل رأسمالها عن 5.000.000 دج إذا لجأت الشركة للادخـــار علانية ، و1.000.000 دج في حالة المخالفة [105] .

1-4-شركة المحاصة : هي شركة مستترة ليست لها شخصية معنوية تنعقد بين شخصين أو اكثر يقدم كل منهم حصة من مال أو عمل للقيام بعمل واحد أو عدة أعمال ويقوم بها أحد الشركاء باسمه الخاص وعـــادة ما يكون تاجراً [106] . وهذه الشركة لا يعلم بوجودها الغير لأنها لا تخضع لا للقيد ولا للشهر [107]

.

1-5-شركـــة التوصية البسيطة : هي شركة تتكون من شريك أو أكـــثر مســـؤول متضامـــن ومجموعة من الشركاء الموصى عليهم ، ولا يظهر أسم الشريك الموصى عليه في اسم الشركة إلا إذا تم ذلك خطأ وأشهر العقد ، وبإمكان الشريك الموصى عليه الانسحاب من الشركة دون أن تحل الشركة.

---

(100) :المادة 551 ق.ت.ج

(101) :المادة 564 ق.ت.ج (المر رقم 96 – 27 المورخ في: 96/12/09)

(102) :المادة 566 ق.ت.ج (المرسوم التشريعي رقم 93 – 08 المورخ في : 93/04/25)

(103) :المادة 590 ق.ت.ج

(104) :المادة 592 ق.ت.ج (المرسوم التشريعي رقم : 93-08 المورخ في : 93/04/25)

(105) :المادة 594 ق.ت.ج (المرسوم التشريعي رقم : 93-08 المورخ في : 93/04/25)

(106) :مصطفى كمال طه، الشركات التجارية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997 ص 125

(107) :المادة 795 مكرر ق.ت (المرسوم التشريعي رقم : 93-08 المورخ في : 93/04/25)

النتيجة الصافية

2-2-2)- مؤشر ـــــــــــــــــــــــ

رقم الأعمال

جدول رقم 18

السنة	1999	2000	2001
مؤسسة SODIMA	%04	%01-	%04
مؤسسة SDIMAS	%07-	%13-	%29-
مؤسسة SOGDIMA تقرت	%04	%01	/

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

من خلال الجدول يلاحظ أن مؤسسة SOGDIMA تقرت عرفت خلال الثلاث سنوات نتيجة موجبة وأن كانت متناقصة من سنة لأخرى بينما مؤسسة SODIMA ورقلة عرفت تذبذباً بين نتيجة موجبة خلال سنة 1999 و2001 نفس النسبة ، ونتيجة سالبة خلال سنة 2000 أما مؤسسة SDIMAS فلم تعرف النتيجة الإيجابية خلال الثلاث سنوات بل نتائج سالبة و متزايدة

الاهتلاك

2-2-3)- مؤشر ـــــــــــــــــــــــ

القيمة المضافة

جدول رقم 19

السنة	1999	2000	2001
مؤسسة SODIMA	%26	%36	%29
مؤسسة SDIMAS	/	/	%489
مؤسسة SOGDIMA تقرت	%11	%15	%22

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

1-1-انقضاء الشركة بقوة القانون : من خلال المواد القانونية يتضح أن الشركة تنقضي بقوة القانون لأحد الأسباب التاليـــة :

ا) **انتهـــــاء المدة المحددة** : تقضي المادة 546 من ق .ت.ج على أن لا تتجاوز مدة الشركة 99 سنة . وعليه فبحلول هدا الأجل يترتب عليه حل الشركة بقوة القانون ، فادا اتفق الشركاء صراحة على استمرار العمل في الشركة لمدة أخرى يحددونها فتعتبر الشركة في هذه الحالة شركة جديدة .

ب) **تحقـيق الغاية التي من أجلها أنشئت** : إذا انتهت الشركة من المهام المنوطة بها فان ذلك بمثابة انقضائها بقوة القانون .

ج) **خسارة أموال الشركة أو جزء كبير منها**: إذا خسرت الشركة جزء كبير من رأسمالها يتعذر عليها إعادة تحقيقه سواء كان السبب غير إرادي أي بقوة قاهرة كنشـــوب حريـــق أو فيضانات اللهم إلا إذا كانت مؤمنة على الأخطار وشركات التامين تقوم بالتعويض، أو من طرف الإدارة كسحب الترخيص أو منع التجارة في السلع التي تتاجر فيها الشركة فيعتبر ذلك سببا في حلها .

د)**عدم توفر ركن تعدد الشركاء** : يعد ركن تعدد الشركاء من الأركان الجوهرية فإذا لم يتوفر هذا الشرط فانه يعد سببا من أسباب حل الشركة بقوة القانون وقد فرض المشرع الجزائري حدا أقصى لعدد الشركـــاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ب 20 شريكا على الأكثر [108] وفرض حدا أدنى لعدد الشركاء في شركات المساهمة ب 07 شركاء على الأقل [109] .

هـ) **التأميم** : لم ينـــص المشـــرع الجزائري على اعتبار أن التأميم سببا من أسباب حـــل الشركـــــات - عـــلى الرغم من اختلاف الآراء حول الشخصية القانونية للشركة بعد التأميم [110] فالتأميم هو نقل ملكية المشـــــروع من الأفراد إلى الدولة ليصبح ملكية عامة حيث تحل الدولة محل المساهمين الأمر الذي يترتب عنه حل الشركة .

---

(108) :المادة 590 من ق.ت.ج

(109) :المادة 592 من ق.ت.ج

(110) :د. احمد محرز القانون التجاري الجزاري مقتبس عن

- ليون كان مقالة بعنوان LES DIVERS NATIONALITSATION مجلة القانون الاجتماعي 1945 ص 41

- جورج فيدل مقالة بعنوان LES TECHNIQUE DES NATIONALITSATION مجلة القانون الاجتماعي 1946 ص 49 .

- فتحي عبد الصبور : الآثار القانونية للتأميم – القاهرة 1967 ص 261 و ما بعدها .

1-2-انقضاء الشركة بأسباب إرادية : أن للإرادة دور يعتد به في مجال الشركات وبخاصة في حالات انقضائها ويتمثل ذلك في :

ا) اتفاق الشركاء على الحل : إذا تم الاتفاق ما بين الشركاء على حل الشركة فان ذلك يعتبر سببا كافيا لعملية الحل وقد اشترط المشرع الجزائري أغلبية معينة لحل شركات المساهمة .

ب) انسحاب أحد الشركاء : لا يجوز إجبار أي شريك على البقاء في الشركة إلى الأبد لان ذلك يتعارض مع مبدأ الحرية الشخصية لكن يشترط لكي يكون الانسحاب صحيحا .

- أن يعلن الشريك الانسحاب مسبقا وبوقت كاف ؛
- أن يكون الوقت مناسبا ويفترض فيه حسن النية .

ج) اندماج شركة في أخرى: لقد تناول المشرع أحكام اندماج الشركات تحت عنوان الإدماج الانفصال[111] ؛ والإدماج قد يكون بطرقة المزج وهو حل الشركتين لتقوم مقامهما شركة جديدة لها شخصيتها المعنوية أو بطريقة الضم أو الابتلاع وهو ضم شركة في شركة أخرى قائمة فتظل الدامجة محتفظة بشخصيتها بينما تنقضي الشركة المدمجة .

1-3- انقضاء الشركة بأسباب قضائية : قد يكون انقضاء الشركة بسبب قضائي تراه المحكمة سببا كافيا لحل الشركة ويتمثل ذلك في الأشكال التالية :

أ)عدم وفاء الشريك بالتزاماته : قد يمتنع الشريك عن تقديم حصته لظروف قاهرة أو ارتكابه غشا أو تدليسا يستطيع الشريك الأخر أن يطلب الحل القضائي وللقاضي سلطة التقدير .

ب) خروج أحد الشـــركاء : أجـــاز المشرع الجزائري لكل شريك أن يطلب من القضاء إخراجه من الشـــركة لأسباب معقولة إذا كان الشريك متضامنا له صفة التاجر ، ومن الواضح أن هذا الحكم يكون في شركات الأشخاص دون شركات الأموال .

---

(111) : المواد من 744 إلى 769 ق.ت.ج .

ج) خسارة 4/3 من رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة : إذا خسرت شركة ذات مسؤولية محدودة ثلاثة أرباع رأسمالها وجب على المدير أن يستشير الشركاء في قرار الحل ولكل شريك الحق في أن يطلب من القضاء حل الشركة .

د) عدم توفر عدد الشركاء في شركات المساهمة : في حالة عدم توفر النصاب القانوني لعـــدد الشركاء في شركات المساهمة سبعة يحق لكل ذي مصلحة أن يطلب من القضاء حل الشركة وللمحكمة أن تمنح أجلا أقصاه ستة اشهر كي تصحح وضعها .

المبحث الخامس : تصفية الشركات LA LIQUIDATION DES SOCIETES

بعد انقضاء الشركة تأتي عملية التصفية والتي يقصد بها:

هي مجموع الأعمال التي تؤدي إلى إنهاء نشاط الشركة وحصر موجوداتها وسداد ديونها وبالنظر لنصوص القانون التجـــــاري الجزائري فأنه يعتبر التصفية عملية ضرورية وملازمة لحل الشركة لتمكين المتعاملين مع الشركة من استيفاء حقوقهم وذلك مهما كان سبب الحل ، و يتبع عنوان أو أسم الشركة العبارة التالية (شركة في حالة التصفية)[112] .

وسنتناول أحكام التصفية حسب الأتي :

- احتفاظ الشركة بشخصيتها القانونية ؛
- سلطات المصفي .

1-احتفاظ المؤسسة بشخصيتها القانونية : تبقى الشخصية المعنوية للشركة قائمة وذلك لاحتياجات التصفية إلى أن يتم إقفالها [113] ويترتب على ذلـــك بعـــض الآثار نوجزها فيما يلي :

- تظل الشركة خلال التصفية محتفظة بذمتها المالية مستقلة عن الشركاء ؛
- تحتفظ الشركة طول فترة التصفية بإسمها مع عبارة (في حالة التصفية) ؛
- يمثل الشركة في هذه المرحلة المصفي باعتباره نائبا قانونيا عنها .

---

(112) : المادة 766 ق.ت.ج

(113) : المادة السابقة ق.ت.ج

2-المصفي : هو الشخص أو أشخاص المكلفون بإدارة العمليات اللازمة لتصفية الشركة، وقد يعين المصفي من طرف المحكمة إذا لم يتفق الشركاء على تعيينه .

وينشر أمر تعيين المصفي في مدة شهر في النشرة الرسمية ويتضمن هذا الأمر البيانات التالية (70) :

- عنوان الشركة أو أسمها متبوعاً عند الاقتضاء بمختصر أسم الشركة ؛
- نوع الشركة متبوعاً بإشارة في حالة تصفية ؛
- مبلغ رأس المال ؛
- عنوان مركز الشركة ؛
- رقم قيد الشركة في السجل التجاري ؛
- سبب التصفية ؛
- أسم المصفين ولقبهم ومواطنهم ؛
- حدود صلاحياتهم عند الاقتضاء .

بالإضافة إلى :

- تعيين المكان الذي ترسل إليه المراسلات والوثائق الخاصة بالتصفية ؛
- المحكمة التي يتم في كتابتها إيداع العقود والأوراق المتصلة بملحق السجل التجاري .

يتضح من النصوص القانونية أن الأصل في تعيين المصفي من صلاحيات الشركاء فلهم أن يعهدوا التصفية إلى القائمين بالإدارة أو إلى بعض الشركاء ، أو للقضاء إذا لم يتفقوا على ذلك ، و لكن يختلف أمر تعيين المصفي بحسب طريقة حل الشركة وذلك حسب الأتي :

أ) حل الشركة طبقاً لأحكام العقد التأسيسي أو باتفاق الشركاء .

يعين مصف واحداً أو أكثر من طرف الشركاء حسب نوع الشركة (115) .

- إجماع الشركاء في شركات التضامن ؛
- الأغلبية لرأسمال الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛
- شروط النصاب القانونية فيما يخص الجمعيات العامة العادية في شركات المساهمة؛

وإذا لم يتفق الشركاء على تعيين مصف فإن تعيينه يقع بأمر من رئيس المحكمة (116) .

---

(114) : المادة 767 ق.ت.ج

(115) : المادة 782 ق.ت.ج

(116) : المادة 783 ق.ت.ج

ب) حل الشركة بحكم قضائي : أما إذا كان الحل بحكم قضائي فإن صاحب القرار له سلطة تعيين مصفي أو أكثر (117).

2-1-عزل المصفي: يعتبر المصفي نائباً عن الشركاء في الشركة وله الحق في القيام بعمليات التصفية حتى نهايتها ويكون مسؤولاً عن كل تقصير مرتبط بمهامه، وأن لا تتجاوز المدة ثلاثة أعوام ، إلا أنه يمكن تجديدها من طرف الهيئة التي عينته .

كما يمكن أن يعزل المصفي وتنتهي مهامه حسب الأوضاع التي عينته،كما يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء عزل المصفي وتعيين أخر محله و للمصفي أن يعتزل عمله بشرط أن يكون في وقت لائق .

2-2-حدود المصفي و اختصاصاته .

يتضح من النصوص القانونية أن المشرع الجزائري أعطى صلاحيات واسعة للمصفي باعتباره وكيلاً عن الشركاء فله الحق أن يقوم بجميع الأعمال اللازمة للمحافظة عن أموال الشركة من جرد ، وحقوق وعليه أن يقوم بسداد الديون ، وله أن يباشر أعمالاً جديدة للشركة إذا كانت لازمة لإتمام أعمال سابقة .

وعلى المصفي أن يستدعى جمعية الشركاء في خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ تعيينه ، وأن يقدم تقريراً مفصلاً عن الشركة وأن يضع في خلال ثلاثة أشهر من فقل كل سنة مالية تقريراً يتضمن عمليات التصفية خلال السنة المنتهية .

قسمة الشركة : عند حل الشركة وتعين المصفي واللجوء إلى عملية القسمة فإن المال الصافي الباقي يقسم بين الشركاء بالطريقة التي اختاروها في القانون التأسيسي ، أما في حالة عدم الاتفاق فإن كل شريك ينال حصة تعادل ما قدمه في رأس المال، أما إذا منيت الشركة بخسارة فتوزع الخسارة على الشركاء بحسب النسب المتفق عليها في القانون التأسيسي ، أما في حالة عدم الاتفاق فكل شريك نصيبه مساو لحصته في رأس المال .

---

(117) : المادة 784 ق.ت.ج

3-تعيين المصفي في المؤسسات العمومية .

وفق ما جاء في المرســـوم التنفيذي رقم 94-294 المؤرخ في 25 سبتمبر 1994 والمتضمن إجراءات التصفية الخاصة بالمؤسسات العمومية غير المستقلة والمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي لا سيما المادة الثالثة منه فأن المصفي يعين بقرار وزاري من طرف الوزير المكلف بالمالية ، شريطة أن يكون هذا المصفي معتمداً من طرف المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابـــات والخبراء في المحاسبة، كما يحدد هذا القرار علاوة على المصفي مدة التصفية وأتعاب المصفي الذي يقوم بإعطاء ميزانية التصفية إلى لجنة التصفية والمتكونة حسب المادة الرابعة من المرسوم ذاته من :

- مدير أملاك الدولة للولاية كرئيس وآمر لهذه اللجنة ؛
- أمين الخزينة بالولاية ؛
- مدير القطاع المعني بالولاية أو ممثل الوزارة الوصية في حالة عدم وجود التمثيل الولائي للقطاع .

تقوم هذه اللجنة بدورها بتقديم تقرير دوري للوزارة المعنية والوزارة المكلفة بالمالية

4-إجراء التصفية .

تنص المادة السابعة من المرسوم المذكور أعلاه أن بيع العقارات والمخزون يتم على شكل مزاد علني لأكبر سعر فوق السعر الابتدائي (القاعدي) المحدد من طرف مصلحة أملاك الدولة بناءا على أسعار السوق ، بعدها يتم إرسال محضر تحديد من طرف المصفي بعد المصادقة عليه إلى لجنة التصفية لفحصه وليقوم الآمر بالصرف بناءا عليه بإنجاز أوامر المداخيل .

كما يقوم الآمر بالصرف بتجهيز أوامر بالمداخيل الخاصة بتحصيل المديونيات الخاصة بالمؤسسات والخواص ، أما المديونيات المتعلقة بالإدارة المركزية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري فتعتبر ملغاة ويقدم المصفي عوضاً عنها جرداً بجميع المبالغ بوثائق محاسبية تثبت ذلك ، بعد فحصه من طرف لجنة التصفية يحول إلى أمين الخزينة بالولاية .

يجب إعداد ميزانية بتاريخ التنازل أو التوقف ، وذلك لإظهار المركز المالي الصافي بهذا التاريخ وتحديد نتائج الدورة المحاسبية الأخيرة ، ويجب أن تتم هذه العملية بصفة إستعجالية إذ يجب تقديم هذه الميزانية وملحقاتها إلى مفتشية الضرائب المخولة إقليمياً خلال العشرة أيام الموالية لتاريخ التنازل أو التوقف عن العمل .

المبحـــــث السادس : الإجراءات المحاسبية للتصفية .

عادة ما تتبع الإجراءات القانونية للتصفية إجراءات أخرى تقنية ومحاسبية وانطلاقاً من أن نشاط أية مؤسسة يبدأ باستثمار مبالغ من المتاحات في شكل سيولة إما بالصندوق أو البنك ثم شراء الاستثمارات والعتاد والبضائع ... إلخ .

وفي حالة التصفية ننطلق من العملية الأخيرة للوصول إلى المتاحات ، أي نقوم بعكس العمليات التي قمنا بها عند بداية النشاط ، وتتم هذه العمليات في شكل إجراءات سوف نتناولها فيما يلي :

1-الإجراءات المحاسبية للتصفية الخاصة بالمؤسسات الفردية .

تتطلب عملية التصفية مجموعة من الإجراءات المحاسبية

الإجراء الأول : إعادة دمج الإطفاءات والإهتلاكات والمؤونات :

يقوم بهذا الإجراء أي محاسب عند تنازل المؤسسة عن أي استثمار لإظهار قيمته المحاسبية الصافية ، ويبين هذا الإجراء وكأن المؤسسة تنازلت بصفة عادية عن استثمارات أو بضائع ، و تسجل محاسبياً كما يلي :

- **في حالة المصاريف الإعدادية نسجل :**

209		من حـــ / إطفاء مصاريف إعدادية		
	20	إلى حـــ / مصاريف إعدادية		

- **في حالة الاستثمارات العادية :**

29		من حـــ / إهتلاك استثمارات		
	24	إلى حـــ / تجهيزات الإنتاج		

- **في حالة مؤونات تدني المخزونات :**

39		من حـــ / مؤونات تدني المخزونات		
	30	إلى حـــ / المخزونات		

- **في حالة مؤونات تدني المديونيات :**

49	47	من حـــ / مؤونات تدني المديونيات إلى حـــ / الزبائن		

الإجراء الثاني : إظهار الإيرادات والأعباء الاستثنائية الخاصة بالتصفية :

نتيجة لعملية التصفية أما عن طريق التنازل أو البيع فإن تغييراً يقع في قيم الأصول والخصوم ، إما بالزيادة أو النقصان. كأن يتنازل التاجر عن سلع بأقل من قيمة شرائها ، فهذا الفرق عبء إثر عملية التصفية أو أن تكون هناك زيادة في قيمة المحل التجاري ، فهذه الزيادة تعتبر إيراداً استثنائياً ناتجاً عن عملية التصفية ويتم ذلك كما يلي :

الجدول الأول خاص بالأصول .

العناصر	قيم محاسبية صافية	قيم التنازل	النتيجة	
			أعباء استثنائية	إيرادات استثنائية
الاستثمارات المخزونات المديونيات				

الجدول الثاني خاص بالخصوم .

العناصر	قيم محاسبية صافية	قيم التنازل أو الفعلية	النتيجة	
			أعباء استثنائية	إيرادات استثنائية
الموردون دائنو الخدمات				

مباشرة بعد معرفة الأعباء و الإيرادات الخاصة بعملية التصفية من خلال الجدولين السابقين يتم إجراء القيود المحاسبية الخاصة بذلك ، وعادة ما تكون كما يلي :

نسجل القيود التالية .

- **في حالة المصاريف الإعدادية :**

6989	20	من حـــ / أعباء استثنائية خاصة بالتصفية إلى حـــ / مصاريف إعدادية		

- **في حالة التنازل عن أحد المخزونات بقيمة أقل من القيمة المحاسبية الصافية :**

6989	24	من حـــ / أعباء استثنائية خاصة بالتصفية إلى حـــ / تجهيزات الإنتاج		

- **في حالة التنازل عن أحد المخزونات بقيمة أقل من القيمة المحاسبية الصافية:**

6989	30	من حـــ / أعباء استثنائية خاصة بالتصفية إلى حـــ / بضائع		

- **في حالة التنازل عن المديونيات بأقل من القيمة المحاسبية الصافية:**

6989	470	من حـــ / أعباء استثنائية خاصة بالتصفية إلى حـــ / الزبائن		

- **في حالة التنازل عن الديون بأكثر من القيمة المحاسبية الصافية:**

6989	5	من حـــ / أعباء استثنائية خاصة بالتصفية إلى حـــ /الديـــون		

في حالة الإيرادات .

- حالة (زيادة) يقوم المحل التجاري في حالة التنازل عنه :

21	7989	من حـــ / المحل التجاري إلى حـــ /إيرادات استثنائية خاصة بالتصفية		

- حالة التنازل عن أحد الاستثمارات بأكثر من القيمة المحاسبية الصافية :

24	7989	من حـــ /تجهيزات الإنتاج إلى حـــ /إيرادات استثنائية خاصة بالتصفية		

- حالة التنازل عن البضائع بقيم أكثر من القيمة المحاسبية الصافية :

30	7989	من حـــ / البضائع إلى حـــ /إيرادات استثنائية خاصة بالتصفية		

- حالة التنازل عن أحد المديونيات بقيم أكثر من القيمة المحاسبية الصافية :

470	7989	من حـــ / الزبائن إلى حـــ /إيرادات استثنائية خاصة بالتصفية		

- حالة التنازل عن أحد الديون بأقل من القيمة المحاسبية الصافية :

5	7989	من حـــ / الديون إلى حـــ /إيرادات استثنائية خاصة بالتصفية		

الإجراء الثالث : ويتمثل في إثبات مديونية المصفي بتحويل ملكية الأصول :

4291		من حـــ / المصفي إلى المذكورين		
	2 3 4	حـــ /إستثمارات حـــ / مخزونات حـــ / مديوننيات		
5	4291	من حـــ / الديون إلى حـــ / المصفي		

الإجراء الرابع .

إعداد وضعية جديدة خاصة بأعباء التصفية و إيرادات التصفية وتحديد النتيجة الخاصة بالتصفية وبعدها يتم إعداد ميزانية بعد التصفية جميع الأصول بحيث لا يبقى في جانب الأصول سوى المتاحات وحساب المصفي

الإجراء الخامس :توحيد أعباء وإيرادات التصفية الاستثنائيةوتحديد نتيجة التصفية .

69	6989	من حـــ / تكاليف خارج الاستغلال إلى حـــ/أعباء استثنائية خاصة بالتصفية		
7989	79	من حـــ / إيرادات استثنائية خاصة بالتصفية إلى حـــ / إيرادات خارج الاستغلال		
79	69 84	من حـــ / إيرادات خارج الاستغلال إلى حـــ / تكاليف خارج الاستغلال إلى حـــ / نتيجة خارج الاستغلال		
84	880	من حـــ / نتيجة خارج الاستغلال إلى حـــ / نتيجة الدورة الإجمالية		
880	88	من حـــ / نتيجة الدورة الإجمالية إلى حـــ / النتيجة الصافية الدورة		

الإجراء السادس : تحديد حقوق التنازل التي على المحل :

ويتم ذلك في إعداد جدول يحدد عناصر رأس المال المكونة لعنـــاصر التمويل الذاتي ، وتجمع المساهمات الدائمة أو المؤقتة وجمع وطرح نتيجة التصفية ، لنحصل في الأخير على مجموع الحقوق التي تساوي صافي الموجودات ، ثم بعد ذلك يتم إجراء القيود المحاسبية الخاصة بذلك ويتم فيها ترصيد الحسابات .

		من المذكورين		
119		حـــ / المستغل		
13		حـــ / الاحتياطات		
118		حـــ / نتائج رهن التخصيص		
88		حـــ / نتيجة التصفية		
	110	إلى حـــ / أموال الاستغلال		

من خلال ما تم سابقا نجد أن الميزانية لا تحتوي إلا على حساب المصفي والمتاحات من جانب الأصول وأموال الاستغلال فقط من جانب الخصوم .

وأخيراً ، وإقفالاً لجميع الحسابات نسجل تسوية ثمن التنازل أولاً ثم إغلاق حسابات المتاحات بحساب أموال الاستغلال ، و يتم كل ذلك كما يلي :

أولاً :

48		من حـــ / المتاحات		
	4291	إلى حـــ /المصفي		

ثانياً :

110		من حـــ / أموال الاستغلال		
	48	إلى حـــ /المتاحات		

وبعد هذا القيد تصبح جميع القيود تامة والحسابات مغلقة.

ملاحظة :

تستعمل حسابات خارج الاستغلال في أعباء وإيرادات التصفية لأن الميزانية في حد ذاتها ميزانية تصفية أي لا يدخل فيها سوى إجراءات التصفية وما ينتج عنها ، أما الميزانية الأخرى فتقام عند بداية عملية التصفية بحسابات عادية خاصة بالاستغلال فقط .

2-الإجراءات المحاسبية للتصفية الخاصة بالشركات :

أما بالنسبة للتصفية المحاسبية للشركات فتتم كما يلي :

الإجراء الأول .

يتم الإجراء الأول كما سبق وأن رأينا في المؤسسات الفردية ، أي إعادة دمج الاطفاءات والاهتلاكات والمؤونات لإظهار القيمة المحاسبية الصافية .

		من المذكورين		
209		حـــ / إطفاء المصاريف الإعدادية		
29		حـــ / اهتلاكات الاستثمارات		
39		حـــ / مؤونات تدني المخزونات		
49		حـــ / مؤونات تدني المديونيات		
		إلى المذكورين		
		حـــ / المصاريف الإعدادية		
	20	حـــ / استثمارات		
	2	حـــ / مخزونات		
	3	حـــ / مديونيات		
	4			

الإجراء الثاني .

لا بد للمصفي من فتح حساب بالبنك خاص بالتصفية ، لأن عملية تصفية الشركات تعتبر وضعية خاصة ، ويتم ذلك كما يلي :

4		من حـــ / بنك التصفية		
	485	إلى حـــ / البنك		

وبعد تحديد الأعباء والإيرادات الخاصة بالتصفية نعين حساباً إضافياً 85 وسمي حساب نتيجة التصفية عوض استعمال حسابي 6989 و7989 لأن عملية تصفيـــة الشركـــــات لا تعتبر استغلالاً ولا حتى خارج الاستغلال ، فهي وضعية خاصة جداً ، بحيث يمكن أن نفرق في حسابات النتائج بين جميع النتائج حسب طبيعتها لأن الميزانية واحدة .

ويتم تسجيل أعباء التصفية الناتجة عن التنازل الخاص بالاستثمارات كما يلي :

85	2	من حـــ / نتيجة التصفية إلى حـــ / استثمارات		
85	3	من حـــ / نتيجة التصفية إلى حـــ / المخزونات		
85	4	من حـــ / نتيجة التصفية إلى حـــ / المديونيات		

أما بالنسبة للإيرادات الخاصة بعملية التصفية (استثمارات، محزونات، مديونيات) أي الفرق في التنازل :

2	85	من حـــ / استثمارات إلى حـــ / نتيجة التصفية		
3	85	من حـــ / المخزونات إلى حـــ / نتيجة التصفية		
4	85	من حـــ / المديونيات إلى حـــ / نتيجة التصفية		

أما عن قيمة التنازل بحد ذاتها فنسجل سعر التنازل كما يلي :

4291	85	من حـــ / المصفي إلى حـــ / نتيجة التصفية		

ملاحظة :

الفرق في التنازل سواء بالإيجاب أم بالسلب ، سواء في تحصيل مديونية أو تسديد دين أو بيع بضائع أو استثمارات ، تسجل في حساب 85 ، فإذا كانت إيجابية نسجلها في الطرف المدين و إذا كانت سلبية نسجلها في الطرف الدائن، وتكون نهاية هذا الإجراء تقديم ميزانية التصفية التي لا تحوي سوى على حسابات النقدية أو المصفي في جانب الأصول .

الإجراء الثالث .

إظهار حقوق الشركاء وحصصهم من رأس المال ونتيجة التصفية بحسب حصة كل واحد منهم في راس المال .

10		حـــ / أموال جماعية		
85		حـــ / نتيجة التصفية		
	551	حـــ / الشريك 1		
	552	حـــ / الشريك 2		

وفي الأخير لا يبقى سوى تحصيل كل شريك لحقوقه من طرف المصفي .

551		حـــ / الشريك 1		
552		حـــ / الشريك 2		
	4291	حـــ / المصفي		

وبهذا القيد تصبح جميع القيود مغلقة والشركة منتهية محاسبياً .

3-الإجراءات المحاسبية للتصفية الخاصة بالمؤسسات العمومية .

أما بالنسبة للمؤسسات العمومية فكل إيراداتها وأعبائها تتم في أحد حسابات المحاسبة العمومية كما جاء في المرسوم : 94-294 تحت حساب انتقالي للخزينة تحت رقم : 302076 وهو حساب تصفية المؤسسات العمومية .

خلاصة الفصل الثالث .

أن المـــؤسسة الاقتصاديـــة كائن اقتصـــادي يتعـــرض لبعض التقلبات التي قد تؤثر على وضعيته المالية بالسلب أو بالإيجاب ، وفي حالة التأثير السلبي تتعرض المؤسسة للتصفية .

والتصفية ليست غاية في حد ذاتها بل سياسة إصلاحية رشيدة تهدف إلى معالجة التشوهات التي قد تصيب المؤسسة، بما يضمن حقوق العاملين والمساهمين وهذه السياسة ليست حكراً على نظام اقتصادي معين دون غيره بل هي منتشرة عبر كل الدول المتقدمة منها والنامية ، غير أن مدى نجاح هذه السياسة وفعالية تنفيذها قد تتفاوت من دولة لأخرى تبعا للسمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ومن المنطقي أن نتوقع أن يكون تنفيذ هذه السياسة أكثر يسراً وسلاسة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية ، حيث تمتلك الأولى مقومات اقتصاد السوق ، والنظام القضائي المستقل .

كما أن عملية التصفية الهادفة تبدأ من المؤسسة المصفاة باعتبارها العنصر الأساســـي والقاعدة التي تنطلق منها التصفية بالوصول إلى الهدف المنشود واصلاح التشوهات الهيكلية التي أصابت المؤسسة إذ أن المصفي يلعب دورا مهما باعتباره المكلف بإدارة العمليات اللازمة للتصفية وهو المسؤول عن نجاح أو عدم نجاح هذه العملية .

الفصل الرابع

دراسة حالة

المبحث الأول : تقديم المؤسسة.

1)-التعريف بالمؤسسة.

مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة مؤسسة محلية أنشئت بعد حل الديوان القومي للعتاد الفلاحي ONAMA بالمداولة رقم :76 للمجلس الشعبي الولائي بتاريخ : 1986/11/04 والقرار الوزاري رقم :007/87 المنفذة لهذه المداولة.

تضم وحدتين وحدة ورقلة التي تتربع على مساحة تقـــدر بـــ : 4.762,68 م^2 ووحدة تقرت التي تتربع على مساحة تقدر بـــ : 1.952,80 م^2 .

وتقوم هذه المؤسسة بدور فعال في توفير العتاد الفلاحي لفلاحي الجنوب الشرقي ، كما تقوم بصيانة هذا العتاد مساهمة منها في دفع عجلة التنمية الفلاحية في المنطقة باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني .

يرتكز نشاطها على مجموعة من الأنشطة :

- بيع العتاد الفلاحي : جرارات ، صهاريج ، قاطرات فلاحية .
- الري الصغير : مضخات غاطسة ، محركات مائية .
- البطاريات : بمختلف الأحجام والأنواع .
- العجلات المطاطية : الفلاحية خاصة .
- قطع الغيار : الخاص بالفلاحة منه .
- صيانة العتاد الفلاحي : من تصليح للأعطاب أو تثبيت المضخات الغاطسة .

تمكن أنشطتها المتكاملة من توفير حقيقي لعتاد الفلاحة للفلاحين ومراقبة العتاد من إصلاح وتصنيع .

تضم المؤسسة بوحدتيها 50 عاملاً موزعين بين مختلف مصالح المؤسسة وذلك حسب التصنيف التالي :

التنظيم الهيكلي للمؤسسة

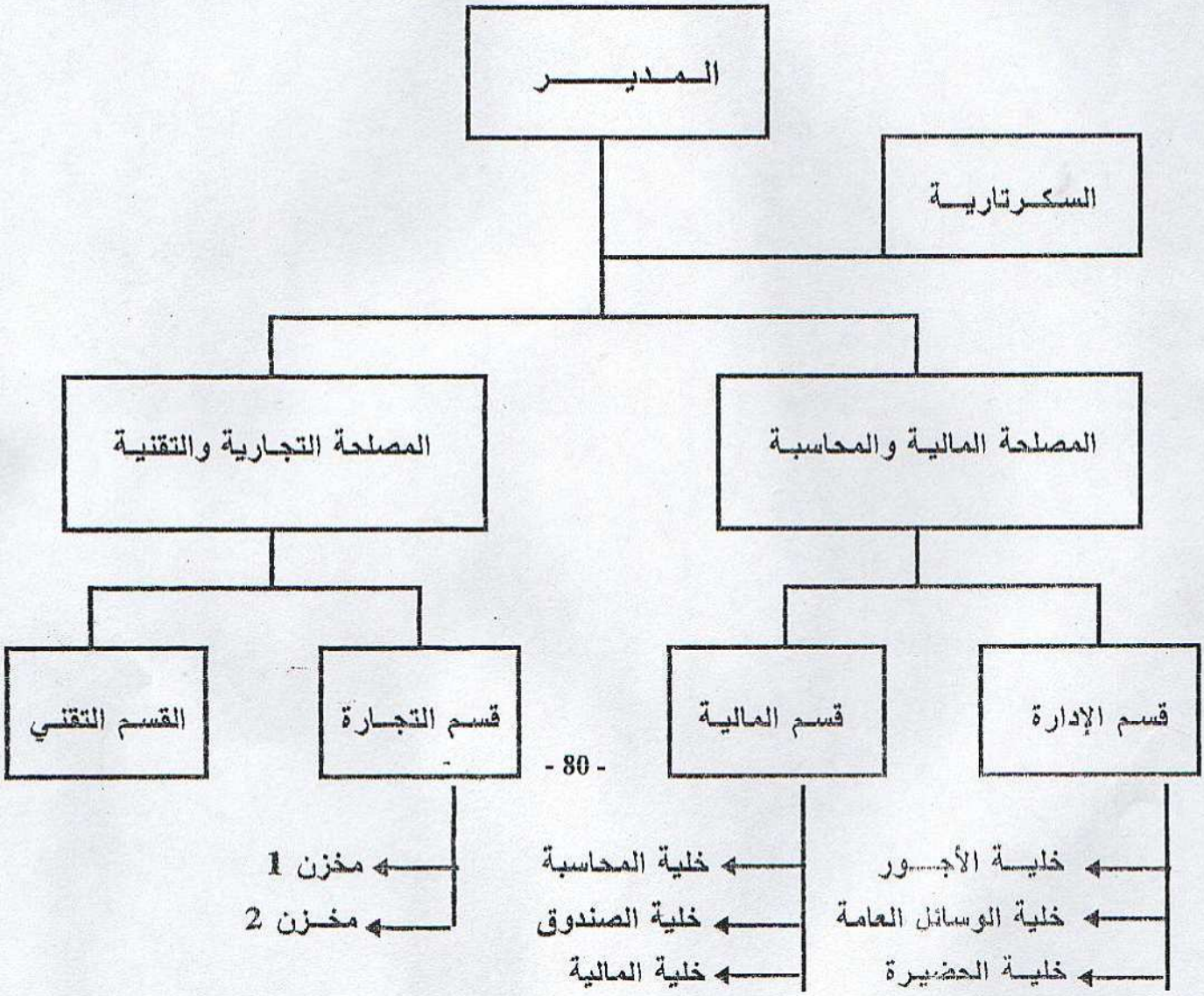

(شكل أ)

جدول رقم :01 توزيع العمال حسب التصنيف

التصنيف	العدد	النسبة	تعلم عالي	ثانوي	متوسط	إبتدائي	المجموع
إطارات	5	%10	5	-	-	-	5
أعوان تحكم	8	%16		6	2	-	8
منفذون	37	%74		10	15	12	37
المجموع	**50**	**%100**	**5**	**16**	**17**	**12**	**50**

المصدر : مصلحة الإدارة المالية بالمؤسسة

يتوزع العمال على مجموعة من المصالح .

1)-مصلحـــة الإدارة والمالية : تسهر هذه المصلحة على جميع العمليات المتعلقة بالإدارة والمالية وتتكون من قسمين :

1-1)- قسم الإدارة : وتضم مصلحة المستخدمين التي تعتبر العنصر الأساسي في عملية التجارة التي تقوم بها المؤسسة حيث يقوم هذا القسم بتوجيه وتنظيم ومراقبة المستخدمين من توظيف وتسريح وتطبيق للقوانين والتشريعات المعمول بها ، وكـــذا عقـــود العمل ويضم هذا القسم عدة خلايا :

أ) خلية الأجور : ويكمن دورها في إعداد كشف الأجور، وشهـــادات العمل والدخـــول والخروج وعلاقة العامل بالهيئات الخارجية مثل الضمان الإجتماعي .

ب) خلية الوسائل العامة : وتشرف على مراقبة وصيانة ممتلكات المؤسسة .

ج) خلية الحظيرة : وتشرف على مراقبة وتنظيم الحراسة وسائقي المؤسسة .

1-2)-قسم المالية : ويشمل الجانب المالي والمحاسبي للشركة حيث تشرف على كل ما يهم العمليات المالية والمحاسبية للشركة من بيع وشراء وتحصيل وتسديد وتضم الخلايا التالية :

أ) خليـــة المحاسبة : وتقوم بمعالجة البيانات المحاسبية وتسجيلها في الدفاتر المحاسبية المعمول بها وإعداد القوائم المحاسبية النهائية وإعداد التصريحات الجبائية .

ب) خلية الصندوق : وتشرف على جميع العمليات المالية المتعلقة بالصندوق كما تحصل ديون العملاء النقدية وإعداد التقارير الخاصة بالصندوق .

ج) خليـــة المالية : وتمســـك الصكوك ومتابعة ديون الشركة وتمويل الصندوق بالموارد المالية إذا اقتضى الأمر .

1-3)- المصلحة التجارية والتقنية : وتضم قسمين :

أ – قسم التجارة : وتعتبر العمود الفقري بالنسبة للمؤسسة باعتبار أن المؤسسة ذات طابع تجاري حيث تقوم ببيع منتجاتها المقسمة على مخزنين مخزن أول خـــاص بقطـــع الغيار والبطاريات والعجلات ومخزن ثاني خاص بالعتاد الفلاحي والري الصغير .

ب – القسم التقني : ويسهر على صيانة العتاد الفلاحي المباع ويقوم بتصليح الإعطاب بالنسبة للجرارات ويراقب المضخات الغاطسة .

المبحـــث الثاني : تشخيـــص وضعـــية المؤسسة .

لقد عرفت المؤسسة بعد إعادة هيكلتها إلى مؤسسة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بعد انبثاقها من الديوان القومي للعتاد الفلاحي تطوراً ملحوظاً في رقم أعمالها السنوي والنتائج المحققة خلال تلك الفترة إلى غاية 1997 .

1)- تحليل الوضعية المالية : سنحاول تسليط الضوء على الوضعية المالية للمؤسسة عبر 10 سنوات من عمر الشركة المصفاة بالاعتماد على مؤشرات المردودية المالية و المردودية الانتاجية .

1-1)- مؤشرات المردودية المالية .

مصاريف المستخدمين

1-1-1)- مؤشر ———————

العمال

ويقيس هذا المؤشر متوسط الأجر السنوي الذي يتقاضاه العمال بدون التميز من حيث السلم المهني (118).

جدول رقم : 02 مؤشر مصاريف العمال / عدد العمال وحدة 1000 دج

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
القيمة	63,21	79,26	81,37	59,74	82,05	89,33	113,96	146,83	167,77	173,48	64,16

(118) :الداوي الشيخ مرجع سبق ذكره : ص 239 مقتبس عن : JF BENHAMOU , 1991 , P 32.

من خلال الجدول يتضح أن أكبر متوسط أجر كان سنة 1996 وهذا راجع إلى دخول عاملين من العمال إلى المؤسسة بعد أن أديا الخدمة الوطنية مما أسفر على زيادة في مصاريف المستخدمين كما نسجل أنه بداية من سنة 1994 طبقت المؤسسة نظام أجور جديد بعد الموافقة عليه من طرف النقابة الأمر الذي أدى إلى زيادة المتوسط الأجري ابتداء من سنة 1994 .

القيمة المضافة

1-1-2)- مؤشر ــــــــــــــــــــــــ

العمال

يوضح هذا المؤشر مدى مساهمة كل عامل في تحقيق القيمة المضافة ، كما يعبر عن مردودية العامل في المؤسسة من الناحية الإنتاجية .

جدول رقم :03 مؤشر القيمة المضافة / العمال الوحدة 1000 دج

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
القيمة	111	139,89	152,68	312,37	165,33	242,16	265,31	235,89	333,68	217,18	43,61

نلاحظ من خلال الجدول أن العمال خلال سنة 1995 قد ساهموا بشكل واضح في القيمة المضافة المحققة وهذا راجع إلى أن المؤسسة عرفت سنة 1995 أكبر رقم أعمال محقق مما نتج عنه قيمة مضافة كبرى الأمر الذي جعل مساهمة كل عامل في تحقيق القيمة المضافة يكون كبيراً .

رقم الأعمال

1-1-3)- مؤشر ــــــــــــــــــــــــ

العمال

يمثل هذا المؤشر مدى مساهمة كل عامل في تحقيق رقم أعمال المؤسسة كما يعبر عنها من الناحية المالية .

جدول رقم :04 رقم الأعمال / العمال الوحدة 1000 دج

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
القيمة	1094	1126	1621	1333	1367	1355	1403	1384	1650	1381	034

من خلال الجدول يتضح أن أكبر مساهمة للعمال في رقم الأعمال المحقق كانت سنة 1995 وهذا راجع بطبيعة الحال إلى رقم الأعمال المحقق بـــ 87469 ألف دينار جزائري خلال تلك السنة .

مصاريف المستخدمين

1-1-4)- مؤشر ــــــــــــــــــــــــــــــــ

رقم الأعمال

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الكتلة الأجرية التي يغطيها سنوياً النشاط .

جدول رقم : 05 مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
القيمة	%6	%7	%5	%4	%6	%7	%8	%11	%10	%13	%16

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن أحسن نسبة كانت سنة 1990 حيث تم تغطية كتلة الأجور بـــ 4% من رقم الأعمال بينما نجد باقي السنوات تتراوح النسبة ما بين 4% إلى 16% وهو وضع مقبول .

مصاريف المستخدمين

1-1-5)- مؤشر ــــــــــــــــــــــــــــــــ

القيمة المضافة

يعبر هذا المؤشر عن الحجم الذي تمتصه مصاريف المستخدمين من القيمة المضافة .

جدول رقم : 06 مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
القيمة	%57	%57	%53	%19	%50	%37	%43	%62	%50	%80	%108

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

تتراوح نسب هذا المؤشر ما بين19%و108% حيث كانت اقل نسبة سنة 1990 وأعلاها سنة 1997 وهدا راجع إلى التذبذب الحاصل في رقم الأعمال السنوي مما نتج عنه تذبذب في القيمة المضافة مقارنة مع ثبات نسبي في مصاريف المستخدمين .

المصاريف المالية

1-1-6)- مؤشر ـــــــــــــــــــــــ

القيمة المضافة

يعبر هذا المؤشر عن حجم المصاريف المالية التي تتحملها المؤسسة لتحقيق القيمة المضافة .

جدول رقم : 07 المصاريف المالية / القيمة المضافة

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
القيمة		-	-	-	-	-	%8	%7	%3	%2	%1

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

نلاحظ من الجدول أن اقل نسبة كانت سنة 1997 أي أنها تتحمل مصاريف مالية أقل تجاه قيمتها المضافة السنوية . بمعنى أن كل 1000 دج قيمة مضافة يتطلب مصاريف تقدر بـــ : 1% كمتوسط سنوى .

1-2)- مؤشرات المردودية الإنتاجية .

القيمة المضافة

1-2-1)- مؤشر ـــــــــــــــــــــــ

رقم الأعمال

يقيس هذا المؤشر نسبة القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة مقارنة مع رقم أعمالها .

جدول رقم : 08 القيمة المضافة / رقم الأعمال

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
القيمة	%10	%12	%9	%13	%12	%18	%19	%17	%20	%16	%4

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة كانت سنة 1995 بـــ 20% وهدا راجع إلى تحقيق أعلى رقم أعمال خلال تلك السنة وأعلى قيمة مضافة كذلك .

النتيجة الصافية

1-2-2)- مؤشر ـــــــــــــــــــــــــــ

رقم الأعمال

يقيس هذا المؤشر نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال المحقق .

جدول رقم : 09 النتيجة الصافية / رقم الأعمال

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
القيمة	%0,19	%0,21	%0,62	%6,41	%2,66	%5,99	%2,72	%0,71	%1,16	%4,82-	%15,40-

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

من خلال الجدول يتضح أن السنتين الأخيرتين حققت المؤسسة نتائج سالبة . بينما في سنة 1990 حققت نسبة تقدر بـــ : 6.41% من رقم الأعمال وهذا راجع إلى قلة التكاليف وانخفاضها مقارنة بالسنوات اللاحقة ورقم أعمال محقق مقارنة بالسنوات السابقة .

الضرائب TVA

1-2-3)- مؤشر ـــــــــــــــــــــــــــ

القيمة المضافة

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الرسم على القيمة المضافة مقارنة بالقيمة المضافة المحققة .

جدول رقم :10 الضرائب TVA/ القيمة المضافة

السنة	92	93	94	95	96	97
القيمة	%20	%65	%79	%61	%78	%26

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

أن الرسم على القيمة المضافة أعتمد في أفريل 1992 .

من خلال الجدول يتضح أن أكبر اقتطاع كان سنة 1996 ، وأقله سنة 1992 نظرًا لحداثة الرسم على القيمة المضافة تلك السنة وبداية تطبيقه حيث اعتمد في افريل 1992.

الإهـــتـــــــلاك

1-2-4)- مؤشر ــــــــــــــــــــــــــــــ

القيمة المضافة

يعبر عن حجم الاهتلاك المغطي بواسطة القيمة المضافة .

جدول رقم :11 الاهتلاك / القيمة المضافة

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
القيمة	%10	%8	%8	%5	%7	%9	%17	%20	%15	%36	%18

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

يلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة كانت سنة 1994 وهذا راجع إلى حجم الاستثمارات الجديدة المشتراة خلال تلك الفترة .

وبعد أن تطرقنا إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام المؤشرات المالية يجدر بنا أن نسقط من المؤشرات على المؤسسات الجديدة المنبثقـــة عـــن الأم للمقارنـــة والتعليل .

2)- تحليل الوضعية المالية للشركات الجديدة .

2-1)- مؤشرات المردودية المالية . الوحدة 1000 د ج

مصاريف العمال

2-1-1)- مؤشر ــــــــــــــــــــــــــــــ

العمال

جدول رقم 12

السنة	1999	2000	2001
مؤسسة SODIMA ورقلة	193,85	217,67	197,80
مؤسسة SDIMAS ورقلة	176,33	228,57	196,29
مؤسسة SOGDIMA تقرت	245,44	238,38	225,89

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

نقيس هذا المؤشر كما أسلفنا متوسط الأجر السنوي للعامل وعليه نلاحظ أن أكبر متوسط أجر سنوي كان في مؤسسة SOGDIMA تقرت حيث كان عدد عمالها هو الأكبر ، خلال السنوات الثلاث .

القيمة المضافة

2-1-2)- مؤشر ـــــــــــــــــــــــ

العمال

جدول رقم 13

السنة	1999	2000	2001
مؤسسة SODIMA	414.43	351.00	525.60
مؤسسة SDIMAS	151.00	122.43	34.14
مؤسسة SOGDIMA تقرت	363.89	449.50	367.63

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

نلاحظ أن مردودية العامل في تحقيق القيمة المضافة لسنة 1999 كان لمؤسسة SODIMA بـــ : 414,43 نتيجة تحقيق أعلى رقم أعمال مقارنة بباقي المؤسسات ، بينما في سنة 2000 أعلى نسبة كانت في مؤسسة SOGDIMA تقرت بـــ: 449.50 من ناحية رقم الأعمال المحقق ومن ناحية عدد العمال، أما سنة 2001 تعود أعلى نسبة إلى SODIMA، بينما تبقى مؤسسة SDIMAS في المؤخرة خلال سنوات الدراسة .

رقم الأعمال

3-1-2)- مؤشر ـــــــــــــــــــــــ

العمال

جدول رقم 14

السنة	1999	2000	2001
مؤسسة SODIMA	1.665,57	970,33	4.072,60
مؤسسة SDIMAS	550,33	549,57	986,00
مؤسسة SOGDIMA تقرت	1.234,78	4.023,88	2.943,00

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول ترتيب المؤسسات على الشكل التالي :

مؤسسة SODIMA الأولى سنة 1999 و سنة 2000 .

مؤسسة SOGDIMA الأولى سنة 2000

وهذا نتيجة الظروف التي أسلفناها سابقاً ، رقم الأعمال وعدد العمال

مصاريف المستخدمين

2-1-4)- مؤشر ــــــــــــــــــــــــــــ

رقم الأعمال

جدول رقم 15

السنة	1999	2000	2001
مؤسسة SODIMA	%12	%22	%05
مؤسسة SDIMAS	%32	%42	%20
مؤسسة SOGDIMA تقرت	%11	%05	%09

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

يوضح هذا الجدول ما يمتصه مصاريف العاملين من رقم الأعمال السنوي حيث كانت أعلى نسبة خلال الثلاث سنوات في مؤسسة SDIMMAS بـ : 32 %، 42 % 20 % على التوالي وهذا راجع إلى ضعف رقم الأعمال المحقق بينما في سنتي 1999 و2000 كانت النسبة الأقل في مؤسسة SOGDIMA تقرت و2001 احتلت SODIMA المرتبة الأولى .

مصاريف المستخدمين

2-1-5)- مؤشر ــــــــــــــــــــــــــــ

القيمة المضافة

جدول رقم 16

السنة	1999	2000	2001
مؤسسة SODIMA	%47	%62	%38
مؤسسة SDIMAS	%117	187	%575
مؤسسة SOGDIMA تقرت	%67	%49	%69

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

يتضح من هذا الجدول أن النسب العالية خلال 03 سنوات كانت في مؤسسة SDIMAS بـــ: 117% ، 187% ،575 % على التوالي بينما المؤسستين الأخريين تعلو أحدهما الأخرى .

المصاريف المالية

6-1-2)- مؤشر ——————————

القيمة المضافة

هذا المؤشر يكاد ينعدم في الثلاث مؤسسات باعتبار أن المصاريف المالية ضئيلة جداً مقارنة بالقيمة المضافة .

2-2)- مؤشرات المردودية الإنتاجية .

القيمة المضافة

2-2-1)- مؤشر ——————————

رقم الأعمال

جدول رقم 17

السنة	1999	2000	2001
مؤسسة SODIMA	%25	%36	%13
مؤسسة SDIMAS	%27	%22	%23
مؤسسة SOGDIMA تقرت	%16	%11	%12

المصدر : مصلحة الإدارة و المالية بالمؤسسة

نلاحظ أن أكبر نسبة محققة خلال سنة 1999 كانت 27% لمؤسسة SDIMMAS تليها SODIMMA ثمSOGDIMA تقرت، بمعنى أن رقم الأعمال في مؤسسة SDIMAS يساهم بأكبر نسبة في القيمة المضافة .

أولا : باللغة العربية

1- الكتب :

1)- أوكيل م . س وآخرون , إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية - تسيير القرارات في إطار المنظور النظامي - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994.

2)---------- , إقتصاد وتسير الإبداع التكنولوجي, دار المطبوعات الجامعية الجزائر 1994.

3)- بهلول محمد بلقاسم , الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية , مطبعة دحلب الجزائر 1993.

4)- بعلي محمد الصغير , تنظيم القطاع العام في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992 .

5)- بنجامين تريج وجون زيمرمان ,إستراتجية الإدارة العليا , ترجمة :إبراهيم البرلسي ,القاهرة :الدار الأنجلو مصرية للنشر ,1988 .

6)- حسنين مدحت , التخصيصية : السياسية العربية , نشأتها, دواعيها , الأهداف المرجوة منها , مؤتمر إتحاد المصاريف العربية,أسطنبول ,1993 .

7)- دادي عدون ناصر , إقتصاد المؤسسة , دار المحمدية العامة , الجزائر , 1998.

8)- لعشب محفوظ , دراسات في القانون الإقتصادي , المطبعة الرسمية , ص 42.

9)- محرزاحمد , الفانون التجاري الجزائري , الشركات التجارية , الجزء الثاني , الطبعة الثانية 1980 .

10)- مصطفى كمال طه , الوجيز في القانون التجاري .دار النشر الجديدة ، القاهرة ، 1997

11)- عبد الصبور فتحي, الآثار القانونية للتأميم - القاهرة .1967.

12)- علي حسين أحمد حسين ، نظم المعلومات الحاسبية ,الإطار الفكري والنظم التطبيقية (بدون دار نشر) , 1997.

13- عليه محمد بشير , القاموس الإقتصادي , بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 1985.

14)- سيد خطاب عايدة , الإدارة والتخطيط الإستراتيجي في القطاع الأعمال و الخدمات مصر دار الفكر العربي , 1985.

مـــن خـــلال الجدول يتضح أن أكبر مساهمة للإهتلاك في القيمة المضافة كانت سنة 2000 في شـــركة SODIMA ورقلـــة وهـــذا نتـــيجة زيادة استثمارات، بينما في شركة SDIMAS نســـبة 489% لســـنة 2001 لا تعـــبر عن الحقيقة كون التسجيل المحاسبي لمخصصات الإهتلاك لم يسجل سنتي 1999 و2000 ليسجل المجموع ثلاث سنوات في سنة 2001 .

بعد تعرضنا لبعض النسب المتعلقة بوضعية المؤسسة الأم نستطيع القول إجمالاً .

- رقم الأعمال في تدهور من سنة لأخرى ؛
- مصاريف المستخدمين في تزايد ؛
- نتيجة الاستغلال من سيئ إلى أسوا .

المبحث الثالث : قرار الحل .

وبتاريخ : 1996/05/25 تم تحويل المؤسسة العمومية المحلية شركة التوزيع إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم . وأصبح رأسمالها 2.000.000,00 دج مملوكة للدولة 100% ممثلة في صناديق المساهمة وسائل التجهيز .

وبناء على مداولة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين تم بموجبها تحويل القانون الأساسي للمؤسسة من صندوق المساهمة وسائل التجهيز إلى شركة القابضة الجهوية بسكرة و ذلك حسب عقد استلم بمكتب التوثيق الأستاذ مخلوفي محمـــد بتاريخ :1997/12/01 .

وبتاريخ :1998/02/01 انعقدت الجمعية العامة غير العادية وأعلنت الحل المسبق للمؤسسة ووضعها تحت التصفية كبداية للتنازل عنها لصالح الأجراء، كما تم تعين المصفي وتحديد صلاحياته ومدة التصفية والأتعاب والإشهار القانوني .

1)- المعلومات الإدارية عند الحل : بعد قرار تصفية المؤسسة وتعين المصفي حيث قام هذا الأخير بعقد اجتماع عام ضم جميع عمال المؤسسة المصفاة واخبرهم رسمياً بالحل المسبق للمؤسسة ولهم الخيار في شراء أصول المؤسسة أو الإحالة على صندوق البطالة ، كما تم الاحتفاظ ببعضهم في خلية التصفية .

1-1)-معالجة ملفات العمال : تحتوي المؤسسة على فرعين فرع بورقلة والأخر بتقرت يضم الفرعين مجموع **50** عاملاً مقسمة على النحو التالي :

- العمـــال المعـــنيـــين بالشـــــــــــــراء = 25
- العمال غيـــــــــــــر المعنيـــــــيـــــن = 00
- العمال المحـــــــالين علـــى التقـــاعـــد = 01
- العمال المحاليـــن على صندوق البطـــــالة = 18
- العمال الدين ليـــس لهـــــــم الحـــق = 06

والعمال 25 المعنيين بالشراء تم توزيعهم على ثلاث مؤسسات أجراء جديدة وفق التشريع القانوني المعمول به ، كل مساهم في رأس مال الشركة، بمجموع الحقوق المخولـــــة له C.O.D والعمال الذين لهم الحق في التنازل يجب أن يكونوا أجراء في المؤسسة منذ سنة على الأقل عند تاريخ الحل وذلك مهما كانت الصيغة القانونية لعقود عملهم .

1-2)- معالجة الملفات الإدارية : أن عملية إحصاء دقيقة وشاملة لجميع عمال المؤسسة عند تاريخ الحل يقوم بها فريق لجنة التصفيـــة وإعـــــداد قائمة تفصيلية للعمال بوظائفهم وتواريخ ميلادهم وتاريخ التوظيف والخبرة المهنية المحصل عليها العامل ،ثم ترسل هذه القائمة بعد إمضائها من المصفي إلى مفتشية العمل المختصة إقليميا للمصادقة عليها كذلك .

تقوم خلية التصفية بإرسال هذه القائمة إلى صندوق التأمين على البطالة مرفقة بتعهدات شرفية للعاملين الراغبين في شراء الأصول وغير المعنيين بالشراء.

بالنسبة للعمال المعنيين بالشراء وعددهم 25 في المؤسسة تحسب لهم مساهمة في رأس مال الشركة الجديدة وفق المعادلة التالية :

الأجر السنوي المتوسط X 80% X معامل الخبرة

معامـــل الخـــبرة : هو معدل يتزايد بنصف نقطة وفق سنوات الخبرة ابتداء من 3,5 سنة وفق الجدول التالي :

طريقة حساب منحة الحقوق المخولة C.O.D *

سنوات الخبرة	المعامل
3	0
3,5	0,5
4	1
4,5	1,5
.	.
.	.
18	15

والعـــمال غـــير المعنيين بالشراء وعددهم 18 عامل تمنح لهم منحة التسريح وتساوي أجرة 03 أشهر ، و تحول ملفاتهم إلى صندوق التأمين على البطالة عند تاريخ التصفية .

1-3)-المعلومات المحاسبية والمالية : يقوم فريق لجنة التصفية بإعداد تقارير تشمل الآتي :

- قائمة تفصيلية لديون العملاء وفق الفواتير و تواريخها ؛
- قائمة تفصيلية للموردين وفق الفواتير و تواريخها ؛
- جرد فعلي للمخزونات ؛
- جرد فعلي للاستثمارات ؛
- جرد مالي للصندوق ؛
- جرد لدفتر الصكوك ؛
- جرد للصكوك في انتظار تسديدها ؛
- جرد لصكوك العملاء في انتظار تحصيلها ؛

2)-دراسة الميزانية : من بين أهم الوثائق المقدمة للمصفي هي الميزانية النهائية عند تاريخ الحل والتي تعتبر ميزانية افتتاحية للمصفي و تكون على جهتين كما هو معلوم .

1)جهة الأصول : وتشتمل على المجموعة الثانية الاستثمارات والمجموعة الثالثة المخزونات والمجموعة الرابعة الحقوق .

الميـزانية الإفتتـاحية :2000/01/01

ر.ج	الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	ر.ج	الخصوم	المبلغ
2	**الإستثمارات**				1	**الأموال الخاصة**	
20	مصاريف إعدادية				10	أموال جماعية "الشركة"	2.000.000,00
21	القيم المعنوية	449.017,20		449.017,20	12	علاوة المساهمات	
22	أراضي	5.379.454,24		5.379.454,24	13	احتياطات	
24	تجهيزات الإنتاج	40.996.524,22	28.876.943,14	12.119.581,08	15	فرق وإعادة التقييم	11.080.614,91
25	تجهيزات الشركة	79.872,79		79.872,79			
					18	نتائج رهن التخصيص	(3.343.013,97)
28	تجهيزات قيد التنفيذ				19	مؤونات للخسائر والتكاليف	
	المجمـــوع الثاني	46.904.868,45	28.876.943,14	18.027.925,31		**المجموع الأول**	9.737.600,94
3	**المخـــزونات**				5	**الديون**	
30	بضائع	565.714,83		565.714,83	50	حسابات الأصول الدائنة	
31	مواد ولوازم				52	ديون الإستثمار	6.655.090,67
33	منتوجات نصف مصنعة				53	ديون المخزونات	21.340.119,59
34	منتجات وأشغال قيد التنفيذ				54	تسبيقات لحساب	1.979.290,01
35	منتجات تامة "منجزة"				55	ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة	
36	فضلات ومهملات				56	ديون الإستغلال	1.413.130,38
37	المخزونات لدى الغير				57	ملفات تجارية	
					58	ديون مالية	
	المجمـــوع ثالث	565.714,83		565.714,83		**المجموع الخامس**	31.387.630,65
4	**الحقـــوق**						
40	حسابات الخصوم المدنية	1.525.000,00		1.525.000,00			
42	مدينوا الاستثمار						
43	مدينوا المخزونات						
44	ديون الشركاء والشركات الحليفة						
45	ملفات على الحساب						
46	تسبيقات الإستغلال						
47	ديون على الزبائن	19.870.837,19		19.870.837,19			
48	نقديـــات	1.135.754,26		1.135.754,26			
	المجمـــوع الرابع	22.531.591,45		22.531.591,45			
88	**نتيجة السنة المالية**	0,00		0,00			
	المجمـــوع العـــام	70.002.174,73	28.876.943,14	41.125.231,59		**المجموع العـــام**	41.125.231,59

1-1)- الاستثمارات : وتشمل العناصر التالية :

1-1-1)-القيم المعنوية : تمثل أهمية وموقع ومكان المؤسسة في منطقة النشاط الاقتصادي مقدرة في الميزانية 449.017,20 **دج** والخاصة بوحدة تقرت فقط دون ورقلة .

1-1-2)- الأراضي : تعتبر كل أراضي المؤسسة موجهة أساساً للاستغلال فأراضي وحدة ورقلة تقدر بـــ : 3.249.549,79 **دج** ويتواجد عليها المقر الاجتماعي أما وحدة تقرت فتقدر بـــ : 2.129.904,45 دج .

1-1-3)- معدات الإنتاج : تشمل :

أ) مباني إدارية : وتضم مباني الإدارة والأرشيف ومخازن البيع ويقدر مبلغها الإجمالي بـــ : 9.349.036,99 دج مجموع إهتلاكها 4.414.345,58 دج .

ب) معدات وأدوات : وتشمل معدات النقل ومفاتيح وآلات رص ومعدات التلحيم وغيرها مقدر بـــ : 2.161.862,53 دج مجموع إهتلاكها 1.632.998,45 دج .

ج) معدات نقل : وتشمل سيارات العمل والشاحنات قيمتهـــا المحاسبيـــة 20.590.767,98 **دج** مجموع إهتلاكها 17.766.185,61 دج .

و) تجهيزات مكتب : وتشمل آلات العمل ومكاتب وأرائك وكراسي وغيرها قيمتها 4.399.432,50 دج مجموع إهتلاكها 2.255.703,62 دج .

ه) تهيئات وتركيبات : وتشمل التهيئات والتركيبات التي قامت بها المؤسسة قيمتها 4.495.424,22 دج مجموع إهتلاكها 2.746.468,95 دج .

1-1-4)- معدات اجتماعية : تضم بعض المعدات التي هي في حوزة عمال المؤسسة قيمتها 79.872,79 دج مجموع اهتلاكها 61.240,93 دج .

1-2)- المخزونات : يوجد نوعان من المخزون لدى المؤسسة عند تاريخ الحل :

مخزون بضائع ومخزون مواد أولية .

أ) **مخزون بضائع** : ويشمل جميع أصناف البضائع التي تتاجر فيها المؤسسة وهي :
قطع الغيار، معدات فلاحية، ري صغير، بطاريات، عجلات، قيمتها المحاسبة الصافية 12.772.645,14 دج .

ب) **مخزون المواد الأولية** : وهي المواد التي تدخل في تصنيع مختلف اللوازم المتعلقة بالمضخات الغاطسة قيمتها 764.996,54 دج .

1-3)- الحقوق : وتشمل الحسابات التالية :

1-3-1)- ديون استثمار .

أ) **سندات المساهمة** : وهي مبلغ 500.000,00 **دج** لمساهمة المؤسسة في رأس مال المجموعة وهي مؤسسة يتكون رأسمالها من مجموع مساهمات الشركات المختلفة المختصة في مجال العتاد الفلاحي

ب) **ضمانات مدفوعة** : و تشمل مبلغ 1000.000,00 **دج** دفعته المؤسسة إلى بنك القرض الشعبي الجزائري لمدة سنة من أجل تسهيل عملية السحب على المكشوف، ومبلغ 25.000,00 دج كمبلغ مدفوع إلى الشركة الوطنية للغازات الصناعية ENGI نظير استعمالها لقارورات الغاز .

1-3-2)- العملاء : وهو مبلغ مقدر بـــ : 19.870.837,19 **دج** يشتمل ديون العملاء الذين لم يسددوا ديونهم إلى غاية حل المؤسسة ، ويضم مجموعة من المؤسسات والإدارات والأشخاص .

1-3-3- المتاحات : وهي المبالغ السائلة الموجودة في الحساب البنكي للمؤسسة والصندوق ، بالنسبة للبنك فالمبلغ يساوي 1.082.844,79 **دج** وهو عبارة عن شيكات في انتظار تسديدها ، أما الصندوق فيقدر رصيده بـــ : 52.909,47 **دج** .

2) **جهة الخصوم** : وهي عبارة عن المجموعة الأولى والخامسة وهذا طبقاً للمخطط الوطني للمحاسبة .

2-1)- المجموعة الأولى : .الأموال المملوكة :

2-1-1)- رأس المال :ابتداء من 1996/09/25 أصبح رأسمال الشركة 2.000.000,00 دج مملوكة للدولة بنسبة 100% .

2-1-2)- **فرق إعادة التقدير** : لقد قامت المؤسسة بإعادة تقييم استثماراتها سنة 1993 بمبلغ 11.080.614,91 دج .

3-1-2)- **نتائج رهن التخصيص** : مبلغ (3.343.013,97 دج -) وهو يمثل نتائج السنوات السابقة حيث عرفت المؤسسة قبل سنة 1995 نتائج إيجابية بينما في سنة 1996-1997 حققت خسائر كبيرة فمن مجموع ربح قبل سنة 1995 مقدر بـ: 7.659.000,00 دج كان في سنة 1996و1997 خسائر بـ : 1.100.500,00 دج .

2-2)- **الديون** : وتشمل الحسابات التالية :

1-2-2)- **ديون الاستثمار** : قيمتها المحاسبية 6.655.090,67 دج وهي تشمل قيمة الأراضي التي عليها المؤسسة وجزء من ديون شراء معدات نقل .

2-2-2)- **ديون المخزونات** : ومبلغ يقدر بـ : 21.340.119,59 دج وهو عبارة عن ديون الموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة في مجال اختصاصها .

3-2-2)- **محجوزات للغير** : يظهر هذا الحساب كرصيد دائن بمبلغ يقدر بـ : 1.979.290,01 دج وهو عبارة عن ديون المؤسسة إتجاه إدارة الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي) وصندوق الضمان الاجتماعي (مساهمة العامل) والرسم على القيمة المضافة على المبيعات .

4-2-2)- **ديون الاستغلال** : يظهر هذا الحساب بمبلغ 1.413.130,38 دج وهو عبارة عن ديون دائنو الخدمات ومصلحة الضرائب (دفع جزافي + رسم على النشاط المهني والصناعي) ودائنو المصاريف المختلفة ، ودائنو صندوق الضمان الاجتماعي (مساهمة المؤسسة).

المبحث الرابـــــع : الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتصفية .

لقد تطرقنا في الفصل السابق إلى الإجراءات المتعلقة بالتصفية وسوف نسقطها الآن على شركة التوزيع وصيانة العتاد الفلاحي بورقلة .

الإجراء الأول : ويتم على أساسه إعادة دمج الإهتلاكات لإظهار القيمة المحاسبية الصافية للاستثمارات ولاوجود للإطفاءات و المؤونات عند تاريخ الحل .

وعليه نسجل القيد التالي :

29400		من حـــ / اهتلاك مباني إدارية	4.414.345,18	
29430		حـــ / اهتلاك معدات و أدوات	1.632.998,45	
29440		حـــ / اهتلاك معدات نقل	17.766.185,61	
29450		حـــ / اهتلاك تجهيزات مكتب	2.255.703,62	
29470		حـــ / اهتلاك تهيئات و تركيبات	2.746.468,95	
29451		حـــ / اهتلاك معدات اجتماعية	61.240,93	
	24000	إلى حـــ / مباني إدارية		4.414.345,18
	24300	حـــ / معدات وأدوات		1.632.998,45
	24400	حـــ / معدات نقل		17.766.185,61
	24500	حـــ / تجهيزات مكتب		2.255.703,62
	24700	حـــ / تهيئات وتركيبات		2.746.468,95
	25100	حـــ / معدات اجتماعية		61.240,93
		إعادة دمج الاهتلاكات		

الأجـــراء الثاني : فتـــح حســـاب خاص بالتصفية . بتاريخ :98/02/11 تم إعـــــداد رسالة تحت رقم : 98/003 موجهة إلى القرض الشعبي الجزائري لفتح حساب خاص بالتصفية .

وعليه نسجل القيد التالي :

48850		من حـــ / بنك التصفية		
	48500	إلى حـــ/ البنك		

الإجراء الثالث : إلغاء الضمانات المدفوعة بتاريخ : 98/03/03 تم إرسال رسالة تحت رقم : 23 /98 موجهة إلى القرض الشعبي الجزائري لاسترجاع مبلغ 1.000.000,00 دج كانت المؤسسة قد دفعته للبنك تحت رقم : 165808 بتاريخ : 98/11/17 لتسهيل عملية السحب على المكشوف .

وعليه نسجل القيد التالي :

48850		من حـــ / بنك التصفية	1.000.000,00	
	42600	إلى حـــ/ ضمانات السحب على المكشوف		1.000.000,00

كما تم في نفس الشهر استرجاع مبلغ الضمان الممنوح للشركة الوطنية للغازات الصناعية نظير استعمال قارورات الغاز .

ويكون التسجيل المحاسبي على الشكل التالي :

48850		من حـــ / بنك التصفية	25.000,00	
	42600	إلى حـــ/ ضمانات مدفوعة		25.000,00

الإجراء الرابع : تسديد مساهمة تخويل الحقوق ومنـــح الفصل للموثقين برسالة تحت رقم: 268 /98 بتاريخ :98/11/29 تم إشعار البنك بتسديد المبلغ الإجمالي لتخويل الحقوق ومنـــح الفصل ويســـاوي 2.289.341,18 دج حيث أن 20 % منها تساوي 457.868,24 دج موزعة كالآتي :

- مبلغ 308.055,79 دج لصالح الأستاذ مخلوفي يوزعه بين الشريكتين SODIMMA وSDIMMAS مبلغ 56.507,39 دج و 251.548,40 دج على التوالي .
- مبلغ 149.812.45 دج لصالح الأستاذ طرابلسي الذي يحوله إلى الشركة SOGDIMMA .

وعليه نسجل القيد التالي :

69890		من حـــ / أعباء استثنائية خاصة بالتصفية	2.289.341,18	
	48850	إلى حـــ/ بنك التصفية		2.289.341,18

الإجراء الخامس: بيع الاستثمارات والمخزونات في المزاد العلني برسالة مرسلة إلى الأستاذ بوراس محمد محافظ البيع بالمزايدة تحت رقم : 98/21 . وبعد الإجراءات القانونية من إشهار ومعاينة تم بيع المخزونات بينما الاستثمارات فقد تم التنازل عنها لصالح الإجراء .

والقيد يكون على النحو التالي :

42910		من حـــ / المصفي	18.593.640,14	
	21000	إلى حـــ/ قيم معنوية		449.017,20
	22000	حـــ / أراضي		5.379.454.24
	24000	حـــ / مباني إدارية		4.934.691,41
	24300	حـــ / معدات وأدوات		528.864,08
	24400	حـــ / معدات نقل		2.824.582,37
	24500	حـــ / تجهيزات مكتب		2.143.728,88
	24700	حـــ / هيئات و تركيبات		1.748.955,27
	25100	حـــ / معدات اجتماعية		18.631,86
	30000	حـــ / بضاعة		565.714,83

الإجراء السادس: تحصيل مبالغ بيع المخزونات لقد تم تحصيل المبالغ عن طريق صكين من طرف محافظ البيع .

وبالتالي نسجل القيد بالصورة التالية :

48850		من حـــ/ بنك التصفية	138.200,00	
	42910	إلى حـــ/ المصفي		138.200,00
		صك رقم : 957540		
48850		من حـــ/ بنك التصفية	221.000,00	
	42910	إلى حـــ/ المصفي		221.000,00
		صك رقم : 203945		

أما بالنسبة لأتعاب محافظ البيع فتسجل على النحو التالي :

6989		من حـــ/ أعباء استثنائية خاصة بالتصفية	29.562,00	
	48850	إلى حـــ/ بنك التصفية		29.562,00

ومما يلاحظ ان سعر التنازل عن المخزونات اقل من السعر الصافي الموجود بالميزانية.

وعليه نسجل القيد التالي بالفرق :

85100		من حـــ/ نتيجة التصفية	206.514,83	
	42910	إلى حـــ/ المصفي		206.514,83

الإجراء السابع : تمويل بنك التصفية نظرا لاحتياجات عملية التصفية للأموال فقد تم تمويل البنك بمبلغ 2.379.598,93 دج على مراحل من الشركة القابضة للجنوب الشرقي.

وتم تسجيل القيد على النحو التالي :

48850		من حـــ/ بنك التصفية	2.379.598,93	
	79890	إلى حـــ/ إيرادات استثنائية خاصة بالتصفية		2.379.598,93

الإجراء الثامن: تسديد أجور خلية التصفية أن عملية التصفية تتطلب مجموعة من العمال تسند لهم مهام يقومون بها وأجورهم على عاتق المصفي .

وعليه يكون القيد على الشكل التالي :

69890		من حـــ/ أعباء استثنائية خاصة بالتصفية	1.114.610,16	
	48850	إلى حـــ/ بنك التصفية		1.114.610,16

الإجراء التاسع : تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والأوامر بالمهمات وقد تم ذلك عن طريق الصندوق.

وبالتالي يكون القيد :

69890		من حـــ/ أعباء استثنائية خاصة التصفية	52.909,47	
	48700	إلى حـــ/ الصندوق		52.909,47

الإجراء العاشر: تسديد ديون الاستغلال لقد تم تسديد ذلك عن طريق البنك .

ويكون القيد المحاسبي :

56000		من حـ/ديون الاستغلال	1.413.130,38	
	48850	إلى حـ/ بنك التصفية		1.413.130,38

الإجراء الحادي عشر: تبعا للتعليمة رقم 03 للسيد رئيس الحكومة والتي تنص على أن الخزينة العمومية هي التي تتكفل بدون المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلة .

وعليه نتصور القيد على الشكل التالي :

أ- من جهة الأصول تحويل حسابات الحقوق إلى المصفي .

42910		من حـ/ المصفي	20.370.837,19	
	42100	إلى حـ/ سندات المساهمة		500.000,00
	47000	حـ/العملاء		19.870.837,19

ب- من جهة الخصوم تحويل حسابات الديون الى حساب المصفي .

52200		من حـ/ دائنو الاستثمارات	6.655.090,67	
53000		حـ/الموردون	21.340.119,59	
54000		حـ/ ديون الاستغلال	1.979.290,01	
	42910	إلى حـ/ المصفي		29.974.500,27

الإجراء الثاني عشر : إظهار حقوق الشركاء وحصصهم من راس المال ومن نتيجة التصفية بحسب حصة كل واحد منهم في راس المال .

وعليه نتصور القيد التالي :

10		من حـ/ الأموال الجماعية	9.737.600,94	
	55	إلى حـ/ حقوق الشركاء		8.424.262,23
	85	حـ/النتيجة		1.313.338,71

وفي الأخير تظهر الميزانية عند نهاية التصفية على الشكل التالي من جهة الأصول حساب المصفي ومن جهة الخصوم حساب الشركاء بمبلغ 8.424.262,23 دج وتقدم إلى الجهة المختصة التي عينت المصفي وهي شركة تسيير مساهمات الدولة.

الميـزانية الختاميـة :2000/12/31

ر.ح	الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	ر.ح	الخصوم	المبلغ
2	**الإستثمارات**				1	**الأموال الخاصة**	
20	مصاريف إعدادية				10	أموال جماعية "الشركة"	
21	القيم المعنوية				12	علاوة المساهمات	
22	أراضي				13	احتياطات	
24	تجهيزات الإنتاج	0,00		0,00	15	فرق وإعادة التقييم	
25	تجهيزات الشركة	0,00		0,00			
					18	نتائج رهن التخصيص	
28	تجهيزات قيد التنفيذ				19	مؤونات للخسائر والتكاليف	
المجمـــوع الثاني		0,00		0,00	**المجموع الأول**		
3	**المخـــزونات**				5	**ديون**	
30	بضائع				50	حسابات الأصول الدائنة	
31	مواد ولوازم				52	ديون الإستثمار	
33	منتوجات نصف مصنعة				53	ديون المخزونات	
34	منتجات وأشغال قيد التنفيذ				54	تسبيقات لحساب	
35	منتجات تامة "منجزة"				55	ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة	8.424.262,23
36	فضلات ومهملات				56	ديون الإستغلال	
37	المخزونات لدى الغير				57	ملفات تجارية	
					58	ديون مالية	
المجمـــوع الثالث					**المجموع الخامس**		8.424.262,23
4	**الحقـــوق**						
40	حسابات الخصوم المدنية			8.424.262,23			
42	مدينوا الاستثمار	8.424.262,23					
43	مدينوا المخزونات						
44	ديون الشركاء والشركات الحليفة						
45	ملفات على الحساب						
46	تسبيقات الإستغلال						
47	ديون على الزبائن						
48	نقديـــات	0,00					
المجمـــوع الرابع		8.424.262,23		8.424.262,23			
88	**نتيجة السنة المالية**						
المجمـــوع العـــام		8.424.262,23		8.424.262,23	**المجموع العـــام**		8.424.262,23

الخاتمة

إن المؤسسة الإقتصادية العمومية الجزائرية عرفت تغييرات جذرية هذه التغيرات جاءت كنتيجة للتحولات التي مست إعادة الهيكلة المالية ومرحلة الإنتقال إلى الإستقلالية وأخيرا الخوصصة.

وفي كل فترة عند إنتهاج عملية إصلاح إقتصادي، إلا وكانت المؤسسة تساير هذا النهج حتى ظهور بوادر إقتصاد السوق وكانت لزاما عليها مسايرة التغيرات العالمية ومما زاد من تدهور الوضعية المالية للمؤسسات تدهور أسعار البترول في نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبالتالي الإنخفاض في الإنتاج.

كل هذا أثر على معدلات النمو بالسلب وظهر جليا ضعف القطاع العام ولم يكن بإستطاعته مسايرة التطور الإقتصادي العالمي . لهذا كان الطريق الأسلم الدخول في إصلاحات إقتصادية جديدة وبالتالي تعتبر الإصلاحات الإقتصادية أهم مرحلة من مراحل تطور الإقتصاد الوطني ومنعرج للدخول إلى إقتصاد السوق. ولقد تركت آثارا واضحة على مستوى المؤسسة الإقتصادية منها التصفية.

كما أن إخضاع المؤسسة الإقتصادية الجزائرية للخوصصة كان الهدف منه تحسين الأداء الإقتصادي ، كما يتطلب إقتصاد السوق إنشاء مؤسسات لنجاحه والتي أهمها السوق المالية.

في خضم هذه الإصلاحات الإقتصادية تظهر التصفية كأحد سمات هذا التحول الإقتصادي إذ عن طريقها تخلت الدولة عن ضخ الأموال الطائلة لتأهيل هذه المؤسسات وأعطتها الإستقلالية في إتخاذ القرارات.

وإنطلاقا من ذلك حاولنا تسليط الضوء عن التصفية في سياق التحولات الجديدة لنخلص في الأخير إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات وآفاق للبحث.

أولاً - الإستنتاجـــات.

بعـد معالجتنـا للإشكاليـة المعروضـة ، ومحاولـة إثبـات صحـة الفرضيـات المتبنـاة توصلنـا إلـى الإستنتـاجـات التاليـة :

1- إن المؤسسـات الإقتصاديـة الجزائريـة ليسـت بمنـأى عـن التحـولات التـي يشهـدهـا العالـم وتعتبر أمـرا محفـزا لتحسيـن آدائهـا . فالخوصصـة تجعـل المؤسسـة تطمـح لتحقيـق أعلـى الأربـاح.

2- تعتبـر الخوصصـة ضرورة حتميـة مـن أجـل كشـف وضعيـة ووزن المؤسسـات العموميـة الإقتصاديـة من الناحيـة الإقتصاديـة.

3- الإستقلاليـة التـي تتمتـع بهـا المؤسسـة لا يقـابلها إنفصال لملكيتهـا عن الدولـة (الشركـات القابضـة).

مـن خـلال الإستنتـاجـات الثلاثـة الأولـى نكـون قـد أثبتنـا صحـة الفرضيـة الأولـى (المؤسسـة ليسـت بمعـزل .....).

4- تراكم المشـاكـل الإقتصاديـة على مستـوى المؤسسـة جعـل أصحـاب القـرار السياسـي يتبعـون إستـراتجيـة إصـلاح تختلـف كـل الإختـلاف عن الإستراتجيـات السابقـة وتمثـل ذلـك فـي توسيع حجـم القطاع الخـاص عـن طريـق خوصصـة المؤسسـات الإقتصاديـة.

5- إن مـن المقومات الأساسيـة للنجـاح الإلتـزام الصريـح والقوي مـن قبـل القيـادة السياسيـة فـي تطبيـق الخوصصـة لأنهـا سياسـة حكومـة بالدرجـة الأولـى ، ومن شأن هـذا الإلتـزام تجنـب عـوامل عـدم التأكـد التـي تؤثـر على ثقـة المستثمريـن و المواطنيـن فـي برامـج الخوصصـة.

إنطـلاقـا مـن النتيجتيـن الرابعـة والخامسـة نكـون قـد أثبتنـا صحـة الفرضيـة الثانيـة (تعتبـرعمليـة تصفيـة المؤسسـة .....).

6- تعتبـر مخرجـات نظـام المعلومـات المحاسبيـة من المدخـلات الرئيسيـة لعمليـة التصفيـة وخـاصـة الميـزانية وجـدول حسـابـات النتـائـج ، كمـا أن تشخيص وضعيـة المؤسسـة يعتبـر أمـرا مهمـا للقيـام بعمليـة التصفيـة وإعطـاء صـورة حقيقيـة لهـا.

7- يعتبـر توفـر المعلومـات المحاسبيـة الأسـاسيـة أمـرا مهمـا لإنجـاح عمليـة التصفيـة.

8- إن سلامـة نظـام المعلومـات المحاسبيـة يعكس مصـداقيـة التصفيـة بالنسبـة للمتعـامليـن مـع المؤسسـة (أصحاب رؤوس الأمـوال ، العملاء ، الدائنـون) .

ومـن خـلال النتيجـة السادسـة إلى الثامنـة نكـون قـد أثبتنـا صحـة الفرضيـة الأخيـرة (إن عمليـة التصفيـة .....).

ثانيا - التوصيـــات.

إنطلاقا من الإستنتاجات المتوصل إليها سابقا ، يمكن إبداء التوصيات التالية للمؤسسة محل الدراسة.

1- ضورة تأهيل المؤسسات الإقتصادية وذلك بإنهاء جميع إجراءات الخوصصة وتصفية المؤسسة المحالة على التصفية.

2- تهيئة الظروف الإقتصادية والقانونية للمؤسسات المنبثقة على المؤسسات المصفاة وذلك بإبعاد النظرة التشاؤمية لها من طرف جميع الإدارات والمؤسسات وخاصة المالية بإعتبار أنها مولود جديد يجب التعامل معه بحذر.

3- الإسراع في عملية التنازل لصالح الأجراء وذلك بـ :

- أعداد التقييم النهائي للأصول المتنازل عنها.
- الحصول على بطاقة السجل التجاري.
- تسديد ديون الشركة الأم حتى لا تصبح عقبة في وجه التعاملات الجديدة .
- أن تكون عملية تصفية المؤسسات مدروسة حالة بحالة ومبنية وفق معايير محددة قادرة على جلب المستثمرين المتعاملين لدفع عملات صعبة ، وإضافة خبرة جديدة في التسيير .

ثالثا - آفـاق البحـث :

لقد كانت الخطوط العريضة للبحث تدورحول تطورالمؤسسة عبر مراحل الفكر الإقتصادي والتركيز أكثر على الإصلاحات الإقتصادية الجديدة والتي إنبثقت عنها مؤسسات مصفاة .

و يجب أن نشير إلى أن البحث لم يحط بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع نظرا لتشعبه و يبقى البحث مفتوحا خاصة في :

- دور المعلومات المحاسبية في عملية التصفية .
- دور المحيط في تصفية المؤسسة .
- أثر التصفية على المؤسسات الجديدة المنبثقة عن الشركة الأم .

قائمة المراجع

4 - المراسيم :

26 – القانون التجاري الجزائري :

27 – الأمر رقم 95/22 المتضمن خوصمة المؤسسات العمومية المؤرخ في 1995/08/26 الجريدة الرسمية رقم 48, 1995 .

28 – مشروع التقرير التمهدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي,المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي , نوفمبر 1998.

2- الأطروحات والرسائل :

15- الداوي الشيخ ، نحو تسيير إستراتيجي فعال بالكفاءة لمؤسسات الإسمنت في الجزائر اطروحة دكتواره غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 1999 .

16- بيرش أحمد ، دور المحيط في صياغة و توجيه المضامين الإستراتجية والتنظيميه و العملية للمؤسسة دراسة نظرية وتطبقيه. حالة صيدال رسالة ماجيستيرغيرمنشورة معهد العلوم الإقتصادية , الجزائر 2001/2000

17- ديون عبد القادر ،إثر الإصلاحات الإقتصادية في الجزائرعلى وظيفة تسيرالموارد البشرية في المؤسسة حالة شركة مواد البناء بورقلة رسالة ماجيستيرغير منشورة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيرجامعة الجزائر

18-لفكير مختار، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية ونقدية " رسالة ماجيستير غير منشورة ,الجزائر معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر, 1993.

19- سويسي الهواري ،إشكالية تقييم المؤسسات في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر,حالة مؤسسة الأشغال الكبرى بورقلة رسالة ماجيستير غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر 2001/2000 .

3 -متنوعات :

20-إتحاد المصارف العربية , دور المصاريف العربية في التخصيصية و تطوير الاسواق المالية تركيا , 1993.

21- بن أشنهو مراد, استجواب في جريد الوطن العدد 39 يوم 1994/09/26 .

22 -الداوي الشيخ ، محيط إستراتيجيات و هياكل المؤسسة , محاضرات في مقياس إستراتيجيات التسيير,معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 1988 .

23- نعمت شفيق , الخصخصة على نطاق واسع في جمهوريتي التشيك والسلوفاك مجلة التحويل و التنمية , المعهد 31- العدد 04 , واشنطن ديسمبر 1994.

24- النشاشبي كريم وأخرون ، الجزائر تحقيق الإستقرار والتحويل إلى إقتصاد السوق دراسة خاصة أعدها صندوق النقد الدولي واشنطن,1998

25- الصمادي تسيير ، التخاصية مفهومها ,دوافعها , انتفاداتها أساليبها مقدم للقاء التدريبي بالتعاون مابين المجموعة العربية للإجهزة العليا عمان: 18-28 /2002/05 .

ثانيا : باللغة الأجنبية

1)- OUVRAGES :

29- Abdon R. et antre , PME , Alger , 1995

30- Ansoff . I. strategie du PME , 2 eme edition , 1971

31-Benissad Hocine : Restructuration et reformes economique (1979-1993) OPU Alger ,1994

32- Bounin o et michlet C.A , les reéquilibrages entre secteur public et prive , l'experience des pays en devoloppement , OCDE paris ,1991

33- HACHEMI. M., l'entreprise et l'economie algerienne quel avenir ? alger , LAPHOMIC

34- HAFSI TAIB , gerer l'entreprise publique , OPU ALGER 1990

35- Julien P.A. , les PME ,Bilan et perspectives, Economica , 1994

36- REUZEAU .M. , Economie d'entreprise organisation gestion , stratigie d'entreprise , edition ESKA parie 1993.

37- Richet X., Economie de l'entreprise , 1 eme edition paris 1994.

2 - ARTICLES , REVUES , DOCUMENTS :

38 - Apter J. : Maitrises la fixiblite de l'enterprise , economice , 1998 .

39- Belattaf Matouk , Modalite de difficultes des mis en oeuvre de la privatisation de EPE en Algerie , les cahiers de CREAP , N° 39 Alger 1997 .

40- Bettahar Rabah , LA Privatisation Ed presses senagraphic , Alger ,1994 .

41- Bettahar Rabah ,-Document sur la privatisation revue algerienne de comptabilite et andit N°02 Editon SNC 2eme TRM. 1994 .

42- Boutillier S. « l 'entrepreneur dans la théorie economique » , Revue de problémes economique N° 482 , 21/08/1996 .

43- Cohen Myriam et sueur Alain , les privatisation Francaises Revue Francaise d'analyse financiere , N°110 , Paris 1997.

44- Fericelli J. et c jessua , « l 'entreprise dans l'evolution de la pensée economique» ,Revue de la connaissance politique N° 01/02/1983

45- GLIZ ABDEKADER , Les technique de privatisation revue algerienne de la comptabilite et d'audit N° 15 , 3eme Trimestre 1997 editee par SNC , Alger .

46- Gouniri Lies , conversion de dettes en capital dept equity swap dans le cadre du programe de privatisation en Algerie le jeune indipendant du 13/09/1999.

47- Guide Methodologique de liquidation .

48 - Hadjnacer : Cahier de la reforme rapport , E N A C , Alger 1989.

49- Isabelle et P.Morin , politque general et strategie de l'entreprise , 1994.

50- P C N , S N C ALGER 1975 .